

٤ - الحالة في ليبيريا

المعنية الأخرى. وأضاف أن ليبيريا تجسّد مثلاً طيباً للتعاون المنتظم بين الأمم المتحدة وإحدى المنظمات الإقليمية على النحو المتوخى في الفصل الثامن من الميثاق، إذ ما فتئت الجماعة الاقتصادية تتخذ مبادرات دبلوماسية وعسكرية منذ بداية النزاع، ويقدم مجلس الأمن الدعم لمبادراتها ومساعدتها. وأعرب الأمين العام عن الاعتقاد بأن المجلس راغب في مواصلة توسيع العلاقة التعاونية بين الأمم المتحدة والهيئة الإقليمية المعنية، حسب الاقتضاء. وقال إنه مستعد لإيفاد بعض الخبراء لتقديم المساعدة التقنية للجماعة الاقتصادية في رصد الجزاءات الاقتصادية^٢، إذا طلب منه ذلك. وأشار أيضاً إلى أن مجلس الأمن قد يرغب في النظر في مسألة توسيع نطاق الجزاءات الإلزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق.

وفي الجلسة ٣١٨٧، المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن مسألة ليبيريا. وعلى إثر إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل ليبيريا إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجّه رئيس المجلس (نيوزيلندا) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد خلال مشاورات المجلس السابقة^٣، وتلا تقييماً أدخل على المشروع^٤.

وتكلم ممثل الرأس الأخضر قبل التصويت، فقال إنه اعتباراً لمستوى عدم الثقة بين مختلف الأطراف، يرى وفد بلده أنه ينبغي السعي إلى تهيئة السبل والوسائل الكفيلة بتشجيع إشاعة الثقة اللازمة في ما بين الأطراف في النزاع وبإعادتها إلى مائدة المفاوضات. وأضاف على الخصوص أنه يشعر بأن الوقت قد حان لمشاركة الأمم المتحدة بشكل ذي دلالة، وبتعاون وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في إرساء السلام والاستقرار من جديد في ليبيريا. وفي هذا الصدد، تناول مشروع القرار إمكانية إيفاد مراقبين للأمم المتحدة إلى ليبيريا في سياق وقف الأعمال العدائية، يليه على الفور تجميع قوات الأطراف في النزاع في معسكرات ونزع سلاحها وتسريحها. وقال إن وفد بلده يؤيد أيضاً الطلب الموجه في مشروع القرار إلى الأمين العام بالنظر في إمكانية عقد اجتماع بين رئيس الحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية والفصائل المتحاربة، في إطار اتفاق ياموسوكرو الرابع. ومن شأن هذا الاجتماع أن يساعد في تهيئة بيئة تيسر تجديد التزام الأطراف في النزاع بتنفيذ اتفاقات

المقرر المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣ (الجلسة ٣١٨٧): القرار ٨١٣ (١٩٩٣)

في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣، وعملاً بالقرار ٧٨٨ (١٩٩٢)، قدّم الأمين العام تقريراً إلى المجلس عن مسألة ليبيريا^١. وتضمّن التقرير معلومات مستكملة عن الأحداث في ليبيريا وموجزاً لأنشطة واستنتاجات الممثل الخاص لليبيريا الذي زار المنطقة في الفترتين من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ومن ١٠ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ١٩٩٣.

وعزا التقرير منشأ الحرب الأهلية التي دامت ثلاث سنوات في ليبيريا إلى انهيار القانون والنظام والسلطة المدنية الذي تزامن مع الإطاحة بالنظام برئاسة صامويل دو في عام ١٩٩٠. وزاد التقسيم الفعلي للبلد، نتيجة للحرب الأهلية، إلى إدارتين مستقلتين، لكل منهما منطقة اقتصادية مستقلة وعملة محلية مختلفة ذات أسعار صرف واسعة التفاوت، من تفاقم وضع عسير بالفعل. وإبان إعداد التقرير، ظل البلد مجزئاً، بحيث تتولى الحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية إدارة مونروفيا والمناطق المجاورة لها، وتتحكم الجبهة الوطنية القومية الليبيرية في ١٠ مقاطعات، وتتحكم حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية في مقاطعتين. وقدردت الخسائر في الأرواح الناشئة عن الحرب في صفوف المدنيين والمقاتلين المسلحين بعدد يصل إلى ١٥٠.٠٠٠ فرد، أغلبيتهم العظمى من المدنيين. وقُدّر عدد اللاجئين الليبيريين المقيمين في البلدان المجاورة بما بين ٦٠٠.٠٠٠ و ٧٠٠.٠٠٠ لاجئ.

وأفاد الأمين العام في التقرير بأن المناقشات التي أجراها مثله الخاص مع الأطراف المعنية، بما في ذلك الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء فيها، أشارت إلى وجود توافق عام للآراء مؤداه أن الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بدور أكبر في السعي إلى تحقيق السلام في ليبيريا. وتمثّل مقترح حظي بتأييد جميع الأطراف والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أن يقوم الأمين العام بعقد اجتماع بين رئيس الحكومة المؤقتة والفصائل المتحاربة يقومون خلاله بإبرام وتوقيع اتفاق يؤكد من جديد التزامهم بتنفيذ اتفاق ياموسوكرو الرابع. وذكر الأمين العام في هذا الصدد أنّه في حين يظل مستعداً لتقديم أيّة مساعدة بوسعه تقديمها، من الأنسب أن تبحث الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الحالة في ليبيريا، ويفضل أن يجرى ذلك على مستوى القمة، لتحقيق ما يرحى من إعادة تأكيد الأطراف الالتزام باتفاق ياموسوكرو الرابع. وطلب إلى ممثله الخاص أن يرجع إلى المنطقة لمناقشة مسألة الاجتماع المقترح مع الجماعة الاقتصادية والجهات

^٢ قرر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في اجتماعهم المعقود في داكار، في الفترة من ١٧ إلى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٢ فرض جزاءات اقتصادية شاملة على الأراضي التي تتحكم فيها الجبهة الوطنية القومية الليبيرية. وتكلمة للإجراء الذي اتخذته الجماعة الاقتصادية، فرض مجلس الأمن بقراره ٧٨٨ (١٩٩٢) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ حظراً على توريد الأسلحة.

^٣ S/25469.

^٤ انظر S/PV.3187.

^١ S/25402.

سلمي للنزاع الليبري عن طريق تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في ليبيريا، ويشجع الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا على مواصلة بذل جهودها للمساعدة على تنفيذ ذلك الاتفاق بالوسائل السلمية؛

٥ - يدين انتهاك وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ من جانب أي طرف من أطراف النزاع؛

٦ - يدين أيضاً استمرار الهجمات المسلحة من جانب أحد أطراف النزاع على قوات حفظ السلم التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا في ليبيريا؛

٧ - يكرّر تأكيد طلبه إلى جميع أطراف النزاع أن تحترم وتنفذ وقف إطلاق النار ومختلف اتفاقات عملية السلم، بما في ذلك اتفاق ياموسوكرو الرابع، والبلات الختامي، الصادر في جنيف في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٢، عن اجتماع الفريق الاستشاري غير الرسمي للجنة الخاصة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا في ليبيريا، والذي وافقت عليه الأطراف ذاتها؛

٨ - يرحب بتعيين الأمين العام للسيد تريغور غوردون - سومرز مثلاً خاصاً له في ليبيريا؛

٩ - يطلب إلى جميع الدول التقيد بدقة بالحظر العام الكامل على جميع شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيريا، الذي فرضه مجلس الأمن بمقتضى قراره ٧٨٨ (١٩٩٢)، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والامتثال لذلك الحظر؛

١٠ - يطالب جميع الأطراف بالتعاون التام مع الأمين العام ومع الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا بغية ضمان التنفيذ الكامل والفوري لاتفاق ياموسوكرو الرابع؛

١١ - يعلن عن استعداده للنظر في اتخاذ تدابير مناسبة دعماً للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا إذا أبدى أي طرف عدم استعداده للتعاون في تنفيذ أحكام اتفاقات ياموسوكرو، وبوجه خاص الأحكام المتعلقة بتجميع القوات في معسكرات وبنزع السلاح؛

١٢ - يكرّر دعوته إلى الدول الأعضاء أن تمارس ضبط النفس في علاقاتها مع جميع أطراف النزاع في ليبيريا، وأن تمتنع بصفة خاصة عن تقديم أي مساعدة عسكرية إلى أي من الأطراف وأن تمتنع أيضاً عن القيام بأي عمل يكون من شأنه الإضرار بعملية السلم؛

١٣ - يكرّر التأكيد على أن الحظر المفروض بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢) لا ينطبق على الأسلحة والمعدات العسكرية والمساعدة العسكرية الموجهة خصيصاً لكي تستخدمها قوات حفظ السلم التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا في ليبيريا؛

١٤ - يثني على ما تبذله الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية من جهود في سبيل تقديم المساعدة الإنسانية إلى ضحايا النزاع في ليبيريا، ويؤكد مجدداً، في هذا الصدد، تأييده لزيادة المساعدة الإنسانية؛

ياموسوكرو، ولا سيما أحكامها المتعلقة بتجميع القوات في معسكرات ونزع سلاحها وتسريحها^٥.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت بصيغته المؤقتة المنقحة شفويًا، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨١٣ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إنّ مجلس الأمن،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣،

وإذ يشير إلى قراره ٧٨٨ (١٩٩٢) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢،

وإذ يشير أيضاً إلى البيانين اللذين أدلى بهما رئيس مجلس الأمن، بالنيابة عن المجلس، في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ و ٧ أيار/مايو ١٩٩٢،

وإذ يعيد تأكيد اعتقاده أن اتفاق ياموسوكرو الرابع، المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، يوفّر أفضل إطار عمل ممكن للتوصل إلى حل سلمي للنزاع الليبري عن طريق تهيئة الجو والظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في ليبيريا،

وإذ يعرب عن استيائه لعدم تقيّد أطراف النزاع في ليبيريا بمختلف الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن، ولعدم تنفيذها لها، وبصفة خاصة اتفاق ياموسوكرو الرابع،

وإذ يلاحظ أنّ استمرار حرق الاتفاقات السابقة يعرقل فرص تهيئة الجو والظروف المفضية إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقاً لاتفاق ياموسوكرو الرابع،

وإذ يسلم بالحاجة إلى زيادة المساعدة الإنسانية،

وإذ يرحب باستمرار التزام الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا بالتوصل إلى حل سلمي للنزاع الليبري وبما تبذله من جهد في سبيل ذلك،

وإذ يرحب أيضاً بتأييد ودعم منظمة الوحدة الأفريقية لهذه الجهود،

وإذ يشير إلى أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يقر أنّ تدهور الحالة في ليبيريا يشكّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، بوجه خاص في هذه المنطقة من غرب أفريقيا،

١ - يوافق على تقرير الأمين العام؛

٢ - يثني على الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا لما تبذله من جهود لإقرار السلم والأمن والاستقرار في ليبيريا؛

٣ - يثني على منظمة الوحدة الأفريقية لما تبذله من جهود دعماً لعملية السلم في ليبيريا؛

٤ - يكرّر من جديد اعتقاده أن اتفاق ياموسوكرو الرابع المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، يوفّر أفضل إطار عمل ممكن للتوصل إلى حل

^٥ المرجع نفسه، الصفحات ٣ إلى ٧.

وقف إطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ما يتعلق برصد الجزاءات. واستطرد قائلاً إن الأمم المتحدة يمكن أن تضطلع بدور حفّاز قيّم للمساعدة في إنجاح مساعي حفظ السلام التي تضطلع بها الجماعة الاقتصادية. واقتراح الأمين العام الوارد في تقريره والذي يدعو إلى نشر عدد محدود من مراقبي الأمم المتحدة في المواقع إلى جانب فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية يستحق النظر فيه نظراً جدية. فأولئك المراقبون يمكن أن يقدموا ضماناً هاماً لإجراء عملية نزع السلاح بإنصاف وعلى نحو لا يتيح تفوق أي من الفصائل المتحاربة. وسيتيحون أيضاً تأكيدات لإجراء العملية السياسية المفضية إلى تنظيم انتخابات حرة ونزيهة في إطار التقييد الشديد بالمعايير الدولية^٧.

ووصف ممثل ليبيريا ملاحظات الأمين العام بشأن ضرورة مواصلة الأمم المتحدة الاضطلاع بدور داعم لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بأنها "عملية وحكيمة". وأشار إلى أن دعم الأمم المتحدة للمبادرة دون الإقليمية من شأنه تمكين جميع الليبيريين، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية، من إعادة إرساء السلام والأمن والاستقرار في بلدهم. وتعهد أيضاً بمواصلة الحكومة المؤقتة دعمها الجماعة الاقتصادية والأمم المتحدة وتعاونها معهما بشكل كامل في مساعيها المتعددة من أجل مساعدة الشعب الليبيري^٨.

المقرر المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (الجلسة ٣٢٣٣): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٢٣٣، المعقودة في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣، استأنف مجلس الأمن نظره في الحالة في ليبيريا. وعلى إثر إقرار جدول الأعمال، أعلن رئيس المجلس (إسبانيا) أنه قد أُذن له، عقب مشاورات أُجريت في ما بين أعضاء مجلس الأمن، بأن يدلي بالبيان التالي باسم المجلس^٩:

إنّ مجلس الأمن يعرب عن شعوره بالصدمة والأسف بسبب القتل الوحشي للمدنيين الأبرياء الذي حدث بالقرب من هاريل، ليبيريا، صباح يوم ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣. والمجلس يدين بقوة هذه المذبحة التي راح ضحيتها مشردون أبرياء ومن بينهم نساء وأطفال، في وقت يعمل فيه بجهد الممثل الخاص للأمين العام، تعزيزاً لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على أساس اتفاق ياموسوكرو الرابع، من أجل وضع الترتيبات لعقد اجتماع للفصائل المتحاربة بغية وضع نهاية بالوسائل السلمية للحرب الأهلية التي دامت ثلاث سنوات.

١٥ - يطالب الأطراف المعنية بالامتناع عن القيام بأي عمل يكون من شأنه عرقلة أو إعاقة إيصال المساعدة الإنسانية ويطلب إليها ضمان سلامة جميع الموظفين المعيّنين بتقديم المساعدة الإنسانية الدولية؛

١٦ - يكرّر تأكيد طلبه إلى جميع أطراف النزاع وجميع الجهات الأخرى المعنية أن تحترم بدقة أحكام القانون الدولي الإنساني؛

١٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، بالنظر في إمكانية عقد اجتماع لرئيس الحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية في ليبيريا والفصائل المتحاربة، بعد الاضطلاع بالأعمال الأساسية الشاملة والتفصيلية، كي يعلنوا مجدداً عن التزامهم بتنفيذ اتفاق ياموسوكرو الرابع في حدود جدول زمني متفق عليه؛

١٨ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يبحث مع الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا والأطراف المعنية ما تستطيع الأمم المتحدة تقديمه من مساهمة دعماً لتنفيذ اتفاق ياموسوكرو الرابع، بما في ذلك وُزّع مراقبين تابعين للأمم المتحدة؛

١٩ - يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم في أقرب وقت ممكن تقريراً إلى مجلس الأمن عن تنفيذ هذا القرار؛

٢٠ - يقر إبقاء المسألة قيد نظره.

وتكلم ممثل البرازيل بعد التصويت، فأعرب عن اعتقاد وفد بلده الراسخ بأنه من المستصوب ومن المفيد إقامة علاقات حوار وتعاون وثيقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية بشأن تسوية النزاعات، وفقاً للفصل الثامن من الميثاق. وقال إن البرازيل تؤيد فكرة تعزيز العلاقات التعاونية القائمة بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل مساعدة تلك الهيئة الإقليمية في المساعي التي تبذلها بشأن ليبيريا، على نحو ما ذهب إليه الأمين العام في تقريره، مع التأكيد في الوقت نفسه على المسؤولية التي تقع في نهاية الأمر على عاتق الشعب الليبيري نفسه^٦.

وذكر ممثل الولايات المتحدة أن القرار المتخذ على التّو يزيد من تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي اتخذت مبادرة جديدة بالثناء من أجل التصدي للنزاع الإقليمي. ففي حين تعمل الأمم المتحدة جاهدة على النهوض بالأعباء التي يلقيها عليها عالم تطغى عليه النزاعات في وقت تتضاءل فيه الموارد، يعد هذا التعاون أمراً حيويّاً، وثمة حاجة متزايدة إلى اللجوء إلى العناصر الفاعلة الإقليمية للاسترشاد بها والحصول على دعمها. وأضاف أنه لو أحفقت مبادرة الجماعة الاقتصادية في ليبيريا، فسيكون العبء الذي يقع في النهاية على المنطقة والمجتمع الدولي عبئاً ضخماً. ويمكن أن تساعد مواصلة تطبيق الجزاءات في تحقيق وقف الأعمال العدائية، وينبغي قبول عرض الأمين العام بتقديم المساعدة الفنية إلى فريق رصد

^٧ المرجع نفسه، الصفحات ٩ إلى ١٢.

^٨ المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

^٩ S/25918.

^٦ المرجع نفسه، الصفحات ٨ إلى ٩.

المتحدة أيضاً بالنظر في إيفاد ٣٠ مراقباً عسكرياً إلى ليبيريا للمشاركة في عمل اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار.

أمّا على الجانب السياسي، فقد وافقت الأطراف على ضرورة وجود حكومة انتقالية وطنية ليبيرية واحدة وعلى إجراء انتخابات عامة ورئاسية في غضون سبعة أشهر من توقيع الاتفاق. وكانت الأمم المتحدة مستعدة لمساعدة اللجنة الانتخابية المعاد تشكيلها في تنظيم وإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وعلى الجانب الإنساني، طلب اتفاق كوتونو بذل كافة الجهود لإيصال المساعدة الإنسانية إلى كافة أنحاء ليبيريا، باستخدام أقصر الطرق مع إجراء عمليات تفتيش ضماناً للامتثال للأحكام المتعلقة بالجزاء والحظر الواردة في الاتفاق. وطلب إلى الأمم المتحدة، وخاصة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أن تقوم بكل ما يلزم من تخطيط وتعبئة لتسهيل عودة اللاجئين بسرعة وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم.

وذكر الأمين العام أنّه رغم أنّ الدور الذي ستضطلع به الأمم المتحدة في المستقبل سيظل مسانداً في طبيعته، فإنه سيكون حاسماً في تنفيذ اتفاق السلام الليبيري تنفيذاً فعلياً. وأعرب عن نيته البدء في التخطيط لإيفاد فريق متقدم إلى ليبيريا يتألف من ٣٠ مراقباً من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين وإرسال فريق فني إلى ليبيريا لوضع خطط لتشكيل بعثة لمراقبي الأمم المتحدة. وقد طلبت أيضاً الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى الأمم المتحدة أن تقوم بإنشاء صندوق استئماني لتمكين البلدان الأفريقية من إرسال التعزيزات إلى فريق الرصد ولتقديم المساعدة إلى البلدان التي تشارك فعلاً في الفريق. وذكر أن سرعة التوسع في أنشطة المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء ليبيريا ستكون أساسية أيضاً في تهيئة الظروف المفضية إلى النجاح في تنفيذ اتفاق كوتونو للسلام. وسيصدر قريباً نداء موحد مشترك بين الوكالات يبين الاحتياجات التقديرية لليبيريا. وأعرب الأمين العام عن أمله في تلبية المجتمع الدولي بسرعة وبسخاء لهذه الاحتياجات المحددة.

وفي الجلسة ٣٢٦٣، المعقودة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام الجديد المؤرخ ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣ عن مسألة ليبيريا. وعلى إثر إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي بنن وليبيريا ومصر ونيجيريا إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ووجهت الرئيسة (الولايات المتحدة) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد خلال مشاورات المجلس السابقة^{١٢}. ووجهت أيضاً انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام^{١٣}، يشير فيها الأمين العام إلى أنه عيّن هيئة تحقيق للاضطلاع بتحقيق شامل في الجزيرة التي راح ضحيتها

ومجلس الأمن بحث جميع أطراف النزاع على احترام حقوق السكان المدنيين واتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان سلامتهم.

والمجلس يطلب إلى الأمين العام أن يشرع على الفور، في إجراء تحقيق شامل وكامل بشأن المذبحة بما في ذلك أية ادعاءات تتعلق بمرتكبيها أيا كانوا، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إليه في أقرب وقت ممكن. والمجلس يحذّر أنّ من تثبتت مسؤوليتهم عن ارتكاب هذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي سيحاسبون عن هذه الجرائم، ويطالب زعماء أي فصيل مسؤول عن هذه الأعمال بالسيطرة الفعالة على قواتهم واتخاذ خطوات حاسمة لضمان عدم تكرار هذه المآسي التي تبعث على الأسي.

وسيظل مجلس الأمن يدعم نباتا الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمين العام بغية إحلال السلم في ليبيريا، وهو بحث جميع الفصائل الليبيرية والزعماء الإقليميين على التعاون الكامل في الجهود الجارية التي يبذلها الممثل الخاص تريفور غوردون - سومرز للمساعدة في تنفيذ اتفاق ياموسوكرو الرابع الذي يدعو، في جملة أمور، إلى وقف إطلاق النار وتجميع القوات ونزع السلاح والانتخابات الديمقراطية.

المقرر المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٣ (الجلسة ٣٢٦٣): القرار ٨٥٦ (١٩٩٣)

في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٣، وعملاً بالقرار ٨١٣ (١٩٩٣)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً جديداً عن ليبيريا^{١٤}. وتناول الأمين العام في التقرير المفاوضات التي أفضت إلى إبرام اتفاق كوتونو المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣ وبيّن الدور المقترح أن تضطلع به الأمم المتحدة في تنفيذ ذلك الاتفاق^{١٥}.

وذكر الأمين العام في التقرير أن أصعب قضيتين في المفاوضات تمثلتا في تشكيل وهيكل الحكومة الانتقالية وفي تدابير تجميع المقاتلين السابقيين في المعسكرات ونزع سلاحهم وتسريحهم خلال المرحلة الانتقالية. وأضاف أن اتفاق كوتونو نفسه ينص على بدء نفاذ وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية بعد سبعة أيام من تاريخ توقيع الاتفاق، أي في يوم ١ آب/أغسطس ١٩٩٣. ويقضى الاتفاق أيضاً بأن يتولى فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الإشراف على تنفيذ الاتفاق والعمل به، بينما تتولى الأمم المتحدة أعمال الرصد والتحقق. وضماناً لنفاذ أي انتهاك لوقف إطلاق النار بين ١ آب/أغسطس وموعد وصول القوات الإضافية التابعة لفريق الرصد والجزء الأساسي من مراقبي الأمم المتحدة، وافقت الأطراف على تشكيل لجنة مشتركة لرصد وقف إطلاق النار تتألف من ممثلين عن الأطراف الليبيرية الثلاثة وفريق الرصد والأمم المتحدة. وتعهدت الأمم

^{١٢} S/26259.

^{١٣} S/26265.

^{١٤} S/26200.

^{١٥} S/26272، المرفق.

إن ذلك يأذن ببدء مشاركة الأمم المتحدة رسمياً في تسوية النزاع الليبري. وأضاف أن وجود الأمم المتحدة في ليبيا سيعطي لجميع الأطراف ضمانات لاهتمام المجتمع الدولي بالنزاع وعزمه على المشاركة في السعي إلى إيجاد حل عادل ومنصف. وقد صيغ اتفاق كوتونو في إطار عملية تعاونية اضطلعت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الرصد التابع لها والأمم المتحدة، مما يعكس الدور التكميلي لكل جهة حتى ذلك الحين بقيادة الجماعة الاقتصادية. ووصفه بأنه "مثال ساطع" لتقسيم العمل الإقليمي والدولي في خدمة صون السلم والأمن الدوليين^{١٧}.

واعتبر ممثل المغرب إبرام اتفاق كوتونو مثلاً جيداً على التعاون السليم بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على النحو الذي يدعو له الفصل الثامن من ميثاق المنظمة. وعبر أيضاً عن تأييده لقرار الأمين العام إنشاء صندوق استئماني خاص لليبيريا لتقديم المساعدة لبلدان المنطقة دون الإقليمية التي بذلت التضحيات، وللبلدان الأفريقية الأخرى التي قد يكون بوسعها تقديم تعزيزات إلى فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا^{١٨}.

واعتبر ممثل الصين أن اتفاق كوتونو إسهام كبير في استعادة السلم والاستقرار في ليبيا والمنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا. غير أنه أضاف أن تحقيق سلام حقيقي ودائم في ليبيا يتوقف على تعاون أطراف النزاع مع الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعلى اعتماد تدابير عملية وفعالة للوفاء بالتزاماتها، وعلى التقيد الدقيق بأحكام الاتفاق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فذلك سيضمن نجاح الانتخابات العامة، مما سيهيئ الظروف لمصالحة وطنية سريعة. وأعرب أيضاً عن الأمل في أن يوفد الأمين العام الفريق المتقدم المتألف من ٣٠ مراقباً عسكرياً في أقرب وقت، حتى يتسنى تيسير جهود الجماعة الاقتصادية الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية^{١٩}.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٥٦ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إنَّ مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٨١٣ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣،

وإذ يرحب بتوقيع اتفاق السلم بين الحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية في ليبيا والجهة الوطنية القومية لليبيريا وحركة التحرير الموحدة من أجل الديمقراطية في ليبيا، في كوتونو، بنن، في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣، تحت إشراف الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا،

مدنيون قرب هاربل، لبيبريا، في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣، وإلى الرسالة المؤرخة ٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ الموجهة إلى الأمين العام من القوائم بالأعمال بالنيابة لبنن^{١٤} التي تحيل نص اتفاق كوتونو.

وأبلغ ممثل ليبيا المجلس أنه منذ التوقيع على اتفاق كوتونو، تتصرف جميع الأطراف بطريقة بناءة جداً. فلا يُسمع للأسلحة دوي ووقف إطلاق النار يُحترم بشكل تام. وثمة ما يبعث على الأمل. وقال إنَّ اعتماد مشروع القرار سيشكل معلماً بارزاً على الطريق إلى السلام. وسيشكل إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا، كما ينص على ذلك اتفاق السلام، تدبيراً هاماً من تدابير بناء الثقة سعياً إلى إنهاء الحرب. ولاحظ المتكلم أن ثمة شاغلاً بالغ الأهمية يتمثل في ما إذا كان بوسع الأمم المتحدة مساعدة الليبريين في تنصيب حكومة انتقالية في غضون الثلاثين يوماً التالية، بتزامن مع بدء عملية نزع السلاح الكامل للمقاتلين، كما ينص الاتفاق على ذلك. وأشار إلى طلب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أموالاً من أجل تعزيز فريق الرصد، وقال إن القوات الإضافية، إلى جانب مراقبي الأمم المتحدة، ضرورة على وجه الاستعجال، من أجل بدء عملية نزع السلاح. وناشد المجلس أن ينظر في الوقت المناسب في الطلب المقدم من الجماعة الاقتصادية حتى تتمكن الدول الراغبة في المساهمة بقوات من تأمين التمويل اللازم لتيسير وزعها^{١٥}.

وأكد ممثل بنن على أن دور الأمم المتحدة كان حاسماً في تهيئة أجواء الثقة بين الأطراف التي لولاها لما أمكن إبرام اتفاق كوتونو. فقد فتح الاتفاق المجال أمام تنفيذ الأحكام الهامة المختلفة المنصوص عليها في اتفاق ياموسوكرو الرابع للسلام، وهي: احترام وقف إطلاق النار؛ وإعادة تجميع القوات ونزع سلاحها وتسريحها؛ وإجراء انتخابات عامة ورئاسية. وقال إنَّ تنفيذ الاتفاق سيشتج على الإسراع بإيصال المعونة الإنسانية وتوزيعها على الليبريين، وعودة المشردين من أجل تعزيز الأسس الاجتماعية للتسوية السياسية. ورحب بأحكام مشروع القرار المتعلقة بإنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا ومشاركة الأمم المتحدة في رصد وقف إطلاق النار. وأكد للمجلس بالنيابة عن رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن الجماعة ستتعاون بشكل تام مع الأمم المتحدة في إنجاز مهمتها في ليبيا. وأضاف أن الحرب الأهلية في ليبيا أعاقَت برنامج التكامل بين دول الجماعة الاقتصادية، ولا سيما على الصعيد الاقتصادي، وأن إعادة إرساء السلم والأمن والاستقرار في ليبيا هي إحدى أولوياتها^{١٦}.

وأعرب ممثل جيوتي، متكلماً قبل التصويت، عن تأييد وفد بلده لما دعا إليه مشروع القرار من إيفاد فريق قوامه ٣٠ مراقباً عسكرياً، قائلاً

^{١٧} المرجع نفسه، الصفحات ١٢ إلى ١٦.

^{١٨} المرجع نفسه، الصفحتان ١٦ و ١٧.

^{١٩} المرجع نفسه، الصفحتان ٢١ و ٢٢.

^{١٤} S/26272.

^{١٥} S/PV.3263، الصفحات ٣ إلى ٦.

^{١٦} المرجع نفسه، الصفحات ٧ إلى ١٠.

وتدعو إلى توسيع دائرة المساهمين فيه وتكملة قواته بمراقبين تابعين للأمم المتحدة هي فرصة قيّمة لبناء الثقة^{٢٠}.

ورحب ممثل فرنسا باضطلاع الأمم المتحدة للمرة الأولى، انطلاقاً من روح الفصل الثامن من الميثاق، بعملية لحفظ السلام بالتعاون مع منظمة إقليمية. وقال إنَّ حكومة بلده ستقرب عن كثب الطريقة التي ستجرى بها تلك العملية، وعلى وَجْه الخصوص التنسيق بين قوات بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبيريا وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المساهمة في العملية. ويجدر التأكيد في هذه التجربة الأولى من أن اختصاصات وحقوق المنظمين تُحترم احتراماً دقيقاً ومن المفهوم أن الأمم المتحدة لا بد أن تحافظ على "أسبقيتها". وأضاف أن التشاطر المحدد بوضوح للمسؤوليات ينبغي كذلك أن ينطبق على مجال التمويل الذي ينبغي تفادي الوقوع في أي لبس فيه. فأنشطة الأمم المتحدة ينبغي أن تتمّ من الأنصبة المقررة، في حين أن أنشطة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية ينبغي تمويلها من الصندوق الاستئماني الخاص الذي تكون المساهمات فيه طوعية^{٢١}.

وقال ممثل الاتحاد الروسي إنَّ وفد بلده نادى على الدوام بحل المشكلة الليبيرية على أساس إقليمي. وكان بالتالي إبرام اتفاق كوتونو تحت رعاية منظمة إقليمية هي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أمراً له مغزاه. فبذلك تكون سابقة إيجابية قد أُرسيت في معرض البحث عن سبل لحسم الصراعات العسكرية والأزمات في القارة الأفريقية، في إطار الجهود الأفريقية. وأضاف أنَّ الاتحاد الروسي صوّت تأييداً للقرار الذي اتُّخذ على التو لأنه يستهدف التوصل إلى تسوية للصراع والضمان الفعّال لامتنال الأطراف لشروط وقف إطلاق النار. وقال إنَّ وفد بلده مستعد لأن يدعم أنشطة الدول الأفريقية من أجل إيجاد سبل لتسوية الصراعات العسكرية والأزمات في تلك القارة في سياق الجهود الإقليمية^{٢٢}.

وقالت الرئيسة، متحدثة بصفتها ممثلة للولايات المتحدة، إنَّ حكومة بلدها ترحب بقرار المجلس إيفاد فريق متقدم من المراقبين إلى ليبيريا للمشاركة في رصد وقف إطلاق النار. وأشارت إلى أنَّ وقف إطلاق النار بدأ نفاذه في ١ آب/أغسطس، ولذلك حثت على إيفاد الفريق المتقدم في أقرب وقت ممكن لتوطيد وقف إطلاق النار ولزيادة ثقة الأطراف الليبيرية في جهود الرصد الدولي. وأشارت المتكلمة إلى الحالة الإنسانية المتردية في المناطق الداخلية من البلد وحثت الأمم المتحدة على التوصل على نحو عاجل إلى آلية ما تسمح باستئناف عبور شحنات الإغاثة للحدود من كوت ديفوار وغينيا إلى أن تصل وحدة المراقبين المشار إليها في الاتفاق بالكامل. واعتباراً لأنَّ بعثة الأمم

وإذ يرى أن توقيع اتفاق السلم إنجاز كبير وإسهام هام في إعادة السلم والأمن إلى ليبيريا وفي هذه المنطقة من غربي أفريقيا، ويتيح الفرصة لإنهاء الصراع،

وإذ يحيط علماً بالتقرير اللاحق للأمين العام المؤرخ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٣،

١ - يرحب بقرار الأمين العام إيفاد فريق فني إلى ليبيريا لجمع وتقييم المعلومات المتعلقة باقتراح إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبيريا؛

٢ - يوافق على القيام في أقرب فرصة ممكنة بإيفاد فريق متقدم قوامه ثلاثون مراقباً عسكرياً للمشاركة في أعمال اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار وخصوصاً رصد انتهاكات وقف إطلاق النار والتحقيق فيها والإبلاغ عنها مع اللجنة المذكورة على أن تنتهي مدة ولاية الفريق المذكور خلال ثلاثة أشهر؛

٣ - يتطلع إلى صدور تقرير للأمين العام عن الإنشاء المقترح لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبيريا بما في ذلك على وَجْه الخصوص تقديم تقرير تفصيلي عن تكلفة ونطاق تلك العملية والإطار الزمني لتنفيذها، وتقدير لانتهاج من هذه العملية، وكيفية ضمان التنسيق بين البعثة وقوات حفظ السلم التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا ودور ومسؤولية كل منهما؛

٤ - يطلب إلى جميع أطراف الصراع احترام وتنفيذ وقف إطلاق النار الذي نص عليه في اتفاق السلم الموقع في كوتونو في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣، والتعاون التام مع البعثة المتقدمة وكفالة سلامة جميع الموجودين في ليبيريا من موظفي الأمم المتحدة وسائر العاملين في حفظ السلم والشؤون الإنسانية؛

٥ - يحث على إبرام اتفاق خاص بوضع البعثة في أبكر مرحلة ممكنة؛

٦ - يثني على الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا لما تبذله من جهود لإعادة السلم والأمن والاستقرار في ليبيريا؛

٧ - يثني أيضاً على منظمة الوحدة الأفريقية لما تبذله من جهود لمناصرة عملية السلم في ليبيريا؛

٨ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره النشط.

واعتبر ممثل المملكة المتحدة، متكلماً بعد التصويت، أن اتفاق كوتونو مثال ممتاز على التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولكنه أضاف قائلاً إنَّه من الحيوي أن يصمد وقف إطلاق النار، وإن وفد بلده يؤيد إيفاد فريق متقدم يتألف من ٣٠ مراقباً عسكرياً للانضمام إلى لجنة وقف إطلاق النار. وحتى تمضي العملية قُدماً وتتسنى مباشرة إجراء الانتخابات وإقامة حكومة جديدة، سيتعين على فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية أن يضطلع بدور حاسم في حفظ الأمن الداخلي. وأشار إلى أن المملكة المتحدة تؤيد بقوة الجهود التي بذلها فريق الرصد في ظل ظروف صعبة. وقال إنَّ الاقتراحات التي طُرحت في كوتونو

^{٢٠} المرجع نفسه، الصفحتان ٢٦ و ٢٧.

^{٢١} المرجع نفسه، الصفحتان ٢٧ و ٢٨.

^{٢٢} المرجع نفسه، الصفحة ٣١.

مفهوم عملياتها لا بد وأن يتوازي بالضرورة مع مفهوم عمليات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويكون لكل من بعثة مراقبي الأمم المتحدة وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تسلسل قيادي مستقل. وستخضع البعثة لقيادة الأمم المتحدة، ممثلة في الأمين العام الخاضع لسلطة مجلس الأمن، في حين سيعمل فريق المراقبين العسكريين تحت إشراف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتتساور البعثتان في ما بينهما بشأن القرارات التي تؤثر عليهما معاً.

وقدّم الأمين العام مقترحات مفصّلة بشأن هيكل ومفهوم عمليات البعثة المقترحة^{٢٦}. وستألف البعثة من عناصر عسكرية ومدنية، بما فيها عنصر للمساعدة الانتخابية. وينبغي أن تشمل نحو ٣٠٣ مراقبين عسكريين. أما فريق المراقبين العسكريين، فسيكون من الضروري زيادة قوامه بمقدار ٤٠٠٠ فرد للوفاء باشتراطات اتفاق السلم. وأبلغ الأمين العام المجلس، في هذا الصدد، بأنه استجابة لرسالة من رئيسة مجلس الأمن، مؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣^{٢٧}، تؤيد بشدة إنشاء صندوق استئماني للترعات، فقد شرع في اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء هذا الصندوق الاستئماني من أجل تمويل عمليات فريق المراقبين العسكريين. وسيغطي الصندوق أيضاً عمليات التسريح والانتخابات.

ووفقاً لاتفاق كوتونو، تجرى انتخابات عامة في غضون سبعة أشهر بعد التوقيع على الاتفاق في شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٤. إلا أن هناك عدّة عوامل قد تحول دون تحقيق هذا الهدف، ومن ذلك عدم تسمية جميع الممثلين في لجنة الانتخابات حتى الآن، وصعوبة إدراج اللاجئين والمشردين داخلياً في القوائم الانتخابية، وضرورة إتمام عملية التسريح قبل إجراء الانتخابات. ومع أن عملية السلم متخلّفة عن الجدول الزمني، فإن إنشاء الحكومة الانتقالية عنصر حيوي لتعزيز المصالحة الوطنية. ولذلك حث الأمين العام فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على أن يتحرك سريعاً كي يبدأ عملية نزع السلاح، وأن يقوم بعملية الرصد الفريق المتقدم التابع لبعثة مراقبي الأمم المتحدة، حتى قبل الوُزَع الكامل لفريق المراقبين العسكريين الموسّع التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة. وتوقّع من الأطراف الليبرية أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة وأن تعمل سوياً بروح المصالحة الوطنية. فبدون توافر هذه الظروف، لن يتسنى إجراء الانتخابات في موعدها المحدد.

المتحدة المرتقبة ستعمل بشكل وثيق مع قوات حفظ السلم التابعة لفريق الرصد، تحيط الولايات المتحدة علماً بأن دول الجماعة الاقتصادية ستكون في حاجة إلى مساعدة خارجية لنشر قوات إضافية لحفظ السلم. وقالت إنّ الولايات المتحدة تشجّع الأمين العام على النظر في إنشاء صندوق استئماني لتيسير جمع الإسهامات الدولية المقدمة من أجل جهود حفظ السلم التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية وفريق الرصد التابع لها. وقالت أيضاً إنّها في حين أن دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لا غنى عنه لتنفيذ الاتفاق، فإن الأطراف الليبرية وحدها هي التي يمكن أن تضمن نجاحه، وتضمن الانتقال نحو الديمقراطية^{٢٨}.

المقرر المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣: رسالة موجهة من رئيسة المجلس إلى الأمين العام

برسالة مؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣^{٢٩}، أبلغت رئيسة المجلس الأمين العام بأن المجلس سيؤيد قيام الأمم المتحدة بإنشاء صندوق استئماني للترعات لصالح ليبريا لتمويل تنفيذ اتفاق كوتونو، بما في ذلك وُزَع قوات حفظ السلم التابعة لفريق المراقبين العسكريين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتسريح المقاتلين، وإجراء الانتخابات، وتقديم المساعدة الإنسانية، على النحو الذي طلبته الجماعة في اجتماع قمتها المعقود في كوتونو في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٣.

المقرر المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ (الجلسة ٣٢٨١): القرار ٨٦٦ (١٩٩٣)

في ٩ و ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وعملاً بالقرار ٨٥٦ (١٩٩٣)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن ليبريا بيّن فيه خطة إنشاء ونشر البعثة المقترحة لمراقبي الأمم المتحدة في ليبريا^{٣٠}.

وقد أبلغ الأمين العام في التقرير المجلس بأنّ بعثة التخطيط الموفدة إلى ليبريا لجمع البيانات ذات الصلة بإنشاء البعثة المقترحة قد زارت البلد خلال الفترة من ٦ إلى ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٣. والتقت البعثة بالأطراف الثلاثة في اتفاق كوتونو وأفادت بوجود التزام قوي من قبل الأطراف باتفاق السلم. ونظراً لأنّ بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا ستمثل المرة الأولى التي تضطلع فيها الأمم المتحدة بعملية كبرى لحفظ السلم مع منظمة أخرى، فقد أولت بعثة التخطيط اهتماماً خاصاً في مناقشتها، إلى دور كل من بعثة مراقبي الأمم المتحدة وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنفيذ الاتفاق، وإلى العلاقة بينهما. وحيث إنّ الدور المتوخى لبعثة مراقبي الأمم المتحدة يتمثل في رصد تنفيذ الاتفاق والتحقق من ذلك، فإن

^{٢٦} للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن هيكل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في

ليبريا، انظر الفصل الخامس.

^{٢٧} S/26376.

^{٢٨} المرجع نفسه، الصفحات ٣٣ إلى ٣٧.

^{٢٩} S/26376.

^{٣٠} S/26422 و Add.1 و Add.1/Corr.1.

المقدمة إلى الصندوق الاستئماني من الدول الأعضاء. وقال إن وفد بلده يردد الطلب الذي تقدم به الأمين العام بالفعل إلى الدول الأعضاء بتقديم تبرعات سخية إلى الصندوق الاستئماني. كما أن مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية من شأنها أن تكمل الجهود التي يبذلها الشعب الليبيري لتحقيق حل سلمي للصراع الليبيري. واحتتم المتكلم قائلاً إن المجلس، باعتماده مشروع القرار المذكور، سيكون قد تصرف وفقاً لولايته بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المجلس، بتأييده لمشروع القرار، سيكون قد اتخذ خطوة جسورة في الاضطلاع بعمليات صيانة السلم وصنع السلام ورصد السلام في تناسق مع المنظمات دون الإقليمية التي شرعت في العملية. وببذل المجلس لأفضل جهوده من أجل كفالة نجاح بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، فإنه يمكنه أن يقدم مثلاً على التعاون المستقبلي بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية الأخرى.^{٣٠}

وذكر ممثل جيبوتي أن إنشاء البعثة يشكّل سابقة هامة للأمم المتحدة، وهي تشكيل بعثة لصنع السلم على نمط بعثة أخرى قائمة فعلاً بواسطة منظمة أخرى. وبالتالي تكون قضايا التنسيق والقيادة والمسؤوليات قضايا هامة تتطلب الرصد والتقييم الدقيقين. ويحتاج الدور المستقل الذي تتولاه الأمم المتحدة في مجال الدعم إلى ضمانات، وبخاصة في الأماكن التي قد تستأنف فيها الأعمال العدائية ويصبح من المتطلب اتخاذ إجراءات ضد أحد الأطراف في إطار إجراءات صنع السلم. ولذلك يؤيد وفد بلده مشروع القرار.^{٣١}

وبعد ذلك طُرح للتصويت مشروع القرار، بصيغته المؤقتة المنقحة شفويًا، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٦٦ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إنّ مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٨١٣ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣ و ٨٥٦ (١٩٩٣) المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٣،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٩ و ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بشأن اقتراح إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا،

وإذ يلاحظ أن اتفاق السلم الذي وقّعه الأطراف الليبيرية الثلاثة في كوتونو، بنن، في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣ يدعو الأمم المتحدة وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا إلى المساعدة في تنفيذ الاتفاق،

وإذا يؤكد على نحو ما لوحظ في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٣، أن اتفاق السلم يعهد إلى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا بالمسؤولية الأساسية عن

وأشار الأمين العام إلى أن الدور المتوخى للأمم المتحدة في تنفيذ اتفاق كوتونو يستند إلى افتراض أن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سيكون في وضع يمكنه من أداء الطائفة العريضة من المهام التي أوكلتها إليه الأطراف الليبيرية. وإذا لم يتم وُزَع القوات الإضافية أو إذا ما تم سحب بعض قوات الفريق قبل الأوان، فإن هذا سيعرّض للخطر التنفيذ الناجح لاتفاق السلم. وإذا ما حدث ذلك، فإن الأمين العام سيوجّه انتباه مجلس الأمن إلى الوضع، وقد يوصي بسحب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا.

وقال الأمين العام إن أهم شرط أساسي ينبغي توافره لتحقيق سلم واستقرار دائمين والحفاظ عليهما في ليبيريا هو أن يلتزم قادة ليبيريا وشعبها باتفاق كوتونو وأن ينفذوه بإخلاص. ويتعين على الأمم المتحدة أن تكمل جهود شعب ليبيريا في إقامة السلم في ربوع بلده. ولذلك أوصى مجلس الأمن بأن يوافق على إنشاء وُزَع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا.

وفي الجلسة ٣٢٨١، المعقودة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٩ و ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل ليبيريا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة، بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجّه بعد ذلك الرئيس (فنزويلا) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعدّ في سياق مشاورات المجلس السابقة^{٣٢}، وتلا التقيحات التي أُدخلت على مشروع القرار.^{٣٣}

وذكر ممثل ليبيريا أنه منذ توقيع اتفاق كوتونو، لم يحدث أي انتهاك يُذكر لشروط الاتفاق. ومعظم العناصر السياسية للاتفاق، بما في ذلك انتقاء مجلس الدولة الانتقالي المؤلف من خمسة أعضاء، تم تنفيذها، والليبيون متفاوضون بأن السلم أصبح أخيراً في المتناول، لكن الحالة في ليبيريا ما زالت غير مستقرة. والعناصر العسكرية الحاسمة لاتفاق كوتونو لم تنفذ بعد. وما دام المتحاربون مسلحين، فستظل الحالة في البلد لا يمكن التنبؤ بها. ولهذا فإن وفد بلده يرحب باقتراح الأمين العام أن يجري الاضطلاع بعملية نزع السلاح في أقرب وقت ممكن. وهذا سيسمح بإقامة الحكومة المؤقتة التي ستُنصّب، حسب اتفاق كوتونو، بالتزامن مع بدء عملية نزع السلاح. وقال كذلك إن وُزَع بعض أعضاء الفريق المتقدم التابع لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا عملاً بالقرار ٨٥٦ (١٩٩٣) كان تديراً هاماً من تدابير بناء الثقة. ولذا فإنه من الأهمية بمكان وُزَع بقية أعضاء البعثة في أقرب وقت ممكن. ومن شأن نزع سلاح المتحاربين أن يعزّز إلى حد كبير بؤزَع قوات إضافية لزيادة فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وسيعتمد تمويل هذه القوات الإضافية، في جملة أمور، على التبرعات

٣٠ المرجع نفسه، الصفحات ٦ إلى ١٠.

٣١ المرجع نفسه، الصفحات ١١ و ١٢.

٢٨ S/26477

٢٩ انظر S/PV.3281

(أ) تلقي وتحقيق جميع التقارير المتعلقة بما يدعى من وقوعه من حوادث وانتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار مع العمل، في حالة عدم تصحيح الانتهاك، على تقديم تقرير عما تتوصل إليه إلى لجنة الانتهاكات المنشأة عملاً باتفاق السلم وإلى الأمين العام؛

(ب) رصد الامتثال للعناصر الأخرى من اتفاق السلم بما في ذلك رصده عند نقاط حدود ليبيريا مع سيراليون والبلدان المجاورة الأخرى والتحقق من تطبيقه غير المتحيز، مع العمل بصفة خاصة على المساعدة في رصد الامتثال للحظر المفروض على تقديم الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيريا وكذلك إيواء المقاتلين ونزع أسلحتهم وتسريحهم؛

(ج) مراقبة العملية الانتخابية والتحقق منها، بما في ذلك الانتخابات التشريعية والرئاسية التي ستجري وفقاً لأحكام اتفاق السلم؛ (د) المساعدة، حسب الاقتضاء، في تنسيق أنشطة المساعدة الإنسانية في الميدان بالتعاون مع عملية الإغاثة الإنسانية القائمة التابعة للأمم المتحدة؛

(هـ) وضع خطة لتسريح المقاتلين وتقييم الاحتياجات المالية المتعلقة بها؛

(و) تقديم تقارير إلى الأمين العام عن أي انتهاكات هامة للقانون الإنساني الدولي؛

(ز) تدريب مهندسي فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا على إزالة الألغام مع العمل، بالتعاون مع الفريق المذكور، على تنسيق تحديد الألغام والمساعدة في إزالتها وإزالة القنابل التي لم تنفجر؛

(ح) القيام، دون الاشتراك في عمليات الإنفاق بالتنسيق مع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا في مجال تنفيذ المسؤوليات المستقلة بالفريق سواء بصورة رسمية، عن طريق لجنة الانتهاكات، أو بصورة غير رسمية؛

٤ - يرحب باعترام الأمين العام أن يعقد مع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا اتفاقاً يكفل، قبل وُزَع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، رسم الأدوار والمسؤوليات الموكلة إلى البعثة وإلى الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا في تنفيذ اتفاق السلم طبقاً لمفهوم العمليات المبين في الفصل الرابع من تقرير الأمين العام ويطلب إلى الأمين العام إبقاء المجلس على علم بالتقدم المحرز والخصلة التي تؤول إليها المفاوضات؛

٥ - يشجع الدول الأفريقية على توفير القوات الإضافية التي طلبتها منها الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا من أجل فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة؛

٦ - يرحب بالخطوات التي اتخذها الأمين العام لإنشاء صندوق استئماني لليبيريا لتيسير قيام الدول الأفريقية بإرسال تعزيزات إلى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا وللمساعدة في دعم قوات البلدان المشاركة في الفريق، وكذلك للمساعدة في الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام وفي الأنشطة الإنسانية والإنمائية وفي العملية الانتخابية،

الإشراف على تنفيذ الأحكام العسكرية للاتفاق، ويتوخى للأمم المتحدة في ليبيريا دوراً يقضي برصد هذه العملية والتحقق منها،

وإذ يلاحظ أن هذه ستكون أول بعثة لحفظ السلم تضطلع بها الأمم المتحدة بالتعاون مع بعثة لحفظ السلم قائمة فعلاً بواسطة منظمة أخرى هي في هذه الحالة الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا،

وإذ يدرك أن مشاركة الأمم المتحدة سوف تسهم على نحو ملموس في التنفيذ الفعال لاتفاق السلم وتظل شاهداً يؤكد التزام المجتمع الدولي بحل النزاع في ليبيريا،

وإذ يثني على الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا لجهودها المتواصلة من أجل إعادة السلم والأمن والاستقرار في ليبيريا، وإذ يثني أيضاً على الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية لدعم عملية السلم في ليبيريا،

وإذ يؤكد أهمية التعاون الكامل والتنسيق الوثيق بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا في تنفيذ الولاية المعهودة لكل منهما،

وإذ يحيط علماً بإيفاد فريق متقدم من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين إلى ليبيريا على النحو المأذون به بموجب القرار ٨٥٦ (١٩٩٣)،

وإذ يرحب بإنشاء اللجنة المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار المؤلفة من الأطراف الليبيرية الثلاثة وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، والأمم المتحدة،

وإذ يرحب أيضاً بما تم في كوتونو يوم ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣ من تشكيل مجلس الدولة من خمسة ممثلين لجميع الأطراف الليبيرية الثلاثة، وهو الذي سيتم تنصيبه طبقاً لاتفاق السلم بالاتفاق مع عملية نزع الأسلحة وسوف يتولى تحمل المسؤولية عن الأعمال اليومية للحكومة الانتقالية،

وإذ يلاحظ أن اتفاق السلم يدعو إلى إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية بحيث تتم بعد سبعة أشهر تقريباً من توقيع اتفاق السلم،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٩ و ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بشأن اقتراح إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا؛

٢ - يقرر أن ينشئ بعثة مراقبين للأمم المتحدة في ليبيريا تحت سلطته، وتحت توجيه الأمين العام عن طريق ممثله الخاص، لفترة سبعة أشهر بشرط ألا تستمر بعد نهاية ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ إلا عقب استعراض يجريه المجلس استناداً إلى تقرير من الأمين العام عن إحراز، أو عدم إحراز تقدم ملموس نحو تنفيذ اتفاق السلم الموقع في كوتونو في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣ وغيره من التدابير الرامية إلى إقرار سلم دائم؛

٣ - يقرر أيضاً أن تضم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا مراقبين عسكريين وكذلك عناصر طبية وهندسية وعناصر في مجال الاتصالات والنقل وعناصر انتخابية بالأعداد المبينة في تقرير الأمين العام، بالإضافة إلى الحد الأدنى من الموظفين اللازمين لدعمها، وأن تكون لها الولاية التالية:

وقال ممثل فرنسا إنَّ القرار المتخذ يشهد على تصميم المجتمع الدولي على تنفيذ اتفاق للسلام في دولة حطمتها القتال، وينشئ قوة للأمم المتحدة تكلف، وفقاً للفصل الثامن من الميثاق، بالعمل في تعاون وثيق مع المنظمة الإقليمية. وهذه تجربة من التجارب الأولى لعمليات حفظ السلام المشتركة يمكن أن تستخدم كسابقة إذا نجحت. وستقوم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا بدورها الكامل بالنسبة لاتفاق كوتونو ورصد تنفيذه والتحقق منه، بينما تقع المسؤولية الأساسية عن التنفيذ الفعلي لأحكام الاتفاق على عاتق فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا^{٣٣}.

وقال ممثل المملكة المتحدة إنَّ الصراع قد تسبب في زعزعة استقرار بلدان المنطقة دون الإقليمية ككل، وخصوصاً سيراليون. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بإقرار المجلس في هذا القرار أن تقوم بعثة مراقبي الأمم المتحدة بمهمة الرصد على حدود ليبيريا مع جيرانها، ولا سيما مع سيراليون. وقال أيضاً إن بعثة مراقبي الأمم المتحدة ستكون أول مثال على مهمة حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة بالتعاون مع بعثة أنشئت فعلاً من جانب منظمة إقليمية. وسيكون لكل منهما دوره المستقل وإن كان يكمل أحدهما الآخر. وشدد على أن التنسيق الوثيق والتعاون الكامل بين الهيئتين سيكون فعالاً في إنجاح المشروع^{٣٤}.

المقرر المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣: رسالة موجهة من رئيس المجلس إلى الأمين العام

في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وعملاً بالقرار ٨٦٦ (١٩٩٣)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وصف فيه التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام^{٣٥}. وقد ذكر فيه أنَّ الأطراف الموقعة على اتفاق كوتونو اجتمعت خلال الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ في كوتونو، وتوصلت إلى اتفاق بشأن توزيع معظم الحفائب الوزارية للحكومة الانتقالية وتشكيل لجنة الانتخابات واختيار رئيس الهيئة التشريعية وأعضاء المحكمة العليا. وأشار الأمين العام إلى أن ممثله الخاص يقوم بإجراء مشاورات منتظمة مع أطراف الاتفاق، ولا سيما في ما يتعلق ببدء نزع أسلحة الأطراف الليبرية ووُزِعَ قوات فريق المراقبين العسكريين الموسع. وكانت جميع المؤشرات تدل على البداية الوشيكة لعملية نزع السلاح. وأشار إلى أن أهم عامل يحول دون تنفيذ اتفاق السلام هو التأخير في وُزِعَ قوات فريق المراقبين العسكريين الموسع. ورغم هذا التأخر، فإنه لم تسجّل أي انتهاكات جسيمة لوقف إطلاق النار. وأفاد الأمين العام أنه يتوقع أن

ويدعو الدول الأعضاء إلى مؤازرة عملية السلم في ليبيريا بالتبرع للصندوق الاستئماني،

٧ - بحث الأطراف الليبرية على بدء عملية تجميع القوات ونزع أسلحتها وتسريحها دون إبطاء،

٨ - يرحب بالقرار المتعلق بإقامة الحكومة المؤقتة، وبحث أيضاً الأطراف الليبرية على البدء في ممارسة مسؤوليات تلك الحكومة بالاتفاق مع العملية الوارد وصفها في الفقرة ٧ أعلاه وبما ينسجم مع اتفاق السلم؛

٩ - يدعو الحكومة الانتقالية إلى أن تقوم على وجه الاستعجال، وفي موعد لا يتجاوز ستين يوماً من قيامها، بإبرام اتفاق مع الأمم المتحدة بشأن مركز بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، تسهياً للوُزِعَ الكامل للبعثة؛

١٠ - بحث الأطراف الليبرية على الانتهاء من تشكيل لجنة الانتخابات بحيث يتسنى لها أن تتخذ فوراً الاستعدادات اللازمة لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في موعد أقصاه آذار/مارس ١٩٩٤ طبقاً للجدول الزمني المتوخى في اتفاق السلم؛

١١ - يدعو الأطراف الليبرية إلى التعاون تعاوناً كاملاً في التسليم المأمون للمساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء البلاد عبر أقصر الطرق طبقاً لاتفاق السلم؛

١٢ - يرحب بما أعلنه فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا من الالتزام بضمان سلامة مراقبي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وموظفيها المدنيين، وبحث الأطراف الليبرية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمن وسلامة أفراد البعثة وكذلك الموظفين المشاركين في عمليات الإغاثة مع التقيد بدقة بالقواعد المنطبقة من القانون الإنساني الدولي؛

١٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرين مرحليين إلى المجلس عن تنفيذ هذا القرار بحلول ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٤؛

١٤ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره النشط.

وقال ممثل الولايات المتحدة، متحدثاً بعد التصويت، إنَّ دور فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سيكون دوراً حيوياً ويثق وفد بلده في أن التنسيق الكافي والمناسب بين جميع مستويات قيادة فريق المراقبين العسكريين وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا سيمكّن الفريقين من العمل بالأسلوب التكميلي الذي تنبأ به المجلس وأطراف الاتفاق. والسابقة المتمثلة في سير عملية للأمم المتحدة جنباً إلى جنب مع عملية لمجموعة إقليمية قد يكون لها صداها في مناطق الصراع الأخرى التي قد تتسنى معالجتها بأسلوب مماثل إذا نجح هذا الأسلوب في ليبيريا^{٣٦}.

^{٣٣} المرجع نفسه، الصفحتان ١٤ و ١٥.

^{٣٤} المرجع نفسه، الصفحتان ١٦ و ١٧.

^{٣٥} S/26868.

^{٣٦} المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

ويلاحظ أعضاء المجلس أن من المتوقع تقديم تقرير بحلول ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٤، وذلك عملاً بالقرار ٨٦٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. ويعربون عن قلقهم إزاء عدم تنصيب الحكومة الانتقالية وعدم البدء في نزع السلاح حتى الآن، وتأخير تنفيذ اتفاق كوتونو نتيجة لذلك، وإزاء الصعوبات التي تواجه الجهود الرامية إلى إيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع أرجاء البلد. وسيتوقف استمرار دعم المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا على تنفيذ جميع الأطراف لاتفاق كوتونو بشكل كامل وفوري، بما في ذلك تنصيب الحكومة الانتقالية ونزع السلاح وإيصال المساعدة الإنسانية دونما عائق.

وكما هو مشار إليه في الرسالة المؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الموجهة إليكم من رئيس مجلس الأمن، يشاطركم أعضاء المجلس توقعكم أن تجرى خلال النصف الأول من هذه السنة الانتخابات المقرر إجراؤها بمقتضى اتفاق كوتونو. ويعربون عن الأمل في هذا الخصوص في أن يتيح لكم التقدم الذي تحرزه الأطراف الليبرية في تنفيذ عملية السلم إمكانية التوصية، وقت تقديم تقريركم، بجدول زمني دقيق لإجراء الانتخابات في ليبيريا.

المقرر المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤ (الجلسة ٣٣٣٩): بيان من الرئيس

في ١٤ و ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٤، وعملاً بأحكام القرار ٨٦٦ (١٩٩٣)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريره المرحلي الثاني عن بعثة مراقبة الأمم المتحدة في ليبيريا^{٣٨}. الذي وصف فيه التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق كوتونو.

وقد أبلغ الأمين العام في التقرير المجلس بأن الأطراف الليبرية توصلت، في الاجتماع الذي انعقد في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٤ وتولى تيسيره المبعوث الخاص للأمين العام، إلى اتفاق بشأن معظم القضايا المتعلقة التي كانت قد أعاققت الشروع في نزع السلاح وتنصيب الحكومة الانتقالية. وفي البلاغ الختامي للاجتماع^{٣٩}، أكدت الأطراف من جديد التزامها باتفاق كوتونو. ووافقت الأطراف على أن تقدم، في غضون ٤٨ ساعة، لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا المعلومات المطلوبة لإعداد الجداول التي تتضمن مواعيد نزع السلاح. ووافقت أيضاً على عقد انتخابات حرة ونزيهة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وعلى أن يبدأ نزع السلاح في ٧ آذار/مارس ١٩٩٤ وأن يجري تشكيل الحكومة الانتقالية في اليوم ذاته. إلا أنه لم يتيسر في الاجتماع حل مسألة التصرف بشأن المناصب الوزارية المتبقية في الحكومة الانتقالية. وحذّر الأمين العام من أن عدم حسم ذلك الموضوع على وجه السرعة قد

يكون باستطاعته تقديم معلومات أكثر تحديداً عن الجدول الزمني للانتخابات، التي من المنتظر أن يكون بمقدور الحكومة الانتقالية إجراؤها خلال النصف الأول من عام ١٩٩٤. وختاماً، أوصى المجلس بأن تواصل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا تنفيذ الولاية المسندة إليها بموجب القرار ٨٦٦ (١٩٩٣).

وبرسالة مؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣^{٣٦}، أبلغ رئيس المجلس الأمين العام بما يلي:

إن أعضاء المجلس قد أحاطوا علماً بتقريركم عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وأبحروا على أساسه الاستعراض المنصوص عليه في الفقرة ٢ من القرار ٨٦٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

وأعضاء مجلس الأمن يعثمون هذه الفرصة كي يبلغوكم بأنهم، على الرغم من التأخيرات التي لا يمكن تجنبها، يشاطرونكم الأمل في أن يبدأ الآن تجريد المقاتلين من السلاح، وأن تشكل الحكومة الانتقالية قريباً، وأن تجرى الانتخابات في ليبيريا في النصف الأول من عام ١٩٩٤. وأعضاء المجلس يتطلعون إلى أن تقدموا توصيات بشأن هذه الجوانب من عملية السلم في التقرير الذي طلب المجلس تقديمه بحلول ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٤، أو قبل ذلك إذا ارتأيتم أن الحالة تسوغ ذلك.

وأعضاء المجلس يؤكدون مجدداً الأهمية التي يعلقونها على صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبيريا. وهم يرحبون بالمساهمات التي قُدمت حتى الآن ويحثون الدول الأعضاء على دعم عملية السلم في ليبيريا بالمساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني.

المقرر المؤرخ ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤: رسالة موجهة من رئيس المجلس إلى الأمين العام

برسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤^{٣٧}، أبلغ رئيس المجلس الأمين العام بما يلي:

يود أعضاء مجلس الأمن أن يشكروكم على إتاحتكم الفرصة لقيام ممثلكم الخاص، السيد تريفور غوردون - سومرز، بإطلاع المجلس يوم ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ على آخر التطورات الجارية في ليبيريا.

ويرحبون في هذا الشأن بقطع شوط كبير حتى الآن في وُزَع قوات إضافية من فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما يسرهم ما بلغهم من أن وُزَع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا أو شكا على الاكتمال. وينبغي ألا يحدث مزيد من التأخير في تنفيذ اتفاق كوتونو.

^{٣٨} Add. I و S/1994/168.

^{٣٩} S/1994/187، المرفق.

^{٣٦} S/26886.

^{٣٧} S/1994/51.

البلاغ والقاضي بالبدء في عملية نزع السلاح وإنشاء حكومة انتقالية في ٧ آذار/مارس ١٩٩٤، وإجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ويحث المجلس الأطراف على حسم خلافاتها سريعاً في ما يتعلق بتوزيع المناصب الوزارية الأربعة المتبقية.

ويود المجلس مع ذلك أن يُعرب عن قلقه إزاء موجة العنف التي اندلعت مؤخراً في ليبيريا وما ارتبط بها من تعطيل شحنات الإغاثة الإنسانية، وهو ما أسهم في حدوثه ظهور جماعات عسكرية جديدة ومشاكل الانضباط العسكري بين الفصائل القائمة بالفعل. ويأسف المجلس للخسائر في الأرواح وتدمير الممتلكات وتزايد أعداد النازحين منذ ذلك الحين. ويدعو المجلس الأطراف الليبيرية إلى الالتزام الصارم بوقف إطلاق النار وإلى التعاون التام مع جهود الإغاثة الدولية بغية إنهاء العقوبات التي تحول من حين لآخر دون تقديم المعونة الإنسانية.

ويشعر المجلس بقلق بالغ إزاء التأخيرات في تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف بموجب اتفاق كوتونو، ولا سيما البدء في نزع السلاح وإقامة الحكومة الوطنية الليبيرية المؤقتة.

ويذكر المجلس الأطراف بأنها هي التي تتحمل المسؤولية النهائية عن التنفيذ الناجح لاتفاق كوتونو. وعلى الأطراف الليبيرية أن تضع في اعتبارها أن دعم المجتمع الدولي ومجلس الأمن لن يستمر في ظل عدم حدوث تقدم ملموس نحو التنفيذ التام والعاجل للاتفاق، ولا سيما الجدول الزمني المنقح. فهذه التأخيرات تضر باستمرار اتفاق كوتونو نفسه وقدرة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا على الاضطلاع بولايتها.

ويتطلع المجلس إلى الاجتماع المقترح لوزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في آذار/مارس وإلى استمرار التقدم على الصعيد الميداني. ويشدد المجلس على أهمية الالتزام بالجدول الزمني وسيستعرض الحالة مرة أخرى في آذار/مارس لتقييم مدى التقدم المحرز.

ويشدد المجلس على أهمية نزع السلاح من أجل نجاح تنفيذ اتفاق كوتونو ويلاحظ، في هذا السياق، الدور الرئيسي للمناطق بفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عملية نزع السلاح بموجب الاتفاق.

ولذلك، يحيط المجلس علماً بالملاحظة التي أبدتها الأمين العام والتي مفادها أن قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تواجه صعوبات مالية وسوقية كبيرة، ويؤيد المجلس بقوة الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى الدول الأعضاء لمساعدة عملية السلم عن طريق توفير الموارد المالية والسوقية اللازمة للفريق وذلك لتمكينه من الوفاء بالتزاماته بموجب اتفاق كوتونو. ويؤيد المجلس مناشدة الأمين العام جميع الدول الأعضاء التي لم تتبرع بعد بسخاء لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبيريا القيام بذلك. ويتفق المجلس مع الأمين العام في رأيه وهو أن قدرة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا على تنفيذ ولايتها مرهونة بقدرة فريق المراقبين

يؤدي إلى تأجيل الشروع في نزع السلاح وتشكيل الحكومة الانتقالية. وحث الأمين العام مرة أخرى الأطراف على إظهار أقصى قدر من المرونة وعدم ادخار أي جهد من أجل التوصل إلى تسوية مقبولة. وتعهده الأمين العام بمواصلة إحاطة المجلس علماً بأية تطورات جديدة بشأن تلك المسألة.

ويتمثل تطور إيجابي آخر في إعراب إحدى الجماعات المسلحة الجديدة في ليبيريا عن استعدادها لتسليم الأراضي الواقعة تحت سيطرتها إلى كل من فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا. بيد أن الأمين العام أشار إلى أن النزاع بين الجماعات المسلحة ما زال مستمراً ويتزايد تدفق المشردين. وشهدت المساعدة الإنسانية انقطاعاً شديداً أيضاً في بعض المناطق.

وأبلغ الأمين العام أيضاً عن تعرض فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب أفريقيا لمصاعب مالية كبيرة وحث الدول الأعضاء على تقديم المساعدة لعملية السلم في ليبيريا بتقديم المساعدة المالية عن طريق الصندوق الاستئماني لليبيريا، بغرض مساعدة الفريق على تغطية تكاليف مرتبات القوات الإضافية والدعم السوقي للقوات الموجودة حالياً. وأكد الأمين العام مجدداً أن قدرة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا على تنفيذ الولاية المنوطة بها تعتمد على قدرة فريق المراقبين العسكريين على الوفاء بمسؤولياته طبقاً لاتفاق كوتونو.

وفي الجلسة ٣٣٣٩، المعقودة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤، أدرج المجلس في جدول أعماله التقرير المحلي الثاني للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي بنن وليبيريا إلى المشاركة في المناقشة بناءً على طلبهما، بدون أن يكون لهما الحق في التصويت. ووجه الرئيس (جيبوتي) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٤، موجّهة من ممثل ليبيريا^{٤٠}، يحيل بها نص البلاغ الصادر في ختام اجتماع بين أطراف اتفاق كوتونو عقد في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٤. ثم قال إنه قد أُذّن له، بعد مشاورات أُجريت في ما بين أعضاء مجلس الأمن، بأن يدي بالبيان التالي باسم المجلس^{٤١}:

يحيط مجلس الأمن علماً بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٤ بشأن الحالة في ليبيريا.

ويرحب مجلس الأمن بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في منروفيا والوارد في البلاغ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٤، الذي أكدت فيه الأطراف مجدداً التزامها باتفاق كوتونو بوصفه الأساس لتسوية سياسية دائمة للنزاع الليبري. ويدعو المجلس الأطراف إلى الالتزام الصارم بالجدول الزمني المحدد في ذلك

^{٤٠} S/1994/187

^{٤١} S/PRST/1994/9

بكامل هيئتها، ودعاها أيضاً إلى احترام أحكام اتفاق كوتونو من خلال كفالة تجريد مقاتليها من أسلحتهم.

وفي ما يتصل بإجراء الانتخابات، كثّفت اللجنة أعمالها التحضيرية. وبرزت مشكلة رئيسية هي أنه يتعين أن يكون اللاحثون والمشردون قد عادوا إلى الدوائر الانتخابية في أماكن إقامتهم قبل نهاية فترة التسجيل، إذا أُريد للانتخابات أن تستند إلى نظام دوائر انتخابية ممثلة بعضو واحد. ويتعين أن تكتمل عملية التسجيل نفسها قبل وقت كاف من تاريخ بدء الانتخابات من أجل كفالة اتساع نطاق المشاركة فيها. وحث الأمين العام السلطات الليبرية على النظر في أمر تنظيم الانتخابات على أساس التمثيل النسبي في دائرة انتخابية وطنية واحدة. وعرض إرسال فريق من الخبراء الدوليين إلى ليبيريا للتشاور مع الحكومة الليبرية الوطنية الانتقالية واللجنة الانتخابية بشأن كيفية تنفيذ هذه المسألة.

وأوصى الأمين العام بأن يمدّد مجلس الأمن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، تشمل الانتخابات المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، مع وجوب رصد اعتماد لمرحلة تصفية البعثة التي من المقرر أن تنتهي ولايتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. بيد أنه أعرب عن اعتزاه أن يطلب إلى المجلس أن يعيد النظر في ولاية البعثة إذا لم تُحل مسألة شغل المناصب الوزارية الأربعة المتبقية في الحكومة الانتقالية في غضون أسبوعين، وإذا لم يُحرز مزيد من التقدم في عملية السلم.

وفي الجلسة ٣٣٦٦، المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل ليبيريا، بناءً على طلبه إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجّه الرئيس (نيوزيلندا) انتباه مجلس الأمن إلى نص مشروع قرار^{٤٣} كان قد أعد خلال مشاورات المجلس السابقة، وتلا على المجلس تنقيحات يتعين إدخالها على مشروع القرار^{٤٤}.

وأبلغ ممثل ليبيريا المجلس بأن مجلس الدولة الانتقالي رشح وزراء العدل والمالية والدفاع وأنه لم يتبق سوى شغل منصب وزير الخارجية، وقال إن شغل المناصب الوزارية الأربعة المتبقية من شأنه أن يسهل قيام الحكومة بأعمالها بالكامل. وقال إن وفد بلده يشاطر الأمين العام شواغله المتعلقة بتأخير نزع سلاح المقاتلين بسبب استمرار القتال المسلح في البلد. وأردف أن مجلس الدولة الانتقالي وجّه نداءً إلى الأطراف المعنية من أجل إيقاف القتال والسماح بالحل السلمي للصراع اتساقاً مع أحكام اتفاق كوتونو، مشيراً إلى أن ما أجزه الشعب الليبري

العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تنفيذ مسؤولياته.

ويثني مجلس الأمن على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية لما تبدلانه من جهود مستمرة من أجل إعادة السلم والأمن والاستقرار في ليبيريا. ويلاحظ المجلس مع التقدير أنه تم الآن توسيع قوة فريق المراقبين العسكريين عملاً بالقرار ٨٦٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ويثني على جميع البلدان التي أسهمت في تزويد الفريق بالقوات وبالموارد منذ إنشائه في عام ١٩٩٠.

ويثني المجلس أيضاً على جهود الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية في تقديم المساعدة الإنسانية إلى ضحايا الحرب الأهلية الليبرية. وستؤدي عملية إعادة التوحيد المتوقعة للبلد بحلول ٧ آذار/مارس ١٩٩٤ وإعادة اللاجئين الليبريين المترتبة على ذلك إلى تعجيل الحاجة إلى الإغاثة الإنسانية الإضافية. ويناشد المجلس في هذا الصدد الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية بصفة عاجلة زيادة مساعداتها المقدمة إلى ليبيريا.

ويكرّر المجلس مجدداً إعرابه عن التقدير للجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص من أجل إقرار سلم دائم في ليبيريا.

المقرر المؤرخ ٣١ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (الجلسة ٣٣٣٦): القرار ٩١١ (١٩٩٤)

في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وعملاً بأحكام القرار ٨٦٦ (١٩٩٣)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريره المرحلي الثالث عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا^{٤٥}، الذي وصف فيه التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق كوتونو.

وأبلغ الأمين العام في التقرير المجلس بأن الأطراف الليبرية أنجزت بنجاح عدداً من الخطوات الهامة في تنفيذ اتفاق كوتونو. ففي ٧ آذار/مارس ١٩٩٤، جرى تنصيب مجلس الدولة والجهاز التنفيذي للحكومة الانتقالية وبدأت عملية نزع السلاح. وفي ١١ آذار/مارس شرعت الجمعية التشريعية الانتقالية في ممارسة مهامها وافتتحت المحكمة العليا الليبرية دورتها لشهر آذار/مارس ١٩٩٤ في اليوم الرابع عشر من ذلك الشهر. وتلا ذلك تحديد السابع من أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ موعداً لإجراء الانتخابات.

وعلى الرغم من تلك المنجزات الإيجابية التي تحققت، بقي عدد من العقبات التي تعترض الطريق. إذ كان يتعين على الأطراف حل القضية الطويلة الأمد المتعلقة بتوزيع المناصب الوزارية الأربعة المتبقية في الحكومة الانتقالية. واستمرت النزاعات العسكرية بين مختلف الأطراف. وفي ذلك الصدد، حث الأمين العام الأطراف الليبرية على التعاون في ما بينها للتغلب على العوائق المتبقية أمام تنصيب الحكومة الانتقالية

^{٤٣} S/1994/474.

^{٤٤} انظر S/PV.3366.

^{٤٥} A/1994/463.

إِنَّ مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٨١٣ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣ و ٨٥٦ (١٩٩٣) المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٣ و ٨٦٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣،

وقد نظر في تقارير الأمين العام المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٤، و ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤ عن أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا.

وإذ يرحب بالتقدم المحرز نحو إقامة حكومة انتقالية وطنية في ليبيريا، وإن كان يساوره القلق إزاء ما وقع في ما بعد من تأخيرات في تنفيذ اتفاق كوتونو للسلام،

وإذ يعرب عن قلقه لتجدد القتال بين الأطراف الليبرية ولما كان لهذا القتال من تأثير سلبي على عملية نزع السلاح وعلى الجهود المتعلقة بتوفير الإغاثة الإنسانية وعلى مخنة المشردين،

وإذ يثني على الدور الإيجابي الذي قامت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في جهودها الرامية إلى المساعدة في استعادة السلم والأمن والاستقرار في ليبيريا، وإذ يحثها على مواصلة جهودها بهدف مساعدة الأطراف الليبرية في إنجاز عملية التسوية السياسية في البلد،

وإذ يسلم بأن اتفاق السلم يعهد إلى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على نحو ما لوحظ في تقرير الأمين العام المؤرخ ٤ آب/أغسطس ١٩٩١، بمهمة المساعدة في تنفيذ الاتفاق،

وإذ يثني على الدول الأفريقية التي ساهمت بقوات في فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعلى الدول الأعضاء التي ساهمت في الصندوق الاستئماني أو بتوفير أشكال أخرى من المساعدة دعماً للقوات،

وإذ يرحب بالتعاون الوثيق بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق المراقبين العسكريين، وإذ يؤكد على أهمية مواصلة التعاون التام والتنسيق الكامل بينهما في تنفيذ المهام المنوطة بكل منهما.

وإذ يلاحظ أن الجدول الزمني المنقح لاتفاق السلم، الذي وضع في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٤ في منروfia، يدعو إلى إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية بحلول ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤ وبالتقدم الذي أحرزته الأطراف تجاه تنفيذ اتفاق السلم والتدابير الأخرى الرامية إلى إقرار سلم دائم؛

٢ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، على أساس أن يقوم مجلس الأمن، بحلول ١٨ أيار/مايو ١٩٩٤، باستعراض الحالة في ليبيريا، بما في ذلك الدور الذي تقوم به البعثة في ذلك البلد، استناداً إلى تقرير من الأمين العام حول ما إذا كان قد تم الانتهاء من تنصيب مجلس الدولة التابع للحكومة الانتقالية الوطنية

في ما يتصل بالعناصر السياسية من الاتفاق يمكن تنفيذه تنفيذاً فعالاً عندما ينفذ عنصره، أي نزع سلاح المتقاتلين. وبينما أشار المتحدث إلى أن المسؤولية عن نزع سلاح المتقاتلين تقع على عاتق فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فقد أعرب أيضاً عن تشجيع الحكومة الليبرية الوطنية الانتقالية عن إجراء حوار بين الأطراف للتعميل بعملية نزع السلاح. وتناول المتحدث مسألة الانتخابات فأشار إلى أن توصية الأمين العام بشأن الحاجة إلى إدخال تغييرات في الشروط الدستورية للإجراءات الانتخابية تحظى بالدراسة من جانب مجلس الدولة الانتقالي. وذكر كذلك أن اللجنة الانتخابية بحاجة إلى مساعدة مالية لإجراء جميع الانتخابات، وستكون المساعدة المالية والتقنية مطلوبة لتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع ولتعمير ليبيريا وإعادة بنائها. وقال إن وفد بلده ينضم لهذا السبب إلى الأمين العام في ندائه الموجه إلى الدول الأعضاء بمواصلة إسهامها في الصندوق الاستئماني وتقديم المزيد من المساعدة الإنسانية إلى بلده^{٤٥}.

وتحدث ممثل نيجيريا قبل التصويت فقال إن وفد بلده يرى أن مشروع القرار يمثل جهداً مرضياً تجاه تحريك عملية السلم الليبرية إلى الأمام. إذ يؤكد المشروع، أولاً، من خلال اتخاذ مقررٍ بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة لمدة ستة أشهر، استمرار الدعم الدولي ودعم الأمم المتحدة لعملية السلم الليبرية. لكن المشروع يؤكد مع ذلك من خلال الأحكام المحددة القاضية بإجراء استعراض للحالة في ليبيريا في ١٨ أيار/مايو على الحاجة إلى اتخاذ الأطراف خطوات ملموسة صوب دفع عملية السلم إلى الأمام، وذلك كأساس لاستمرار دعم الأمم المتحدة. ثانياً، يحث المشروع الأطراف الليبرية على وقف جميع الأعمال العدائية في جميع أنحاء ليبيريا وعلى التعاون الكامل مع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل الانتهاء من عملية نزع السلاح، نظراً لأن ذلك الأمر يتصف بأهمية حاسمة في ما يتعلق باستعادة الثقة بين الأطراف، وعودة اللاجئين المبكرة واستقرارهم، وعمل الحكومة الانتقالية، واحتمالات إجراء الانتخابات في الوقت المحدد. وأخيراً، يعترف المشروع بضرورة تقديم مساهمات إضافية إلى الصندوق الاستئماني الليبري، وزيادة المساعدة المقدمة إلى فريق المراقبين العسكريين بغرض تمكينه من القيام على نحو مرض بالمهام المنوطة به بموجب اتفاق كوتونو ومن تقديم الدعم للأنشطة الإنسانية والإنمائية في ليبيريا^{٤٦}.

وبعد ذلك طرحت للتصويت مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويًا، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٩١١ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

^{٤٥} المرجع نفسه، الصفحتان ٢ و ٣.

^{٤٦} المرجع نفسه، الصفحات ٣ إلى ٥.

١٠ - يشيد بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية لتوفير المساعدة الإنسانية الطارئة؛

١١ - يرحب بمواصلة الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص من أجل تعزيز وتيسير الحوار بين جميع الأطراف المعنية؛

١٢ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره النشط.

وتحدث ممثل الولايات المتحدة عقب التصويت فقال إنَّ القرار الذي اتخذته المجلس توأً ينص على إجراء استعراضين في الأشهر المقبلة، واحد للتأكد من أن الأطراف حلت خلافاتها بشأن عدّة مقاعدة وزارية رئيسية، والآخر للتأكد من التقدم المحرز بصورة عامة وقال إنَّ وفد بلده يتوقع من اللبيريين أن يحققوا بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ما يلي: أولاً، ألا تشكل الحكومة الانتقالية الليبرية بالكامل فحسب، بل أيضاً أن تعمل بفعالية في منروفيا وخارجها؛ وثانياً، إقامة معسكرات إضافية لنزع السلاح وتسريح المقاتلين ونزع سلاح حوالي ٣٠ في المائة من المقاتلين، وثالثاً، أن تخطط لجنة الانتخابات بنشاط من أجل إجراء الانتخابات في ٧ أيلول/سبتمبر، بما في ذلك وضع جدول زمني لتسجيل الناخبين وتلقي الترشيحات، وغير ذلك من الأنشطة التحضيرية الحيوية؛ ورابعاً، أن يصمد وقف إطلاق النار عموماً. وأضاف قائلاً إنَّ تحقيق هذه الأهداف ضروري لاستمرار وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا. وأعرب عن استعداد الولايات المتحدة للسعي إلى النظر في ما إذا كان يتعين تصغير حجم البعثة أو إنهاؤها، إذا تعذر على الأطراف تحقيق هذه الأهداف^{٤٧}.

المقرر المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٤ (الجلسة ٣٣٧٨): بيان من الرئيس

في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٤، وعملاً بالقرار ٩١١ (١٩٩٤)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريره المرحلي الرابع عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا^{٤٨}، الذي أورد فيه معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ عملية السلم. وأبلغ الأمين العام في التقرير المجلس بأنَّ مسألة المناصب الوزارية الأربعة المتبقية في الحكومة الانتقالية قد حُلت، مما أزال عقبة كبيرة كانت تقف في طريق تنصيب الحكومة الانتقالية بكامل هيئاتها وقيامها بمهامها. وذكر أن مجلس وزراء الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية عقد أولى جلساته في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤، وأصدر بياناً دعا فيه، في جملة أمور، زعماء جميع الفصائل المتحاربة والمقاتلين المسلحين إلى تسليم جميع أسلحتهم، وأعلن فيه عن بسط سلطة الحكومة الانتقالية منذ ذلك التاريخ في جميع أنحاء إقليم ليبيريا مما مكن

في ليبيريا، وعماً إذا كان قد أُحرز تقدم ملموس في نزع السلاح وفي تنفيذ عملية السلم؛

٣ - يقرر كذلك أن يعود المجلس لاستعراض الحالة في ليبيريا، بما في ذلك الدور الذي تقوم به بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، وذلك في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ أو قبل ذلك، على أساس تقرير يقدمه الأمين العام، على أن يشمل هذا الاستعراض النظر في مسألة ما إذا كان قد أُحرز تقدم كاف في تنفيذ الجدول الزمني المتّفق لاتفاق السلم بما يبرر مواصلة اشتراك بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، ولا سيما مسألة قيام الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية بالعمل بصورة فعّالة، والتقدم المحرز في تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح، والاستعدادات لإجراء الانتخابات في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤؛

٤ - يلاحظ أنّه إذا رأى مجلس الأمن، خلال أي من الاستعراضين المشار إليهما أعلاه، عدم حدوث تقدم كاف، جاز له أن يطلب إلى الأمين العام أن يُعد خيارات تتعلق بولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا ومواصلة عملها؛

٥ - يحث جميع الأطراف الليبرية على وقف الأعمال العدائية فوراً وعلى التعاون مع قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل الانتهاء من نزع السلاح على وجه السرعة؛

٦ - يدعو جميع الأطراف الليبرية إلى القيام، على سبيل الأولوية العاجلة، بالانتهاء، خلال الإطار الزمني المحدد في الفقرة ٢ أعلاه، من تنصيب الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، وخاصة تحديد عدد المقاعد الوزارية ومقاعد الجمعية الوطنية بالكامل كي يتسنى إقامة إدارة مدنية موحدة في البلد، والانتهاء من الترتيبات الملائمة الأخرى لإجراء الانتخابات الوطنية في موعدها المقرر في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤؛

٧ - يدعو مرةً أخرى الأطراف الليبرية إلى التعاون التام في إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء البلد بصورة مأمونة عبر أقصر الطرق طبقاً لاتفاق السلم؛

٨ - يرحب بالجهود الجارية التي يبذلها فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في دعم عملية السلم في ليبيريا والتزامه بضمان سلامة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وموظفيها المدنيين، ويحث الأطراف الليبرية على مواصلة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمن وسلامة أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وكذلك الأفراد المشاركين في عمليات الإغاثة، وعلى التقيّد بدقة بقواعد القانون الإنساني الدولي المنطبقة؛

٩ - يشجع الدول الأعضاء على تقديم الدعم لعملية السلم في ليبيريا عن طريق المساهمة في الصندوق الاستئماني أو عن طريق توفير أشكال المساعدة الأخرى من أجل تيسير قيام الدول الأفريقية بإرسال تعزيزات إلى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمساعدة في دعم القوات التابعة للبلدان المشتركة في فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمساعدة أيضاً في الأنشطة الإنسانية والإغاثية، وكذلك في العملية الانتخابية؛

^{٤٧} المرجع نفسه، الصفحة ٥.

^{٤٨} S/1994/588.

ويثني المجلس على بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمساهمتها في جهود التسريح ونزع السلاح في ليبيريا، وهما من الاشتراطات الحاسمة في اتفاق كوتونو.

بيد أن المجلس يلاحظ بقلق استمرار القتال بين الفصائل وفي داخلها. وقد أدت الخلافات السياسية وتجدد أعمال العنف بين فصائل معينة وفي داخلها إلى الوصول بعملية نزع السلاح إلى حالة توقف فعلي. ومن شأن الأعمال العدائية الجارية أن تجعل من العسير جداً على بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا أن تنجز العناصر الحاسمة من ولايتها، وتحول دون قيام قوات حفظ السلم التابعة لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من الاضطلاع بمهامها في ما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وهي حالة تعرّض للخطر بصورة مباشرة قدرة الأطراف على الالتزام بالجدول الزمني المحدّد في اتفاق كوتونو وفي البلاغ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٤.

وفي ضوء هذه التطورات يطالب المجلس الأطراف بحل خلافاتها في إطار محفل الحكومة الانتقالية واتفاق كوتونو ووقف الأعمال العدائية والمضي بخطى أسرع نحو نزع السلاح بهدف إيصاله إلى نتيجة ناجحة، فهذه تُعد كلها أمراً أساسياً لتهيئة الظروف المناسبة لإجراء الانتخابات. ويود المجلس أن يذكّر الأطراف بالأهمية التي يعلّقها على إجراء هذه الانتخابات في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

ويؤكد المجلس مجدداً اعترامه استعراض الحالة في ليبيريا مرة أخرى بما في ذلك الدور الذي تقوم به بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، وذلك في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ أو قبل ذلك، على أن يشمل هذا الاستعراض النظر في مسألة ما إذا كان قد أُحرز تقدم كاف في تنفيذ الجدول الزمني المنقّح لاتفاق السلم بما يبرر مواصلة مشاركة البعثة، ولا سيما قيام الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية بمهامها على نحو فعّال، والتقدم المحرز في عملية تنفيذ نزع السلاح والتسريح، والأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ويطلب المجلس إلى الأمين العام، وفقاً لأحكام القرار ٩١١ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أن يُعد في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ قائمة خيارات بشأن تنفيذ ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا في المستقبل واستمرار عملها.

ويذكّر المجلس الأطراف بأن المسؤولية النهائية عن نجاح عملية السلم في ليبيريا تقع على كاهلها وكاهل الشعب الليبري. ويحثها على احترام اتفاق كوتونو احتراماً تاماً ويؤكد من جديد توقعه أن تواصل الأطراف بذلك قصارى جهدها من أجل تحقيق سلم دائم في ليبيريا.

المقرر المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٤: رسالة موجهة إلى الأمين العام من الرئيس

برسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٤^{٤٩}، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بأن الأعضاء قد أحاطوا علماً بتقرير الأمين العام المؤرخ

الأطراف من أن تضع نهاية فعّلية لجميع مطالبات الفصائل المتعلّقة بالإقليم.

وأشار الأمين العام إلى أن عملية نزع السلاح تباطأت بشكل ملموس خلال فترة التفاوض بين الأطراف بشأن توزيع المناصب المتبقية. ومع تمام تنصيب الحكومة الانتقالية التزمت الأطراف من جديد بالتنفيذ الكامل لاتفاق كوتونو، بما في ذلك نزع السلاح. ومن ثم يُتوقع أن يتسارع معدّل نزع السلاح. وأهاب الأمين العام مجدداً بالأطراف الليبرية أن تلتزم بالجدول الزمني لنزع السلاح وأن تكفل تجريد مقاتليها من أسلحتهم. وأبلغ الأمين العام المجلس أيضاً عن جهود فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا الرامية إلى حل المنازعات بين الأطراف وفي داخلها، التي أدت إلى تجدد اندلاع القتال.

وأبلغ الأمين العام المجلس بأن فريق الخبراء الدوليين إلى ليبيريا، الذي أشار إليه في تقريره السابق، سيصل إلى ليبيريا في ٢٢ أيار/مايو ليتشاور مع الحكومة الانتقالية ولجنة الانتخابات بشأن أفضل السبل التي يمكن للأمم المتحدة أن تساعد بها في إجراء الانتخابات.

وأشار الأمين العام إلى أن الجهود التي بذلتها الأطراف في ليبيريا تثمر في نهاية المطاف بعض النتائج الإيجابية، موضحاً أن شوط الإنجاز ما زال طويلاً على الرغم من ذلك، لا سيما في مجالي نزع السلاح والتسريح. وأهاب بالدول الأعضاء أن تساند الحكومة الانتقالية في أداء مسؤولياتها بموجب اتفاق كوتونو، موضحاً أنه أصدر توجيهات إلى مثله الخاص بأن يشير عليه بالتدابير المحدّدة التي يمكن للدول الأعضاء أن تتخذها في ذلك الصدد.

وفي الجلسة ٣٣٧٨، المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ أيار/مايو ١٩٩٤. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل ليبيريا، بناءً على طلب منه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجّه الرئيس (نيجيريا) الانتباه إلى رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو موجهة إلى الأمين العام من ممثل ليبيريا^{٥٠}. وبعد ذلك أعلن أنّ المجلس قد أذن له، في أعقاب مشاورات جرت بين أعضاء المجلس، بأن يبدلي بالبيان التالي باسم المجلس^{٥١}:

يرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام عن الحالة في ليبيريا المؤرخ ١٨ أيار/مايو ١٩٩٤.

وفي هذا الصدد، يلاحظ المجلس مع الارتياح الانتهاء من تنصيب مجلس الدولة للحكومة الانتقالية الوطنية في ليبيريا، والدلائل التي تشير إلى أن الحكومة الانتقالية قد بدأت تحمّل مسؤولياتها وأداء مهامها في جميع أنحاء البلد.

^{٤٩} S/1994/594.

^{٥٠} S/PRST/1994/25.

^{٥١} S/1994/604.

ما يتعلق بتنفيذ اتفاق كوتونو ولمساعدة الحكومة الانتقالية والشعب الليبيري على تحقيق المصالحة الوطنية. ولا بد لجميع الأطراف الليبيرية أن تزيد من تعاونها مع فريق المراقبين العسكريين والبعثة كي يتسنى المضي قدماً في عملية السلام وتحقيق الأهداف المحددة في اتفاق كوتونو، بما في ذلك إجراء انتخابات وطنية. واقترح الأمين العام على مجلس الأمن أن ينظر في إمكانية وضع أهداف شهرية محددة يتوجب على الأطراف الليبيرية الوفاء بها، خاصة في ما يتعلق بنزع السلاح وتسريح المقاتلين. وسيكون ممثله الخاص على استعداد لتقديم المشورة إلى الأطراف الليبيرية عن كيفية بلوغ الأهداف التي يحددها مجلس الأمن. وحدّر من أنه إذا لم تواصل الأطراف الليبيرية الوفاء بالتزامها بعملية السلم، فلن يكون أمامه من بديل سوى أن يوصي مجلس الأمن بإعادة النظر في مشاركة الأمم المتحدة بدور في ليبيا.

وفي الجلسة ٣٤٠٤، المعقودة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل ليبيا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم أعلن الرئيس (باكستان) أنه قد أذن له، في أعقاب مشاورات أجريت في ما بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان التالي باسم المجلس^{٥٤}:

يرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام بشأن ليبيا المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٤. واستناداً إلى هذا التقرير وإلى البيان الشفوي المقدم من الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا، أجرى المجلس استعراضاً للحالة في ليبيا، بما في ذلك الدور الذي تضطلع به بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا على النحو المطلوب في القرار ٩١١ (١٩٩٤).

ويلاحظ المجلس في هذا السياق أنه لم يحدث منذ الاستعراض المؤقت الذي أجري في أيار/مايو ١٩٩٤ إلا تقدم محدود في عملية إقرار السلم، وأن الحكومة الوطنية الليبيرية الانتقالية لم تتمكن من بسط سلطتها بفعالية خارج منطقة مونروفيا. ويلاحظ المجلس كذلك مع القلق أن أعمال التحضير للانتخابات الوطنية قد أعاقها استمرار القتال وما ترتب عليه من شبه توقف لعملية نزع السلاح. ويؤكد المجلس على أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة لن يكون ممكناً بدون إنجاز عملية نزع السلاح بصورة فعلية. وهو يكرّر الإعراب، مع ذلك، عن الحاجة إلى القيام بأعمال تحضيرية عاجلة لتيسير إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن من الضروري التعجيل ما أمكن بعملية نزع السلاح. ويشير المجلس إلى أن استمرار التأخير قد يؤثر سلباً على المشاركة الدولية في عملية السلم الليبيرية.

ولذا، يدعو المجلس الحكومة الوطنية الليبيرية الانتقالية إلى القيام بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية وبدعم

١٨ أيار/مايو ١٩٩٤ عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا^{٥٢}، الذي أنجزوا على أساسه الاستعراض المنصوص عليه في الفقرة ٢ من القرار ٩١١ (١٩٩٤). وأكد الأعضاء من جديد التزامهم معاودة استعراض الحالة في ليبيا، بما في ذلك الدور الذي تقوم به البعثة، في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ أو قبل ذلك وفقاً للفقرة ٣ من القرار ٩١١ (١٩٩٤).

المقرر المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٤ (الجلسة ٣٤٠٤): بيان من الرئيس

في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وعملاً بالقرار ٩١١ (١٩٩٤)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريره المحلي الخامس عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا^{٥٣}. وأشار الأمين العام في التقرير إلى أنه فضلاً عن الصعوبات التي تواجهها الحكومة الانتقالية في شغل المناصب الشاغرة، يشكّل استمرار القتال داخل الأطراف وفي ما بينها أخطر عائق أمام عملية السلم. وقد اتسع نطاق عدم ثقة بعض الأطراف ببعض الآخر فأصبح دور فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجال حفظ السلام معقداً بصورة متزايدة. وقد احتُطفت بعض الجنود التابعين لوحدات فريق المراقبين العسكريين. وفي ظل تلك الظروف، وبالرغم من جهود فريق المراقبين العسكريين والبعثة، رفضت الأطراف الشروع فعلياً في نزع سلاح مقاتليها، أو التنازل عن السيطرة على الأراضي. ونتيجة لذلك، واجهت الحكومة الانتقالية صعوبة في أن تمارس سلطتها في مختلف أنحاء البلد، وهو ما يعوق تحقيق تقدم في عملية السلم. كما أسفر استمرار أعمال القتال عن حدوث عمليات نزوح جديدة للسكان.

وثمة دواعٍ أخرى للقلق الشديد هو عدم توفير المجتمع الدولي الدعم المالي للحكومات التي ساهمت في فريق المراقبين العسكريين. وحث الأمين العام تلك الحكومات على ألاّ تسحب قواتها وتعهّد بأن يسعى إلى الحصول على دعم مالي إضافي. وحث لذلك المجتمع الدولي على المساهمة في الصندوق الاستئماني لليبيريا.

وأشار الأمين العام كذلك إلى أن الصراع الأهلي في ليبيا اتسم بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وتشمل تلك الانتهاكات استخدام الأطفال في القتال، والإيذاء العقلي والبدني. وقد أجرى ممثله الخاص مناقشات بشأن تلك المسائل مع منظمات حقوق الإنسان الليبيرية. وتم وضع خطة عمل مشتركة ويجري النظر في إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان.

وقال الأمين العام إنّه ما زال على اعتقاده بأن ولاية البعثة موائمة للظروف القائمة في ليبيا، وأن جهود البعثة لها أهميتها الحاسمة في

^{٥٢} S/1994/760.

^{٥٣} S/1994/760.

ثنائي لتمكين فريق مراقبة وقف إطلاق النار من الوفاء بمسؤولياته وفقاً لاتفاق كوتونو.

ويشيد المجلس بالأمين العام للأولوية التي يعطيها للإبلاغ عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وغيرها من الفظائع التي تُرتكب ويشجع على مواصلة إيلاء الاهتمام لهذه النواحي للحالة في ليبيريا.

ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يكفل تقديم جميع المعلومات المتعلقة بانتهاكات وقف إطلاق النار وحظر الأسلحة والتي تحصل عليها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا للاضطلاع بولايتها، إلى مجلس الأمن فوراً، ونشرها على نطاق أوسع عند الاقتضاء.

ويعرب المجلس عن قلقه إزاء المشاكل التي تواجهها الحكومة الوطنية الليبيرية الانتقالية في بسط سلطتها خارج منطقة مونروفيا، ويطلب إلى الأمين العام أن يستكشف، بالتشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ما إذا كانت هناك أية خطوات يمكن اتخاذها لتيسير جهود الحكومة الوطنية الليبيرية الانتقالية في هذا الشأن.

ويحث المجلس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مواصلة جهودها لمساعدة الأطراف الليبيرية على تحقيق تقدم نحو إيجاد تسوية سياسية في البلد.

ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن الحالة في ليبيريا بحلول ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وأن ينظر في ذلك التقرير، ما إذا كان الاجتماع الذي عُقد بشأن نزع السلاح قد أسفر عن خطة واقعية لنزع السلاح وما إذا كان تنفيذ هذه الخطة قد بدأ أم لا. وينبغي أن يقدم التقرير أيضاً خيارات بالنسبة لحجم وولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا تعكس نتائج الاجتماع والتقدم المحرز في تنفيذ خطة نزع السلاح.

وسيبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (الجلسة ٣٤٢٤): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٤٢٤، المعقودة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، استأنف المجلس النظر في الحالة في ليبيريا وعقب إقرار جدول الأعمال، أعلن الرئيس (إسبانيا) أنه قد أُذن له، في أعقاب مشاورات أُجريت في ما بين أعضاء مجلس الأمن، بأن يدي بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس^{٥٥}:

يدين مجلس الأمن بشدة احتجاز وإساءة معاملة ٤٣ مراقباً عسكرياً غير مسلحين تابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا و ٦ من موظفي المنظمات غير الحكومية في انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي وكذلك لاتفاق كوتونو ويطلب المجلس المسؤولين عن ذلك بالإفراج فوراً عن الأفراد المحتجزين وإعادة ممتلكاتهم وممتلكات البعثة والمنظمات الإنسانية. ويحث جميع

من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، عند الاقتضاء، بعقد اجتماع للفصائل الليبيرية المعنية للتصدي للمشاكل التي تؤثر على نزع السلاح. ويرى المجلس أنه ينبغي أن تمثل أهداف مثل هذا الاجتماع في الاتفاق على خطة واقعية لاستئناف عملية نزع السلاح ولوضع تاريخ محدد لإنجازها. ويدعو المجلس الحكومة الوطنية الليبيرية الانتقالية إلى عقد الاجتماع في أقرب وقت ممكن، على ألا يتجاوز ذلك ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤. ويؤكد المجلس على الأهمية التي يوليها لحضور الفصائل الليبيرية هذا الاجتماع.

ويطلب المجلس أيضاً إلى جميع الفصائل في ليبيريا إبداء العزم والالتزام الضروريين لتحقيق المصالحة الوطنية.

ويعرب المجلس عن قلقه إزاء تزايد الأعمال العسكرية التي تجري حالياً انتهاكاً لوقف إطلاق النار العام وما ترتب على ذلك من تشريد واسع النطاق للأشخاص ومن فظائع يجري ارتكابها في أنحاء البلد كافة. ويدين المجلس جميع من يبدؤون القتال ويتهكون القانون الإنساني الدولي.

ويشجع المجلس بقوة الاعتداءات على موظفي الأمم المتحدة وأفراد فريق مراقبة وقف إطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واحتطافهم والتحرش بهم فضلاً عن نهب ممتلكات الأمم المتحدة وفريق مراقبي وقف إطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويطلب بأن تتوقف مثل هذه الأعمال العدائية على الفور.

ويحث المجلس الأطراف الليبيرية على مواصلة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة أمن وسلامة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وأفراد فريق مراقبة وقف إطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالإضافة إلى الأفراد الذين يشتركون في عمليات الإغاثية، وأن يتقيدوا تقيداً صارماً بالقواعد السارية للقانون الإنساني الدولي. ويطلب بأن تتعاون جميع الفصائل في ليبيريا تعاوناً كاملاً مع المنظمات المشتركة في تسليم المساعدة الإنسانية.

ويشيد المجلس بالدور الإيجابي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في جهودها المتواصلة لتيسير تحقيق السلم والأمن في ليبيريا، بما في ذلك توفير قوات لفريق مراقبة وقف إطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويرحب المجلس بالتعاون الوثيق المتواصل بين فريق مراقبة وقف إطلاق النار وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا.

ويشيد المجلس أيضاً بالدول الأفريقية الأخرى التي وقّرت قوات لفريق مراقبي وقف إطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء الأخرى التي ساهمت في الصندوق الاستئماني المنشأ عملاً بالفقرة ٦ من القرار ٨٦٦ (١٩٩٣) أو التي وقّرت مساعدات أخرى دعماً للقوات. بيد أن المجلس يعرب عن قلقه لأنه لم يُتَّح بعد الدعم الكافي من المال وغيره لقوات فريق مراقبة وقف إطلاق النار رغم أهمية استمرار وجود هذه القوات لعملية تحقيق السلم في ليبيريا. ويطلب المجلس إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعتمد على نحو عاجل إلى النظر في توفير الدعم المالي أو المادي إما من خلال الصندوق الاستئماني للأمم المتحدة أو على أساس

البعثة إلى زهاء ثلث قوتها المأذون بها والبالغة ٣٦٨ فرداً؛ (د) في ما يتعلق بالأمن الداخلي، أن تعالج مسألة تكوين جيش وطني، وأن توفر الحكومات المانحة المساعدة التقنية وسائر الموارد اللازمة لتكوين جيش جديد.

وأفاد الأمين العام بأن عدّة أحداث هامة قد وقعت بعد فترة قصيرة من مغادرة المبعوث الخاص لبريا. فأولاً، قام رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعقد اجتماع في أكوسومبو، غانا، من أجل النظر في التأخيرات المستمرة في تنفيذ اتفاق كوتونو. وتمخض الاجتماع عن توقيع اتفاق أكوسومبو^{٥٨} المكمل لاتفاق كوتونو في يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وثانياً، اتخذ المؤتمر الوطني الليبري الذي عُقد خلال الفترة من ٢٤ آب/أغسطس إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ مجموعة من القرارات بشأن عملية السلم. وثالثاً، قامت مجموعة منشقة عن القوات المسلحة الليبرية بمحاولة انقلابية في ١٥ أيلول/سبتمبر ضد الحكومة الانتقالية. ونجح فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إحباط المحاولة الانقلابية.

وأشار الأمين العام إلى أن تطورات الشهر الماضي السياسية والعسكرية والإنسانية تركت ليبريا في حالة ميؤوس منها. وقال إنَّ من الواضح أن عملية السلام قد تعطلت. وفي مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في أبوجا يومي ٥ و ٦ آب/أغسطس، أوضح الرئيس رولينغز، رئيس غانا، أنه سيضطر، ما لم يتحقق تقدم بحلول نهاية السنة، إلى أن ينظر في سحب الوحدة الغانية من فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما أعلنت بلدان أخرى أنها قد تسحب قواتها. وقال الأمين العام إنَّه سوف تكون لسحب فريق المراقبين العسكريين أو تخفيض حجمه تخفيضاً كبيراً آثار خطيرة على كل من ليبريا والمنطقة دون الإقليمية. وقرر أن يرسل بعثة رفيعة المستوى للتشاور مع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حول أدوار ومسؤوليات كل من فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، مع مراعاة التطورات الأخيرة. وسوف يستهدف ذلك الاستعراض تحديد أفضل طريقة يمكن بها للمجتمع الدولي أن يواصل مساعدته لليبريا من أجل وقف القتال. وعليه، أوصى بأن يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة شهرين لإعطاء مهلة للبعثة الرفيعة المستوى كي تضطلع بعملها وتقدم له النتائج التي تلخص إليها. وبعد نظر الأمين العام في ما تتوصل إليه من نتائج، سيكون بمقدوره أن يقدم التوصيات الملائمة إلى المجلس بشأن الدور الذي يمكن أن تضطلع به بعثة مراقبي الأمم المتحدة مستقبلاً.

الأطراف على التقييد بكل دقة باتفاق كوتونو وضمان سلامة وأمن البعثة والأفراد الآخرين التابعين للأمم المتحدة وللمنظمات الإنسانية وحرية حركتهم. ويطلب مجلس الأمن إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تكفل قيام فريق المراقبين العسكريين التابع لها بمواصلة توفير الحماية اللازمة قدر الإمكان لأفراد البعثة وفقاً للرسائل المؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ المتبادلة بين الأمين العام ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والتي تحدد أدوار ومسؤوليات كلتا البعثتين في ليبريا. ويدعو المجلس المجتمع الدولي إلى تزويد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالموارد اللازمة لتمكين فريق المراقبين العسكريين التابع لها من الوفاء بولايتهم بصورة فعّالة في سائر أنحاء ليبريا.

ويتابع مجلس الأمن عن كتب الحالة في ليبريا ويرحب في هذا الصدد بالجهود الجارية ولا سيما الجهود التي يبذلها رئيس غانا بوصفه رئيساً للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لضمان الإفراج عن الأفراد المحتجزين.

المقرر المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (الجلسة ٣٤٤٢):
القرار ٩٥٠ (١٩٩٤)

في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وعملاً بالقرار ٩١١ (١٩٩٤)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريره المرحلي السابع عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا الذي أورد فيه سرداً لما جرى خلال البعثة التي قام بها مبعوثه الخاص إلى ليبريا ووصفاً للتطورات السياسية التي حدثت مؤخراً في البلد^{٥٦}.

وذكر الأمين العام في التقرير بأنه كان قد أبدى في تقريره السابق^{٥٧} قلقه المتزايد إزاء سير الوضع في الأونة الأخيرة وإزاء انعدام التقدم في عملية السلم في ليبريا. كما أحاط المجلس علماً بأنه قرر أن يرسل إلى ليبريا بعثة لتقصي الحقائق برئاسة مبعوثه الخاص. وقد قامت البعثة بزيارة ليبريا خلال الفترة من ١٦ إلى ٢٦ آب/أغسطس وأوصت بما يلي: (أ) أن تجري الأمم المتحدة مشاورات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الاستراتيجية المقبلة لتلك الجماعة في ما يخص فريق المراقبين العسكريين ودور بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا بالنسبة لتلك الاستراتيجية؛ (ب) أن يكون الدعم السياسي من جانب المجتمع الدولي لجهود حفظ السلم على الصعيد الإقليمي التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا مصحوباً بما يحتاج إليه فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة من دعم مالي كبير لكي يستطيع الاضطلاع بمسؤولياته بفعالية؛ (ج) بالنظر إلى الوضع الأمني في البلد، وإلى عجز فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن تأمين الحماية اللازمة للمراقبين العسكريين العزل من السلاح التابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، أن يخفّض قوام

^{٥٦} S/1994/1167

^{٥٨} انظر S/1994/1167

^{٥٧} S/1994/1006

يتسنى تحقيق السلام. وتأمل نيجيريا أن يتحول ذلك الالتزام من جانب المجتمع الدولي إلى تعبير ملموس في شكل دعم مالي ولوجستي جديد يقدم لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وثانياً، لأن مشروع القرار يكرّر الدعوة إلى التطبيق الكامل لحظر الأسلحة المفروض على الأطراف الليبرية المتحاربة. وترى نيجيريا أن الانتهاك المستمر للحظر هو السبب الرئيسي في اشتعال الأزمة. وثالثاً، لأن مشروع القرار يكرّر الدعوات التي وجهت إلى جميع الفصائل الليبرية لوقف الأعمال العدائية فوراً والاتفاق على جدول زمني جديد لفض اشتباك القوات، ونزع سلاحها وتسريحها. ورابعاً، لأن مشروع القرار يحث الدول الأعضاء على الإسهام في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبريا. وهناك عدد من الدول، بما فيها نيجيريا، تساهم بقوات في الفريق المعني برصد وقف إطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حذرت من أنها، دون توافر مساعدة مالية جديدة، ستفكر جدياً في سحب قواتها من ليبريا. ويجدو نيجيريا أمل صادق في أن يتصرف المجتمع الدولي لتوقي حدوث ذلك الاحتمال الذي من المرجح أن تكون له عواقب وخيمة على السلام في ليبريا بل وفي المنطقة دون الإقليمية بأسرها. غير أن وفد بلده لديه تحفظات تتعلق بتخفيض قوام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، وتحديد شروط جديدة لزيادة تواجدتها في ليبريا مستقبلاً. وترى نيجيريا أنه من الأكثر حكمة ترك الأمين العام يستعمل حُسن تقديره لمواصلة وُزْع أفراد البعثة حسبما وحيثما يراه مناسباً^{٦٣}. وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٩٥٠ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٧٨٨ (١٩٩٢) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ و ٨١٣ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣ و ٨٥٦ (١٩٩٣) المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٣ و ٨٦٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ و ٩١١ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤،
وقد نظرت في تقارير الأمين العام المؤرخة ١٨ أيار/مايو و ٢٤ حزيران/يونيه و ٢٦ آب/أغسطس و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا،

وإذ يشيد بالدور الإيجابي الذي تقوم به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ما تبذله من جهود متواصلة لإعادة إحلال السلم والأمن والاستقرار في ليبريا،

وإذ يشيد أيضاً بالمبادرة التي قام بها رئيس غانا، بصفته الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من أجل تنشيط عملية السلم وإيجاد حل دائم للنزاع،

وفي الجلسة ٣٤٤٢، المعقودة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل ليبريا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجه الرئيس (المملكة المتحدة) انتباه المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد في سياق مشاورات المجلس السابقة^{٦٤}. ووجه أيضاً انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لغانا^{٦٥}، يجيل بها نص اتفاق أكوسومبو المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر^{٦٦}.

وقال ممثل ليبريا إن مجلس الأمن تقع عليه مسؤولية منع التهديدات الموجهة للسلم والأمن الدوليين. والصراع الليبري لم يعد، منذ فترة طويلة، مسألة داخلية. وهو يبرز احتمال إيجاد حالة من عدم الاستقرار في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية وله تداعيات تتجاوز تلك المنطقة. وبالتالي فإن وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا أمر لا غنى عنه لإيجاد تسوية سلمية للصراع. وأعرب عن رأي مفاده أن الجهود "الجديرة بالثناء" و "الرائدة" التي تضطلع بها الأمم المتحدة في التعاون مع منظمة دون إقليمية في تسوية الصراع لا يجوز السماح بإخفاقها بسبب افتقار المجتمع الدولي إلى التصميم. وقال إن وفد بلده يضم صوته إلى صوت الأمين العام ومجلس الأمن في النداء الموجه من أجل زيادة المساعدة المالية للصندوق الاستئماني لليبريا. كما أنه ينادي بتقديم المساعدة لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة الناشئة عن التصاعد الأخير للقتال في ليبريا^{٦٧}.

وتكلم ممثل نيجيريا قبل التصويت، فتساءل عمّا إذا كان المجتمع الدولي سيظل "فاتر الحماس" تجاه فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أم سيدعم هذا المسعى الإقليمي الذي يرمي إلى إحباط أزمة قادرة على تهديد السلم والأمن، الأمر الذي نجد أن ميثاق الأمم المتحدة أزمه بأن يحاول منعه. وفي هذه المرحلة من تطور عملية السلم، ينبغي حمل الفصائل الليبرية، التي تتحمل وحدها المسؤولية الكاملة عن استمرار الانتقار إلى إحراز التقدم، على إدراك عدم جدوى الإصرار على التعنت وضرورة أن تحتار الحوار والسلم. وأعلن أن وفد بلده سيصوّت، مع ذلك، مؤيداً مشروع القرار، وذلك للأسباب التالية. أولاً، لأن مشروع القرار يمدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة ثلاثة أشهر، وهو إجراء يدل على أن المجتمع الدولي على استعداد لمواصلة تقديم المساعدة لليبريين ريثما

^{٥٩} S/1994/1187.

^{٦٠} S/1994/1174.

^{٦١} المرجع نفسه، المرفق.

^{٦٢} S/PV.3442، الصفحتان ٢ و ٣.

^{٦٣} المرجع نفسه، الصفحات ٣ إلى ٥.

٧ - يدين قتل المدنيين الواسع النطاق والانتهاكات الأخرى للقانون الإنساني الدولي من جانب الفصائل في ليبيريا واحتجاز وإساءة معاملة مراقبي بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وجنود فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والعاملين في الإغاثة الإنسانية والموظفين الدوليين الآخرين، ويطلب جميع الفصائل بالتقيد بدقة بقواعد القانون الإنساني الدولي المنطبقة؛

٨ - يطلب جميع الفصائل في ليبيريا بأن تحترم بدقة مركز أفراد فريق المراقبين العسكريين وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، وموظفي المنظمات الدولية الأخرى ووكالات الإغاثة الإنسانية العاملة في ليبيريا، وأن تمتنع عن أي عمل من أعمال العنف وإساءة المعاملة أو التخويف ضد هؤلاء الموظفين وأن تعيد فوراً المعدات التي استولت عليها منهم؛

٩ - يحث الدول الأعضاء على توفير الدعم لعملية السلم في ليبيريا عن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبيريا، من أجل تمكين فريق المراقبين العسكريين من الاضطلاع بولايتهم؛

١٠ - يشيد بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية لتوفير المساعدة الإنسانية الطارئة، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى اللاجئين الليبريين في البلدان المجاورة، ويدعو جميع الفصائل في ليبيريا إلى التعاون التام في تهيئة الظروف اللازمة لإيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع المحتاجين في ليبيريا؛

١١ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن قبل نهاية فترة الولاية الحالية بوقت كاف، مشفوعاً بتوصيات عن الدور المقبل لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، وذلك في ضوء ما يطرأ من تطورات في عملية السلم وفي الحالة على أرض الواقع، وفي ضوء توصيات البعثة الرفيعة المستوى التي يوفد بلدها؛

١٢ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره النشط.

وتكلم ممثل البرازيل بعد التصويت فأشار إلى الفقرة ٣ من القرار وقال إن مقرر تخفيض قوام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا يقع كلية في نطاق مسؤوليات الأمين العام. وذلك "التدبير المؤقت" كما جاء وصفه في تقرير الأمين العام، قد اعتمد بسبب عدم توافر الأمن في بعض مناطق ليبيريا. والأمين العام محق في أن يتخذ قرارات بشأن قوام القوة، بشرط ألا يتجاوز المستوى المأذون به كما يحدده مجلس الأمن. وما دام القرار الذي اتُخذ للتو لا ينص على تغيير في مستوى قوة البعثة أو مفهوم عملياتها، فإن اتخاذ الأمين العام لقرار بإعادة تحديد عدد المراقبين العسكريين في البعثة لن يتطلب إذناً خاصاً من المجلس. ومن رأي البرازيل أنه ينبغي للمجلس أن يكون متسقاً في قراراته. وما من شك في أن الظروف تقتضي أحياناً إجراء تغييرات أو تكييفات في الولايات على ضوء الظروف الجديدة. ومع ذلك، ففي تلك الحالة بالذات، وبما أنه لم يحدث تغيير في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا،

وإذ يشير إلى التوصيات الصادرة عن المؤتمر الوطني الليبري، وإذ يشدد على الأهمية التي يعلّقها على تدعيم سلطة الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا في إدارة شؤون البلد،

وإذ يثني على الدول الأفريقية التي ساهمت بقوات في فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعلى الدول الأعضاء التي ساهمت في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبيريا أو قدمت أشكالاً أخرى من المساعدة دعماً للفريق،

وإذ يثني أيضاً على فريق المراقبين العسكريين لدوره في إخماد محاولة للقيام بانقلاب ضد الحكومة الانتقالية في مونروفيا،

وإذ يعرب عن قلقه الشديد لانحياز وقف إطلاق النار، والتدهور الحاد في حالة الأمن، وما لذلك من أثر على السكان المدنيين في ليبيريا، وبصفة خاصة في المناطق الريفية، وعلى قدرة الوكالات الإنسانية على توفير الإغاثة الطارئة،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء المستوى الذي بلغته الحرب بين الفصائل والحرب العرقية المستعرة الآن في جزء كبير من ليبيريا،

وإذ يشدد على الأهمية التي يعلّقها على تحقيق وقف فعّال لإطلاق النار كشرط ضروري مسبق لإحراز تقدم في عملية السلم وإجراء انتخابات وطنية،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وباعتزامه إيفاد بعثة ريفية المستوى للتشاور مع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن أفضل السبل لاستمرار المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي لعملية السلم في ليبيريا؛

٢ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥؛

٣ - يسلم بأن الظروف على أرض الواقع هي التي سوّغت قرار الأمين العام القاضي بتخفيض قوام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا. ويرى أن أي قرار بالعودة به إلى المستوى المأذون به سيتوقف على ما يراه مجلس الأمن بشأن تقرير لاحق يقدمه الأمين العام يفيد بحدوث تحسّن حقيقي في الحالة على أرض الواقع، ولا سيما الحالة الأمنية؛

٤ - يدعو جميع الفصائل في ليبيريا إلى وقف الأعمال العدائية فوراً والاتفاق على جدول زمني لفض اشتباك القوات ونزع سلاحها وتسريحها؛

٥ - يدعو أيضاً الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا وجميع أبناء ليبيريا إلى السعي إلى التوصل إلى اتفاق سياسي ومصالحة وطنية والعمل مع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومع الممثل الخاص للأمين العام من أجل التوصل إلى تسوية دائمة؛

٦ - يطلب مرة أخرى من جميع الدول التقيد والالتزام بدقة بالحظر العام الكامل، المفروض بالقرار ٧٨٨ (١٩٩٢)، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على جميع توريدات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيريا؛

الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وخلصت البعثة إلى أنه، على الرغم من الجهود الدؤوبة التي بذلها رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ما زال الزعماء السياسيون وزعماء الفصائل في ليبيريا غير ملتزمين بتحقيق سلم مستدام في بلدهم. وبناءً على ذلك، قدّمت البعثة التوصيات التالية: (أ) يجب العمل على أن يفهم الزعماء السياسيون وزعماء الفصائل في ليبيريا أنه، في حالة عدم وجود وفاق سياسي ومصالحة، لن يُقدّم دعم متواصل من المجتمع الدولي؛ (ب) ينبغي أن تقوم الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لا سيما الدول الست المعنية مباشرةً بليبيريا، على سبيل الاستعجال، بتنظيم اجتماع طارئٍ لرؤساء الدول من أجل حل خلافاتهم وتنسيق سياساتهم بشأن ليبيريا؛ (ج) إن لم يمكن تحقيق ما ورد أعلاه، ينبغي تشجيع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على النظر في تعزيز فريق المراقبين العسكريين التابع لهذه الجماعة الاقتصادية وإعادة تشكيله من أجل تحقيق توازن أفضل بين القوات، بما في ذلك تقديم مساهمات من بلدان أفريقية أخرى؛ (د) ينبغي التماس الحصول على دعم دولي، بما في ذلك الدعم المالي والسوقيات والمعدات. وذلك لتمكين فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من الاضطلاع بولايته، لا سيما في ما يتعلق بالوئع والإيواء في المعسكرات ونزع السلاح. وقد يقوم فريق تخطيط وسوقيات من إدارة عمليات حفظ السلام بزيارة ليبيريا كي يعرض المساعدة التقنية في إعداد المقترحات اللازمة على فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ (هـ) ينبغي أن يتوقف مستقبل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا على النجاح في تنفيذ الخطوات الواردة أعلاه. وفي غضون ذلك، ينبغي تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا لفترة محدودة قدرها ثلاثة أشهر اعتباراً من ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

وذكّر الأمين العام بأنه كان قد أبلغ مجلس الأمن بأن اتفاق أكوسومبو صار موضع جدل شديد في ما بين الأطراف الليبرية ومجموعات المصالح الليبرية التي لم تشترك في المفاوضات. وقد أوفد رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفوداً إلى ليبيريا وعدة دول أعضاء في تلك الجماعة الاقتصادية للتماس التوصل إلى حل وسط. وأجريت مفاوضات في أكرا أدت إلى اقتراح غانا حلاً وسطاً، وأشار الأمين العام إلى أنه، رغم توصل الأطراف إلى اتفاق في عدّة مجالات، فهي لم تتمكن من التوفيق بين خلافاتها بشأن تشكيل مجلس الدولة وعملية اختيار أعضائه. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، تمكّنت الأطراف، بعد أن حلّت الخلافات الرئيسية بينها، من توقيع اتفاق في أكرا أوضح اتفاق أكوسومبو ووسّع نطاقه. ونص اتفاق أكرا على أن يُنفذ وقف إطلاق النار بحلول منتصف ليلة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وإضافة إلى ذلك، سيُنصّب في غضون ١٤ يوماً مجلس دولة جديد يضم خمسة أعضاء. ووافق موقعو

فلا يجوز إجراء تغيير في ولاية البعثة أو مفهومها، بفرض مشروطيات "غير قائمة"^{٦٤}.

وقال ممثل الولايات المتحدة إنَّ البعثة قد أرسلت لتراقب وقف إطلاق النار، لكن إطلاق النار لم يتوقف. وبدلاً من ذلك، تعرّض مراقبو البعثة لاعتداءات وإهانات على أيدي أمراء الحرب الذين جاء أولئك المراقبون لحماية بلدهم. وجاء عمال الإغاثة الإنسانية لمديد العون، ولكنهم قوبلوا بتحرشات ومعاملة غير إنسانية. وكان الأمين العام محقاً في سحب ثلثي أفراد البعثة. ويجب ألا يعودوا حتى يتحقق وقف حقيقي لإطلاق النار، وبعد تولي السلطات الحقيقية من جانب حكومة انتقالية والتزام بنزع السلاح من جانب جميع الفصائل. وترى الولايات المتحدة أنه بالنظر إلى الحالة الخطرة في ليبيريا، ينبغي ألا يعودوا حتى يقرر مجلس الأمن إعادتهم^{٦٥}.

وقال ممثل الاتحاد الروسي إنَّ وفد بلده قد صوت مؤيداً للقرار لاعتقاده أنه يرسل إشارة واضحة إلى الفصائل الليبرية مفادها أن الجمود الذي يعترى عملية السلم غير مقبول. وهو يبين أيضاً أن مجلس الأمن يعترم أن يأخذ تطورات الحالة في الاعتبار وأن يعدّل أنشطته على أساسها، إذا لم تتخذ الفصائل المتصارعة خطوات سريعة وفعّالة نحو تسوية سلمية. ويرى الاتحاد الروسي أيضاً أهمية كبيرة في أن القرار المتخذ للتو يطلب إلى جميع الدول أن تلتزم على نحو صارم بالخطر العام والكامل على جميع إمدادات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيريا، وأن تمثل له^{٦٦}.

المقرر المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (الجلسة ٣٤٨٩): القرار

٩٧٢ (١٩٩٥)

في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وعملاً بالقرار ٩٥٠ (١٩٩٤)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريره المرحلي الثامن عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا^{٦٧}. وتضمن التقرير نتائج البعثة الرفيعة المستوى التي أوفدت إلى الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ووصف المشاورات التي أجريت بين الأطراف خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وقد أفاد الأمين العام في التقرير عن الاستنتاجات التي توصلت إليها البعثة الرفيعة المستوى التي أرسلت إلى غانا وكوت ديفوار ونيجييريا وليبيريا وغينيا وسيراليون لمناقشة الوضع المتدهور في ليبيريا مع الدول

^{٦٤} المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

^{٦٥} المرجع نفسه، الصفحة ٦.

^{٦٦} المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

^{٦٧} S/1995/9.

كان وفد بلده يسلم بأن مسؤولية إنهاء الحرب تقع على عاتق الليبيريين، وأن المجتمع الدولي، لا سيما الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، قد أنفق موارد ضخمة على حفظ السلم وبناء السلم في ليبيريا، فلا تزال الحاجة قائمة لاستمرار مشاركته في ليبيريا. ولئن كان وفد بلده يرحب بتوصيات الأمين العام الداعية إلى تمديد الولاية الجديدة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، فإن وفد بلده كان يفضل التمديد لفترة أطول نظراً لمسؤوليات هذه البعثة المباشرة عن تنفيذ الجدول الزمني الموضوع لوقف إطلاق النار، ونزع أسلحة الأطراف المتحاربة وتسريح قواتها العسكرية، بالإضافة إلى مشاركتها في إجراء الانتخابات الديمقراطية في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد أكد تقرير الأمين العام على الحاجة الماسة للامتنال الكامل لحظر الأسلحة المفروض على ليبيريا. وما دام مد الفصائل بالأسلحة مستمراً فسيظل هذا الوضع يسفر عن استخدام القوة. ويرحب وفد بلده بمطالبة الأمين العام بعقد اجتماع قمة لرؤساء الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا لمعالجة هذه الشواغل وغيرها. لكن مجلس الأمن يتعين عليه أن يتخذ الخطوات المناسبة لضمان الامتنال للحظر الذي فرضه بنفسه على الأسلحة. وقال ممثل ليبيريا إن وفد بلده يضم صوته إلى صوت الأمين العام في ندائه من أجل زيادة المساهمات في الصندوق الاستئماني لليبيريا. ورحب بنداء المجلس من أجل زيادة المساعدات الإنسانية وفقاً لما جاء في مشروع القرار^{٧٠}.

وقال ممثل نيجيريا، متحدثاً قبل التصويت، إن وفد بلده يفضل تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا لفترة ستة أشهر، لإتاحة الوقت الكافي للبدء في المرحلة الأولى والحاسمة المتعلقة بالجوانب العسكرية من اتفاق أكرا والالتزام بما قبل أن يقدم الأمين العام تقريره إلى المجلس. وبسبب الأشهر الثلاثة التي هي مدة الولاية المقترحة، فإن التقرير العام سيكون مؤقتاً بالضرورة. وقد يعطي الانطباع الخاطئ بشأن آفاق تنفيذ الجوانب ذات الصلة من الاتفاق. وأشار أيضاً إلى أن المجتمع الدولي تقع على عاتقه مسؤولية مواصلة مساعدة عملية ليبيريا، نظراً لأنها تمثل نموذجاً تقليدياً على التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة إقليمية في مجال صنع السلم وحفظ السلم. وإلا فإن العبء الواقع على عاتق بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهو مسألة تشير فعلاً قلقاً كبيراً لدى معظم حكومات المنطقة دون الإقليمية، سيتعاظم بحيث يصبح عبئاً لا يمكن تحمله. وأضاف أن وفد بلده يتطلع إلى تقرير الأمين العام القادم بشأن المساعدة التي تحتاجها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل الإبقاء على قواتها في فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وثمة عنصر هام آخر في مشروع القرار يتعلق باستمرار تدفق الأسلحة إلى ليبيريا، انتشار الأسلحة هذا الأسلحة الذي فرضه القرار ٧٨٨ (١٩٩٢). وانتشار الأسلحة هذا

اتفاق أكرا كذلك على تيسير إنشاء مناطق آمنة ومناطق عازلة في جميع أنحاء ليبيريا.

وذكر الأمين العام كذلك في تقريره أن الوضع العسكري في ليبيريا ما زال متوتراً. فأعمال القتال انتشرت في أكثر من ٨٠ في المائة من أراضي البلد، مما تسبب في نزوح سكاني هائل. وكان عجز فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن وُزَع قواته على طول الحدود، وفقاً لاتفاق كوتونو، عاملاً في الخرق المستمر للحظر المفروض على توريد الأسلحة. وتتوزع قوات فريق المراقبين العسكريين في مناطق تقل مساحتها عن ١٥ في المائة من البلد، وظلت الفصائل تحصل على الأسلحة والذخيرة عبر الحدود ومن مصادر داخل ليبيريا. وأعرب الأمين العام عن قلقه من العواقب الوخيمة لهذا الصراع على الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وناشد الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تتقيد بدقة بحظر الأسلحة وأن تجدد التزامها بمبادئ الأمن الجماعي في كفالة وضع نهاية للأزمة الليبيرية.

وأوصى الأمين العام أيضاً بأن يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا لفترة ثلاثة أشهر. وخلال تلك الفترة، سيقوم ممثله الخاص بإجراء تقييم متعمق للدور الذي يمكن أن يقوم به مراقبو الأمم المتحدة في ليبيريا دعماً لعملية السلم. وسيصدر توصيات بشأن أية تعديلات قد يلزم إجراؤها في قوام البعثة، على أساس افتراض أن يقدم الزعماء الليبيريون الأدلة اللازمة التي تفيدهم بالتزامهم بالسلم واستعدادهم لتنفيذ أحكام اتفاق أكرا.

وفي الجلسة ٣٧٨٩، المعقودة في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال دعا المجلس ممثل ليبيريا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجه الرئيس (الأرجنتين) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أعد خلال مشاورات المجلس السابقة^{٦٨}. ووجه أيضاً انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة^{٦٩} يحيل بها نص اتفاق قبول وانضمام، موقَّع من زعماء الأطراف الليبيرية التي لم تكن قد وقَّعت على اتفاق أكوسومبو، ونص اتفاق بشأن توضيح اتفاق أكوسومبو.

وذكر ممثل ليبيريا أنه ولئن كان من مصادر الإحباط أن المحادثات التي دارت في أكرا بين زعماء الفصائل الليبيرية، والتي كان يجب أن تبلغ ذروتها بإنشاء مجلس دولة جديد، وصلت على ما يبدو إلى طريق مسدود، فإن وفد بلده يأمل أن تكون هذه مجرد انتكاسة مؤقتة. ولئن

^{٦٨} S/1995/22.

^{٦٩} S/1995/7.

وإذ يُبني أيضاً على الدول الأفريقية التي تساهم بقوات في فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعلى الدول الأعضاء التي تقدم المساعدة لدعم مفاوضات السلم وقوات حفظ السلم، بما في ذلك تقديم مساهمات إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبيريا،

وإذ يعرب عن الأمل في أن يُعقد، في أقرب وقت ممكن، مؤتمر للقمّة للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل المواءمة بين سياساتها بشأن ليبريا وتشجيع تنفيذ اتفاق أكرا، بما في ذلك تشديد تطبيق حظر توريد الأسلحة،

وإذ يحيط علماً مع القلق بالتدفق المستمر للأسلحة في ليبريا بما يشكّل انتهاكاً لحظر توريد الأسلحة القائم، الأمر الذي أدى إلى زيادة زعزعة استقرار الحالة في ليبريا،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء زيادة تدهور الحالة الإنسانية في ليبريا بسبب انعدام الأمن في البلد وما نتج عن ذلك من عجز منظمات الإغاثة الوطنية والدولية عن العمل بصورة فعّالة،

وإذ يطلب إلى القادة الليبريين والفصائل الليبرية البرهنة على التزامهم بعملية السلم عن طريق الحفاظ على وقف إطلاق النار الذي بدأ نفاذه في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وعن طريق الالتزام مجدداً بعملية نزع السلاح وتنفيذ جميع أحكام اتفاق أكرا دون تأخير،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥؛

٢ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥؛

٣ - يعرب عن بالغ القلق لعدم توصل الأطراف الليبرية، حتى الآن، في المباحثات التي جرت مؤخراً في أكرا، إلى اتفاق بشأن تكوين مجلس الدولة على النحو المنصوص عليه في اتفاق أكرا، ويطلب إليها العمل سوياً من أجل تنفيذ الاتفاق عن طريق دعم وقف إطلاق النار، واستئناف نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم، وتنفيذ جوانب الاتفاق الأخرى ذات الصلة وفقاً للجدول الزمني، بما في ذلك التنصيب الفوري لمجلس الدولة الجديد؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يستند، في أي قرار يتخذه بشأن إعادة البعثة وموظفيها المدنيين إلى المستوى المأذون به بموجب القرار ٨٦٦ (١٩٩٣)، إلى وجود وقف فعّال لإطلاق النار وإلى قدرة البعثة المذكورة على الوفاء بولايتها؛

٥ - يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن، في ١ آذار/مارس ١٩٩٥ أو قبل ذلك. تقريراً عن الحالة في ليبريا، ودور البعثة، وعن دور فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك احتياجات الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل إبقاء قواتها ضمن فريق الرصد؛

لا يعقّد احتمالات نزع السلاح فحسب بل ويعقّد أيضاً مشاكل الأمن ويعرّض للخطر سلامة أعضاء فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. ومن المهم أن تلتزم جميع الدول الأعضاء بالحظر المفروض على توريدات الأسلحة والأعتدة العسكرية إلى ليبريا والامتثال له^{٧١}.

وبالإشارة إلى فترة تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، ذكر ممثل إيطاليا أن فترة الثلاثة أشهر طويلة بما فيه الكفاية للسماح بالتحقق مما إذا كانت الفصائل الليبرية تمتثل لاتفاق أكرا. لكنها من جهة أخرى قصيرة جداً لإصدار تحذير واضح للأطراف بأن الوقت قد حان لكي تبرهن على رغبتها في كفالة السلم في بلدها. ويدعو مشروع القرار أيضاً إلى إحكام تطبيق حظر الأسلحة. وقال إنّه ينبغي توجيه رسالة واضحة إلى البلدان المعنية مفادها أنّه لن يكون هناك سلم حتى يتوقف تدفق الأسلحة عبر الحدود الليبرية^{٧٢}.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٩٧٢ (١٩٩٥)، وفي ما يلي نصه:

إنّ مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٧٨٨ (١٩٩٢) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، و ٨١٣ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣، و ٨٥٦ (١٩٩٣) المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٣، و ٨٦٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، و ٩١١ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، و ٩٥٠ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤،

وقد نظر في تقارير الأمين العام المؤرخة ١٨ أيار/مايو ١٩٩٤، و ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤، و ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤، و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، و ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، بشأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا،

وإذ ينظر بعين التقدير إلى الإنجاز الدبلوماسي الذي حققه الرئيس الغاني جيري رولنغز، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إذ جمع قادة الفصائل الليبرية سوياً للتوقيع، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، على اتفاق أكرا، الذي يستند إلى اتفاقات ياموسوكرو وكوتونو ويتضمن جدولاً زمنياً لتنفيذ أحكامه،

وإذ يبني مرة أخرى على الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مما أدى دوراً حاسماً في السعي إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع في ليبريا.

^{٧١} المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

^{٧٢} المرجع نفسه، الصفحة ٥.

وقال ممثل المملكة المتحدة إنَّ وفد بلده يُرحب بتوقيع اتفاق أكرأ باعتبارها خطوة إيجابية نحو حل الصراع الليبري. وفي ضوء هذا التطور، وبصفة خاصة، في ضوء تنفيذ وقف إطلاق النار، ينبغي أن تُبقي الأمم المتحدة على اشتراكها في عملية السلم في ليبيا. وهذا هو السبب في أن وفد بلده صوّت لصالح القرار. وإحدى أهم المسائل التي يشملها القرار الذي أُخذتْ تَوَّاهي تذكير الدول الأعضاء بالتزامها الصارم بالالتزام بالتحديد بحظر الأسلحة والامتنال له. فالأثر المدمّر للصراع الوحشي الدائر في ليبيا، لا على شعب ذلك البلد فحسب بل على جيران ليبيا أيضاً، يشكّل مصدر قلق عميق لوفد بلده. وإن ما يُبقي على هذا الصراع هو نقل الأسلحة عبر حدود ليبيا وداخلها، وهذا ليس من شأنه إلا زيادة مخاطر زعزعة الاستقرار في المنطقة^{٧٤}.

وقال ممثل الولايات المتحدة إنَّ وفد بلده يسره أن يؤيد تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا لفترة ثلاثة أشهر أخرى. وأضاف أنَّ لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا، بالاقتران مع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية، دوراً حاسماً ينبغي عليها أن تضطلع به. وإذا سار تنفيذ اتفاق السلم على ما يرام، والتزم بوقف إطلاق النار، فإنَّ بعثة مراقبي الأمم المتحدة ستعود إلى مستواها المأذون به بموجب القرار ٨٦٦ (١٩٩٣). وقال إنَّ الولايات المتحدة تؤيد تأييداً قوياً الجهود الإنسانية الرامية إلى تخفيف معاناة مئات الآلاف من الأشخاص الذين شرّدهم ذلك الصراع، وحث أعضاء المجتمع الدولي على المساعدة في دفع عملية السلم في ليبيا وتأييد الجهود الدولية والإقليمية للمساعدة في تنفيذ اتفاق أكرأ، وهو يأمل أن تسهم الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة بسخاء في الصندوق الاستئماني الخاص بليبيا، لأنَّ الصندوق تعبیر ملموس عن تأييد رغبة الشعب الليبري في السلم^{٧٥}.

وقال ممثل الاتحاد الروسي إنَّ القرار الذي أُخذ للتو يوفّر أمثلاً فترة في ظل الظروف الحالية لتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا. وأضاف أنَّ القرار يرسل إشارة واضحة إلى الأطراف الليبرية بأنَّها يجب عليها أن تنفذ جميع أحكام اتفاق السلم. ومضى يقول إنَّ وفد بلده يرى أنه كان ملائماً الربط المنصوص عليه في القرار بين العودة إلى المستوى السابق لأفراد البعثة وبين وجود وقف مستقر لإطلاق النار. وأضاف أنَّ روسيا كانت ترى دوماً أن المشاركة الفعّالة للبلدان الأفريقية في تحقيق التسوية في ليبيا هامة لعودة ذلك البلد إلى سبيل التنمية السلمية والديمقراطية. ولذلك السبب يرى وفد بلده أنَّ مما له أهمية بالغة الأحكام الواردة في القرار لتعزيز إمكانات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك عن طريق مساعدة المجتمع الدولي، والأحكام الخاصة بعقد مؤتمر قمة لزعماء الدول الأعضاء في الجماعة، رغبة في تنسيق سياساتهم تجاه ليبيا وتعزيز

٦ - ياتكر جميع الدول الأعضاء بواجبها بأن تتقيد بدقة بالحظر المفروض بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢) على كل عمليات تسليم الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيا وبأن تمتثل له؛

٧ - يطلب مرة أخرى إلى جميع الفصائل الليبرية أن تحترم بدقة مركز أفراد فريق الرصد، وأفراد البعثة وموظفي المنظمات والموظفين الذين يقومون بإيصال المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء ليبيا، ويطلب كذلك إلى هذه الفصائل تسهيل عمليات إيصال هذه والتقيد بدقة بقواعد القانون الإنساني الدولي المنطبقة؛

٨ - يحث الدول الأعضاء على أن توفّر الدعم لعملية السلم في ليبيا بالمساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبريا، ويتقدم المساعدة المالية والسوقية وسائر أشكال المساعدة دعماً للقوات المشتركة في فريق الرصد، ومن أجل تمكين الفريق من الانتشار على الوجه الكامل والاضطلاع بولايته، لا سيما في ما يتصل بتجميع الفصائل الليبرية ونزع سلاحها؛

٩ - يطلب إلى الأمين العام، في هذا الصدد، أن يواصل بذل جهوده الرامية إلى الحصول على موارد مالية وسوقية من الدول الأعضاء؛

١٠ - يثني على الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية من أجل تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة، وبخاصة على الجهود التي تقوم بها البلدان المجاورة لمساعدة اللاجئين الليبريين؛

١١ - يثني أيضاً على الجهود الجارية التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سبيل تعزيز عملية السلم في ليبيا، وعلى التزام فريق الرصد بتأمين سلامة المراقبين العسكريين والموظفين المدنيين التابعين للبعثة؛

١٢ - يرحب بالجهود التي يبذلها دون ككل الأمين العام وممثله الخاص من أجل تعزيز قضية السلم في ليبيا؛

١٣ - يقرر أن يثني هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

وقال ممثل فرنسا، متحدثاً بعد التصويت إنَّ وفد بلده صوت مؤيداً للقرار الذي تم اعتماده للتو لتمكين الأطراف من تقديم برهان ملموس على حُسن نيتها وإحساسها بالمسؤولية. وتحث حكومة فرنسا الفصائل الليبرية على احترام وقف إطلاق النار المبرم في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، وتدعو إلى التنفيذ الصارم لحظر الأسلحة. وأضاف أن حكومة بلده تؤيد توصية الأمين العام بعقد اجتماع على مستوى القمة لرؤساء دول المنطقة للتنسيق بين سياساتها المتعلقة بليبيا والنهوض بتنفيذ اتفاق أكرأ. وقال إنَّ استمرار الصراع في ليبيا يشكّل تهديداً لاستقرار المنطقة. أما الحالة الإنسانية التي تركت السكان يعانون من مشقة بالغة فإنها تثير قلقاً عميقاً لدى فرنسا. ويطلب وفد بلده الأطراف بأن تحترم التزاماتها وأن تكفل سماح القادة العسكريين، بوصول المساعدة إلى وجهتها المستهدفة^{٧٦}.

^{٧٤} المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

^{٧٥} المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

^{٧٦} المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

حظر توريد الأسلحة. وفي ١١ آذار/مارس ١٩٩٥، تبادل رئيس الجماعة الاقتصادية وإياه الآراء حول ذلك الموضوع واتفقا على إمكانية عقد مؤتمر القمة في أبوجا. وقد رحب الرئيس النيجيري بذلك الاقتراح. وكان رئيس الجماعة الاقتصادية يقوم بالتشاور مع سائر أعضاء الجماعة للتحضير لمؤتمر القمة وتحقيق توافق في الآراء بشأن جدول أعماله. ولاحظ الأمين العام ضرورة عقد مؤتمر القمة ذلك في المستقبل القريب. فمن المأمول فيه أن يبدأ السلم من جديد والتوصل إلى تحقيق نتائج ملموسة، بالموامة بين سياسات الدول الأعضاء في الجماعة وتنصيب مجلس الدولة. وحث الدول الأعضاء المعنية على عقد مؤتمر القمة ذلك في المستقبل القريب وعلى القيام بكل ما في وسعها لضمان نجاحه.

وجاء في تقرير الأمين العام أن الأعمال العسكرية اشتدت حدتها في جميع أنحاء البلد وازدادت الحالة العامة تدهوراً. ولا يزال المدنيون يعانون. وقد أعاقت الأعمال العسكرية الدائرة بين الفصائل توصيل المواد الغذائية الأساسية إلى معظم مناطق البلد.

وذكر الأمين العام الخيارات التي اقترحها على المجلس في تقريره السابق، وسلم بأنه يمكن المجدالة بأن استمرار المأزق السياسي يستدعي أن ينظر مجلس الأمن في تلك الخيارات، وقتئذ. ولكن مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المقترح عقده يتيح الإمكانية لإعادة بدء عملية السلم قريباً. وهو يرى، والحالة هكذا، أن سحب البعثة في هذه المرحلة سيكون من السابق لأوانه. وأوصى بأن يمدد المجلس ولاية البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥. ولكن بما أن الحالة الأمنية الراهنة تمنع البعثة من تنفيذ ولايتها، فإنه يعتزم تقليص قوامها العسكري بنحو ٢٠ مراقباً. وبمجرد تحسن الحالة الأمنية، سيعزز العنصر العسكري للبعثة، حسب الاقتضاء.

وفي الجلسة ٣٥١٧، المعقودة في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥ في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل ليبيريا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجّه الرئيس (الجمهورية التشيكية) انتباه المجلس إلى نص مشروع القرار الذي كان قد أُعد خلال مشاورات المجلس السابقة.^{٧٦}

وقال ممثل نيجيريا، متحدثاً قبل التصويت، إن مشروع القرار مُحق في تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥. ومن السليم أيضاً أن يدعو مشروع القرار جميع الأطراف في ليبيريا، مرة أخرى، إلى تنفيذ اتفاق أكوسومبو واتفاق أكرا عن طريق إعادة إقامة وقف فَعَال لإطلاق النار وتنصيب مجلس الدولة. وانتهاكات حظر الأسلحة الذي فُرض بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢) لم تساعد في الماضي الجهود الجماعية لتعزيز السلم في ليبيريا. ومن ثم يؤيد وفد بلده الفقرة ٤ من مشروع القرار، التي تهدف إلى إحكام طوق

تنفيذ اتفاق أكرا، عن طريق إحكام تطبيق حظر توريد الأسلحة إلى ليبيريا.^{٧٧}

وقال ممثل رواندا إن وفد بلده يشجب تصرفاً واسع الانتشار في مجلس الأمن إزاء حل الصراعات الأفريقية. ففي عام ١٩٩٤ أدى سحب القوات، في بعض الحالات، إلى مذابح. وفي حالة بلد أفريقي آخر، لم يكن قرار الأمم المتحدة بسحب قواتها هو أفضل حل لشعب ذلك البلد، الذي وقع ضحية أمراء الحرب. وفي حالة ليبيريا، فإن القرار الخاص بتمديد وجود قوات السلم التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا لمدة ثلاثة أشهر لم يُتخذ لصالح السكان وإنما - بدلاً من ذلك - باعتباره يقوم على استراتيجية تهديد أطراف الصراع. والبحث عن حل للصراعات مثل الصراع الموجود في ليبيريا ينبغي ألا يحدّد بفترة ثلاثة أشهر. فلا يمكن إلا بعملية متأنية التوصل إلى توافق آراء جميع الأطراف المعنية. وهذا توضحه حقيقة أن المجلس تصرف في مناطق أخرى من العالم بطريقة مختلفة. وكدليل على التضامن والتعاون، صوّت وفد بلده مؤيداً لتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥.^{٧٨}

المقرر المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥ (الجلسة ٣٥١٧): القرار ٩٨٥ (١٩٩٥)

في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وعملاً بالقرار ٩٧٢ (١٩٩٥)، قدّم الأمين العام تقريره المحلي العاشر عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا.^{٧٩} وذكر الأمين العام في التقرير بأنه كان ينبغي، بموجب اتفاق أكرا، تنصيب مجلس دولة جديد قبل حلول ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وكما ورد في تقريره الصادر في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٥، اجتمعت الأطراف الليبيرية في أكرا في كانون الثاني/يناير، تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، للبت في عضوية المجلس، غير أنها لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن تلك المسألة. وأشار الأمين العام في هذا الصدد إلى أن تنصيب مجلس الدولة خطوة رئيسية في تنفيذ اتفاق أكرا. ومنذ توقيع الاتفاق، لم تفلح الأطراف في التوصل إلى اتفاق على عضوية المجلس، كما أنها لم تقم بالأعمال التحضيرية اللازمة لتنفيذ الأحكام الأخرى من الاتفاق. وذكر الأمين العام أيضاً بأن مجلس الأمن أعرب في قراره ٩٧٢ (١٩٩٥) عن الأمل في أن يُعقد مؤتمر قمة للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل الموامة بين سياساتها بشأن ليبيريا، بما في ذلك تشديد تطبيق

^{٧٦} المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

^{٧٧} المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

^{٧٨} S/1995/279.

^{٧٩} S/1995/158. وقد تضمّن التقرير أيضاً عدداً من البدائل بشأن دور بعثة مراقبي

الأمم المتحدة في ليبيريا.

٤ - يبحث جميع الدول، وبخاصة جميع الدول المحاورة، على الامتثال على الوجه التام للحظر المفروض بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢) على جميع شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيا، وتحقيقاً لهذه الغاية، يقرر أن ينشئ، وفقاً للمادة ٢٨ من نظامه الداخلي المؤقت، لجنة تابعة لمجلس الأمن تتكون من جميع أعضاء المجلس، للاضطلاع بالمهام التالية، ولتقديم تقرير عن أعمالها إلى المجلس مشفوعاً بملاحظاتها وتوصياتها؛

(أ) التماس معلومات من جميع الدول بشأن الإجراءات التي اتخذتها في ما يتعلق بالتنفيذ الفعّال للحظر المفروض بموجب الفقرة ٨ من القرار ٧٨٨ (١٩٩٢)؛

(ب) النظر في أي معلومات تعرضها عليها الدول بشأن انتهاكات الحظر، والتقدم، في ذلك السياق، بتوصيات إلى المجلس عن سبل زيادة فعالية الحظر؛

(ج) التوصية بالتدابير الملائمة رداً على انتهاكات الحظر المفروض بموجب الفقرة ٨ من القرار ٧٨٨ (١٩٩٢)، وتقديم معلومات بانتظام إلى الأمين العام لأغراض التوزيع العام على الدول الأعضاء؛

٥ - يعرب عن تقديره لرئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمبادرته بتنظيم مؤتمر قمة إقليمي بشأن ليبيا، ولحكومة نيجيريا لموافقتها على استضافة ذلك المؤتمر، وبحث جميع الأطراف على المشاركة فيه؛

٦ - يطالب مرة أخرى بأن تحترم جميع الفصائل في ليبيا بدقة مركز أفراد فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبعثة، وأفراد المنظمات والأفراد الذين يتولون إيصال المساعدة الإنسانية في كل أنحاء ليبيا، ويطالب كذلك بأن تسهّل هذه الفصائل إيصال المساعدة وبأن تلتزم بدقة بقواعد القانون الإنساني الدولي السارية؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن بحلول ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥ عن الحالة في ليبيا، بما في ذلك ما إذا كان هناك وقف فعّال لإطلاق النار وما إذا كانت البعثة تستطيع الاضطلاع بولايتها، وعن حالة مساهمات المجتمع الدولي بالموارد المالية والسوقية دعماً للقوات المشاركة في فريق الرصد، ويشير إلى أنّ المجلس سينظر في مستقبل البعثة في ضوء تقرير الأمين العام؛

٨ - يقرر إبقاء المسألة قيد النظر الفعلي.

وأعربت ممثلة الولايات المتحدة، متحدثاً بعد التصويت، عن اعتقاد وفد بلدها بأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا ينبغي أن تضطلع بدور هام في مراقبة تنفيذ عملية السلام وحماية المدنيين. ومما يؤسف له أنها لم تتمكن حتى الآن من الاضطلاع بولايتها بسبب استمرار الأعمال العسكرية. وتؤيد الولايات المتحدة التمديد المحدود لولاية البعثة، على أمل أن يمنح مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول

الحظر المفروض على الأسلحة، والتي تقضي بإنشاء لجنة تابعة لمجلس الأمن لرصد الامتثال لنظام حظر الأسلحة^{٨١}.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٩٨٥ (١٩٩٥)، وفي ما يلي نصه:

إنّ مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٨١٣ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣ و ٨٥٦ (١٩٩٣) المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٣ و ٨٦٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ و ٩١١ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤ و ٩٥٠ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ و ٩٧٢ (١٩٩٥) المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥،

وإذ يشير أيضاً إلى قراره ٧٨٨ (١٩٩٢) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، الذي قرّر فيه بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أن تقوم جميع الدول على الفور، لأغراض إقرار السلم والاستقرار في ليبيا، بتنفيذ حظر عام وكامل على جميع شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيا إلى أن يقرر مجلس الأمن غير ذلك، والذي قرّر فيه أيضاً عدم انطباق الحظر على الأسلحة والمعدات العسكرية المرسلّة، حصراً، لاستعمال قوات حفظ السلام التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيا، رهناً بأي استعراض قد يتطلبه الأمر بما يتمشى مع تقرير الأمين العام،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخين ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٥ و ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥ عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء انهيار وقف إطلاق النار في ليبيا، مما حال دون النشر الكامل للبعثة ودون اضطلاع البعثة بولايتها على النحو الكامل،

وإذ يلاحظ مع القلق الشديد استمرار استيراد الأسلحة إلى ليبيا انتهاكاً للقرار ٧٨٨ (١٩٩٢)، مما أدى إلى تفاقم الصراع،

وإذ يرحب بقرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عقد مؤتمر قمة لرؤساء الدول في أيار/مايو ١٩٩٥،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥؛

٢ - بحث جميع الأطراف الليبية على تنفيذ اتفاق أكوسومبو واتفاق أكرا عن طريق إعادة إقرار وقف فعّال لإطلاق النار، والتنصيب الفوري لمجلس الدولة، واتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ أحكام الاتفاقين الأخرى؛

٣ - يشجع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تعزيز تنفيذ اتفاقي أكوسومبو وأكرا، ومواصلة بذل كل ما في وسعها لتيسير التوصل إلى تسوية سياسية في ليبيا؛

المقرر المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (الجلسة ٣٥٤٩): القرار
١٠٠١ (١٩٩٥)

في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وعملاً بالقرار ٩٨٥ (١٩٩٥)،
قدّم الأمين العام تقريره المرحلي الحادي عشر عن بعثة مراقبي الأمم
المتحدة في ليبيريا^{٨٥}. وأشار الأمين العام في تقريره إلى تواصل القتال بين
الفصائل، وإلى مواصلة الفصائل إغلاق طرق الوصول إلى المناطق
المأهولة بالسكان، مما أسفر عن وقف تسليم إمدادات الإغاثة، وإلى
معاناة المدنيين بغير أي مبرر. وقد انتقلت السيطرة على العديد من
المدن، ووردت تقارير عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان أثناء دخول
المحاربين إلى منطقة ما أو خروجهم منها.

وجاء في تقرير الأمين العام أن مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول
غرب أفريقيا عُقد في أبوجا في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أيار/مايو
١٩٩٥. وبالرغم من أن الأطراف الليبيرية لم تتوصل إلى اتفاق نهائي
بشأن تكوين مجلس الدولة، ظهر قدر ملموس من الاتفاق بشأن حل
جميع المسائل المتعلقة تقريباً. وطلب قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب
أفريقيا إلى زعماء الأطراف الليبيرية إجراء ما يلزم من مشاورات بهدف
التوصل إلى حل نهائي. وأشاروا إلى أنه إذا ومتى تم التوصل إلى اتفاق،
سيتم على الأمم المتحدة أن تقوم بدعم تنفيذ عملية السلم دعماً
كاملاً، ليس فقط عن طريق إعادة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا
إلى قوامها كاملاً، بل أيضاً عن طريق توفير الموارد، سواء لفريق المراقبين
العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أو لإعادة
بناء البلد. وأعربوا أيضاً عن قلقهم إزاء استمرار تدفق الأسلحة إلى
ليبيريا انتهاكاً لحظر الأسلحة، ودكروا الدول الأعضاء في الجماعة
الاقتصادية، فضلاً عن المجتمع الدولي ككل، بالتزامها بأن تنفذ بدقة
بحظر الأسلحة الذي فرضه كل من الجماعة الاقتصادية ومجلس الأمن.
وطالبوا أيضاً الدول الأعضاء بتوجيه انتباه لجنة الجزاءات التي أنشأها
مجلس الأمن بقراره ٩٨٥ (١٩٩٥) إلى جميع انتهاكات الحظر.
وبالإضافة إلى ذلك، طلبوا من فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة
الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا
العمل على تحسين آليات الرصد القائمة، وناشدوا المجتمع الدولي تقديم
دعم سوقي إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من أجل
تسهيل تسيير دوريات فعّالة على الحدود الليبيرية ووقف تدفق الأسلحة
إلى البلد^{٨٦}.

ونظراً لتلك التطورات، أوصى الأمين العام بأن يمدّد المجلس ولاية
بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا لفترة ثلاثة أشهر، حتى ٣٠

غرب أفريقيا زخماً حقيقياً للسلام. وحدّرت مع ذلك من أن التمديد
التلقائي ليس حلاً وأن صبر المجتمع الدولي ليس بلا حدود^{٨٣}.

وقال ممثل الاتحاد الروسي إن وفد بلده صوت مؤيداً لمشروع القرار
الذي اعتمد للتو لأنه يعطي الأطراف الليبيرية إشارة واضحة إلى أن
المجتمع الدولي مستعد لمواصلة تقديم المساعدة في تسوية النزاع، بينما
يحتوي أيضاً على تحذير واضح من أن أي تمديد في المستقبل لولاية
البعثة سيتوقف على درجة نجاح الليبيريين في إحراز تقدم نحو إعادة
عملية السلم. وتمثل هذه الفرصة إحدى الفرص الحقيقية الأخيرة
للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في ليبيريا، ويجب ألا تفوت. ويأمل
الاتحاد الروسي أن يقوم مؤتمر القمة المقبل للجماعة الاقتصادية لدول
غرب أفريقيا بدور هام ببناء حل الصراع. وأضاف ممثل الاتحاد
الروسي أن قرار إنشاء لجنة تابعة للأمم المتحدة لرصد الامتثال للحظر
المفروض بمقتضى القرار ٧٨٨ (١٩٩٢) سيساعد على تطبيع الحالة
ليس في ليبيريا وحدها، وإنما في المنطقة بأسرها. وقال إن الاتحاد الروسي
يدعو بشدة جميع الدول، وبخاصة المجاورة لليبيريا، إلى المساعدة في
تحسين فعالية الحظر المفروض على شحنات الأسلحة إلى ليبيريا، وإلى
التعاون التام مع اللجنة^{٨٣}.

وقال ممثل ليبيريا إن الفصائل لن تحترم الاتفاقات التي وقّعت عليها
ما لم يُقْلص الدعم بكل أشكاله لتلك الفصائل. ومن ثم يرحب وفد
بلده بمؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ويؤيده، ويشعر
أيضاً بالامتنان لمجلس الأمن للقرار الذي اتخذ للتو، والذي يتضمن
عناصر ستساعد على كفالة احترام حظر توريد الأسلحة. وأضاف أن
مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سيتيح آخر وأفضل
أمل أمام الأطراف الليبيرية للتوصل إلى التوافق السياسي وللتنفيذ التام
لأحكام الاتفاقات السابقة، بما فيها وقف إطلاق النار وتنصيب مجلس
الدولة. وإذا لم تستفد الأطراف من تلك الفرصة، فإن الإرادة الحسنة
للمجتمع الدولي ودعمه سيتضاءلان. ومع أن الليبيريين يدركون أن
المنظمة، والدول الأعضاء فيها، لا يمكنها مواصلة استخدام الموارد
الشحيحة لمساعدة أطراف غير مستعدة لأنّ تحسم خلافاتها سلمياً،
ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن أغلبية الليبيريين ترغب في العيش في
سلام: لكن الفصائل المسلحة هي التي ما زالت تأخذ الشعب الليبيري
رهينة لها. ويؤمن وفد بلده إيماناً قوياً أنه في حقبة ما بعد الحرب الباردة
تلك، ينبغي أن تنظر المنظمة في اتخاذ تدابير جريئة ومتسمة بسعة
الخيال لمعالجة هذه المشكلة وغيرها من المشاكل الناجمة عن المنازعات
الداخلية في الدول الأعضاء. ولا يسع الشعب الليبيري إلا أن يناشد
المجتمع الدولي ألا يتركه قبل حل النزاع^{٨٤}.

^{٨٥} S/1995/473.

^{٨٦} للاطلاع على البلاغ الصادر عن رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية
لدول غرب أفريقيا، انظر S/1995/473، المرفق الأول.

^{٨٢} المرجع نفسه، الصفحة ٥.

^{٨٣} المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

^{٨٤} المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

يعتقد وفد بلده أن الطلبات المستمرة من جانب المجتمع الدولي بأن يضع زعماء الفصائل حداً للحرب قد سهّلت التقدم المحرز في عملية السلام. وبدون ممارسة الضغط والدعم الفعّال من جانب الأمم المتحدة، لكان الصراع الليبري قد تحوّل منذ أمد طويل إلى حالة من الفوضى. ولهذا يحث وفد بلده على إعادة النظر في أي إجراء من جانب الأمم المتحدة يمكن أن يوحى بالتخلي عن ليبريا. فإجراء كهذا سيزيد من حجرة الفصائل المتقاتلة فتتهافت على استخدام الأسلحة والإرهاب لتحقيق غاياتها السياسية^{٨٨}.

وقال ممثل نيجيريا، متحدثاً قبل التصويت، إن وفد بلده يفخر بأن تمثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مبادرة فريدة من نوعها من جانب منظمة دون إقليمية في نطاق الترتيبات الإقليمية لإدارة الأزمة وحسم الصراع في حالة لا تهدد بقاء البلد فحسب، بل والسلام والأمن الإقليميين والدوليين. ولقد شكّل إنشاء الجماعة الاقتصادية تجسيداً عملياً لما توخاه الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة من تعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. وفي ما يتعلق بمشروع القرار، قال إن وفد بلده كان يأمل في تجديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لمدة ثلاثة أشهر على الأقل، كما أوصى الأمين العام في تقريره. فالوفد يرى أن ذلك الإطار الزمني هو الحد الأدنى المطلوب لكي تفي الأطراف الليبرية بالكامل بالالتزامات الجديدة التي قطعها على نفسها في أبوجا، وكذلك لتمكين المشاورات الجارية في المنطقة دون الإقليمية من أن تؤتي ثمارها. وأي تقصير بلا مسوغ في المدة من شأنه أن يعث برسالة سلبية إلى الفصائل في ليبريا ويمكن أن يسفر عن استئناف الحرب على نطاق شامل. ولا بد أيضاً من مساعدة فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالموارد السوقية والمالية حتى يمكنه الوفاء بالتزاماته. فإذا كان وجود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا غير قوي، فإن دور وفعالية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا سيُتبدان على نحو خطير هناك^{٨٩}.

وذكر ممثل بوتسوانا أن صعوبة الحالة في ليبريا أمر محبط، لكن سيكون من الخطأ أن يتخلى المجلس عن إيجاد حل لها. وتشكل الأمم المتحدة مصدر أمل لليبريين، ووجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة يطمئنهم إلى أن المجتمع الدولي منخرط على نحو نشط في البحث عن حلول لمأساتهم. وإسهام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في عملية السلم يفوق بكثير قوامها العددي. وأشار أيضاً إلى أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أسهمت في تجربة جديدة للمسؤوليات التي تتحملها المنظمات الإقليمية عن صيانة السلم والأمن بموجب الفصل الثامن من الميثاق. والجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لتوفّر دروساً هامة لعمليات حفظ السلم في المستقبل، وتستحق الدعم الكامل من مجلس

أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، معرباً عن أمله أن تتوصل الأطراف خلال تلك الفترة إلى اتفاق بشأن القضايا العالقة، وأن تُظهِر، عن طريق اتخاذ خطوات ملموسة، الإرادة السياسية اللازمة لوضع حد للأزمة. وتشمل تلك الخطوات: إنشاء مجلس للدولة وتأديته لمهامه؛ والوقف الشامل لإطلاق النار؛ وفض الاشتباك بين القوات؛ والاتفاق على جدول زمني لتنفيذ الجوانب الأخرى من عملية السلم، ولا سيما نزع السلاح. ولم تنفذ الخطوات المذكورة. وإذا استمر المأزق السياسي بحلول نهاية فترة الأشهر الثلاثة، سيجري، رهنأ بموافقة مجلس الأمن، إنهاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وتحويلها إلى بعثة للمساعي الحميدة. وسيجري الأمين العام مشاورات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن طرائق قيام الأمم المتحدة بدور المساعي الحميدة، ويقدم توصيات إلى مجلس الأمن في هذا الصدد.

وإذا أُحرز تقدم ملموس، من جهة أخرى، خلال فترة الأشهر الثلاثة التالية، سيوصي الأمين العام بأن ينظر مجلس الأمن في إعادة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا إلى قوامها الكامل. وستعين حينئذ تعديل دور بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وعلاقتها بفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لتمكين كل من هاتين العمليتين من الاضطلاع بمهامها بمزيد من الفعالية. وخلال الأشهر الثلاثة التالية، سينشاور الأمين العام مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بهدف تعزيز التعاون بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة وتحديد مفهوم مشترك للعمليات، وسيقدم التوصيات اللازمة إلى المجلس قبل يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

وفي الجلسة ٣٥٤٩، المعقودة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل ليبريا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجّه الرئيس (ألمانيا) انتباه المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد خلال مشاورات المجلس السابقة^{٨٧}.

وقال ممثل ليبريا إن اقتراح الأمين العام تمديد الولاية له ما يبرره في ضوء العديد من التطورات الإيجابية، مثل القدر الكبير من الاتفاق الذي تحقق بين الفصائل الليبرية، والزيارة التي قام بها إلى نيجيريا زعيم الجبهة الوطنية الليبرية، وتولي الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية مؤخراً السيطرة الإدارية على منطقتين فرعيتين سياسيتين إضافيتين في البلد، واتخاذ خطوات لإزالة الألغام الأرضية تنفيذاً لأحد الشروط الهامة في عملية نزع السلاح. بيد أن وفد بلده يدرك أن التقدم البطيء جداً في عملية السلام أدى إلى تحمل المجتمع الدولي تكاليف باهظة، وخصوصاً الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومع ذلك،

^{٨٨} S/PV.3549، الصفحتان ٣ و ٤.

^{٨٩} المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

وإذ يساور القلق إزاء عدم تمكن الأطراف الليبيرية حتى الآن من تنصيب مجلس الدولة، وإعادة تثبيت وقف فَعَالٍ لإطلاق النار واتخاذ خطوات ملموسة نحو تنفيذ أحكام اتفاق أكرا الأخرى،

وإذ يساوره بالغ القلق أيضاً إزاء استمرار القتال بين الفصائل وداخلها في أجزاء من ليبيريا، مما أدى إلى تفاقم مخنة السكان المدنيين، ولا سيما في المناطق الريفية، فضلاً عن تأثيره على قدرة الوكالات الإنسانية على تقديم الإغاثة،

وإذ يطلب إلى الفصائل الليبيرية، وخاصة المقاتلون، احترام حقوق الإنسان للسكان المدنيين واحترام القانون الإنساني الدولي،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار تدفق الأسلحة إلى ليبيريا انتهاكاً لقرار مجلس الأمن ٧٨٨ (١٩٩٢)،

وإذ ينبغي أيضاً على الدول الأفريقية التي ساهمت بقوات في فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وعلى الدول الأعضاء التي قدمت المساعدة دعماً لمفاوضات السلام وقوات حفظ السلام، بما في ذلك التبرعات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبيريا،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥؛

٢ - يؤكد أن استمرار الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لعملية السلم في ليبيريا، بما في ذلك استمرار وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، يتوقف على ما تتخذه الأطراف الليبيرية من إجراءات فورية لتسوية خلافاتها بالوسائل السلمية وتحقيق المصالحة الوطنية؛

٣ - يقرر تمديد ولاية البعثة حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥؛

٤ - يحث الأطراف الليبيرية على أن تستغل هذه الفترة لإحراز تقدم جاد وكبير نحو تنفيذ اتفاقي أكوسومبو وأكرا، وأن تتخذ على وجه التحديد الخطوات التالية:

(أ) تنصيب مجلس الدولة؛

(ب) إعادة تثبيت وقف شامل وفَعَالٍ لإطلاق النار؛

(ج) فض اشتباك جميع القوات؛

(د) وضع جدول زمني ومخطط متفق عليهما لتنفيذ جميع الجوانب الأخرى من الاتفاقين، ولا سيما عملية نزع السلاح؛

٥ - يعلن أنه ينوي، بعد النظر في تقرير الأمين العام، ألا يعتمد على تجديد ولاية البعثة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ما لم يتم الامتثال للخطوات المذكورة في الفقرة ٤ أعلاه بحلول ذلك الموعد؛

٦ - يعلن استعدادده، في حال إحراز تقدم ذي شأن في عملية السلام في ليبيريا في ما يتعلق بالخطوات المذكورة في الفقرة ٤ أعلاه بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، للنظر في إعادة البعثة إلى قوامها الكامل مع إدخال تعديلات مناسبة على ولايتها وعلاقتها مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتمكين هاتين العمليتين من الاضطلاع

الأمن ومن المجتمع الدولي بصورة عامة. وقال كذلك إنَّ على الدول الواقعة في المنطقة دون الإقليمية أن تؤدي دوراً محورياً في رصد ووقف تدفق الأسلحة إلى ليبيريا. وأضاف قائلاً إنَّ بوتسوانا ترحب بالتزام تلك الدول بإبلاغ لجنة الجزاءات التابعة للأمم المتحدة بالانتهاكات للحظر المفروض على الأسلحة^{٩٠}.

وقال ممثل الصين إنَّ الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بذلت جهوداً وتضحيات هائلة سعياً لإيجاد تسوية للقضية الليبيرية، بما في ذلك إرسال حفظة للسلم إلى ليبيريا عملاً بالفصل الثامن من الميثاق. ومرة أخرى، أثبتت النكسات المتكررة التي تعرضت لها عملية السلام الليبيرية أنه لا يمكن تحقيق السلام بالوسائل العسكرية. ولقد كان رأي الصين دوماً أنَّ مجلس الأمن ينبغي أن يولي لتسوية الصراعات في أفريقيا الأهمية نفسها التي يوليها للصراعات في قارات أخرى، وأن يساند المطالب المعقولة للبلدان والشعوب الأفريقية، وأن يكف عن تطبيق معايير مزدوجة عندما يتعلق الأمر بعمليات حفظ السلام في أفريقيا^{٩١}.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٠١ (١٩٩٥)، وفي ما يلي نصه:

إنَّ مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٧٨٨ (١٩٩٢) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ و ٨١٣ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣ و ٨٥٦ (١٩٩٣) المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٣ و ٨٦٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ و ٩١١ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤ و ٩٥٠ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ و ٩٧٢ (١٩٩٥) المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ و ٩٨٥ (١٩٩٥) المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا،

وإذ يشدّد على أن شعب ليبيريا يتحمل المسؤولية النهائية عن تحقيق السلم والمصالحة الوطنية.

وإذ ينبغي على الدور الإيجابي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لجهودها المستمرة من أجل إعادة إحلال السلم والأمن والاستقرار في ليبيريا،

وإذ يرحب باجتماع القمة الأخير لرؤساء دول وحكومات لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية والمعنية بليبيريا الذي عُقد في أبوجا بنيجيريا، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٥،

وإذ يلاحظ أن من شأن قيام جميع الجهات المعنية، بما فيها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ببذل مجهود متضافر ومتناسق آخر أن يساعد في دفع عملية السلم إلى الأمام،

^{٩٠} المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

^{٩١} المرجع نفسه، الصفحة ٩.

١٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل، على النحو المبين في تقريره، استعراض مستوى أفراد البعثة وتعديل التنفيذ العملي للولاية، وأن يقدم التقارير في هذا الشأن حسب الاقتضاء؛

١٨ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن الحالة في ليبيريا قبل ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥؛

١٩ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

وقالت ممثلة الولايات المتحدة، متحدثة بعد التصويت، إن حكومة بلدها تؤيد تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، بالرغم من شعورها العميق بخيبة الأمل إزاء عدم إحراز البعثة التقدم المنشود. بيد أنها شددت على أنه ما لم يتحقق، بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر، وقف إطلاق نار حقيقي وتنصيب مجلس الدولة الجديد وتولية السلطة الحقيقية، والتزام جميع الفصائل التزاماً جاداً بنزع السلاح وفض الاشتباك بين القوات ووضع جدول زمني محدد لباقي بنود عملية السلام، فإن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا ستنتهي^{٩٢}. وقد أيد وجهة النظر هذه ممثلاً فرنسا والاتحاد الروسي^{٩٣}.

وأيد ممثلاً إيطاليا وألمانيا وجهة نظر الأمين العام المتمثلة في أنه ما لم تسمح الظروف في ليبيريا لبعثة مراقبي الأمم المتحدة بالاضطلاع بولايتها^{٩٤} فإنها ينبغي تحويلها إلى بعثة للمساعي الحميدة.

المقرر المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (الجلسة ٣٥٧٧): القرار ١٠١٤ (١٩٩٥)

في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وعملاً بالقرار ١٠٠١ (١٩٩٥)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريره المرحلي الثاني عشر عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا^{٩٥}. وأفاد الأمين العام في التقرير بحدوث بعض التطورات الإيجابية على الجبهة السياسية، وبتحسن آفاق السلام بشكل قد يكون أفضل مما كان عليه الحال في أي وقت مضى منذ اندلاع الحرب الأهلية. وكان رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد دعا إلى عقد اجتماع للفصائل في أبوجا، في الفترة من ١٦ إلى ١٩ آب/أغسطس، تتوج بتوقيع "اتفاق أبوجا". ويعدّل اتفاق أبوجا ويكمل اتفاقي كوتونو وأكوسومبو حسبما أوضحتها في ما بعد اتفاقات أكرا. ومن بين الأمور التي نص عليها الاتفاق وما أسفر عنه إقرار وقف لإطلاق النار في ٢٦ آب/أغسطس وإنشاء مجلس دولة جديد في ١ أيلول/سبتمبر. وحسب التقارير التي تلقاها الأمين العام، تتمتع الحكومة الانتقالية الجديدة بالتأييد الكامل من جميع الزعماء

بمهامهما كل على حدة بمزيد من الفعالية، فضلاً عن النظر في الجوانب الأخرى لبناء السلم في ليبيريا بعد انتهاء الصراع؛

٧ - بحث وزراء لجنة التسعة المعنية بليبيريا التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على أن يدعوا، على النحو الذي أذن به رؤساء دولهم وحكوماتهم في اجتماع قمة أبوجا المعقود في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٥، إلى عقد اجتماع جديد للأطراف الليبيرية والزعماء السياسيين الليبيريين في أقرب وقت ممكن بغية حل المسائل المعلقة من التسوية السياسية حلاً نهائياً؛

٨ - بحث الدول الأعضاء على أن تقدم، في غضون ذلك، دعماً إضافياً، إلى عملية السلم في ليبيريا عن طريق المساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبيريا، وتوفير المساعدة المالية والسوقية وغيرها من أشكال المساعدة دعماً للقوات المشتركة في فريق الرصد بغية تمكينه من الانتشار والاضطلاع بولايته على الوجه التام، وبخاصة في ما يتعلق بتجميع الفصائل الليبيرية ونزع سلاحها؛

٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل في هذا الصدد بذل جهوده الرامية إلى الحصول على موارد مالية وسوقية من الدول الأعضاء، ويحث الدول التي تعهدت بتقديم المساعدة على الوفاء بالتزاماتها؛

١٠ - يذكّر جميع الدول بالتزاماتها بأن تتقيد بدقة بالخطر المفروض على توريد جميع الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيريا بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢) وعرض جميع حالات انتهاك حظر توريد الأسلحة على اللجنة المشأة عملاً بالقرار ٩٨٥ (١٩٩٥)؛

١١ - يؤكد من جديد ضرورة استمرار فريق الرصد والبعثة في التعاون في وفاء كل منهما بولايته، وتحقيقاً لهذه الغاية بحث فريق الرصد على زيادة تعاونه مع البعثة على جميع المستويات لتمكينها من الوفاء بولايتها؛

١٢ - بحث فريق الرصد على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير الأمن لمراقبي البعثة والموظفين المدنيين وفقاً للاتفاق المتعلق بأدوار ومسؤوليات كل من البعثة وفريق الرصد في إطار تنفيذ اتفاق كوتونو (S/26272)؛

١٣ - يطلب مرة أخرى بأن تحترم جميع الفصائل في ليبيريا بدقة مركز أفراد فريق الرصد والبعثة، فضلاً عن المنظمات والوكالات التي تقوم بإيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع أرجاء ليبيريا، ويطلب كذلك أن تيسر تلك الفصائل عمليات إيصال المساعدة وأن تلتزم بدقة بقواعد القانون الإنساني الدولي المنطبقة؛

١٤ - يثني على الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية في تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة، ولا سيما جهود البلدان المجاورة في مساعدة اللاجئين الليبيريين؛

١٥ - بحث منظمة الوحدة الأفريقية على مواصلة تعاونها مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تشجيع قضية السلم في ليبيريا؛

١٦ - يعرب عن تقديره للأمين العام وممثله الخاص لما يبذلانه من جهود لا تكل من أجل إحلال السلم وتحقيق المصالحة في ليبيريا؛

^{٩٢} المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

^{٩٣} المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ إلى ١٤.

^{٩٤} المرجع نفسه، الصفحة ١٤ والصفحتان ١٧ و ١٨.

^{٩٥} S/1995/781.

رسالة مؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيجيريا^{٩٨}، يجيل بها نص اتفاق أبوجا، ورسالة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل غانا^{٩٩}، يجيل بها نص رسالة مؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية غانا، ومرفق بها أيضاً نص اتفاق أبوجا.

وقال ممثل غانا إنّه بعد عدّة بدايات خاطئة وجوانب فشل، فإنّ الحرب الأهلية الليبرية تضع أوزارها أخيراً. وقد تحملت دول المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا، وهي الدول التي تمر هي نفسها بضيق اقتصادي شديد، عبئاً هائلاً في محاولتها احتواء الحرب الأهلية الليبرية. وكانت نيجيريا وغانا بوجه خاص تشعان باضطرابهما إلى تقديم تضحيات كبرى لإيجاد حل للحالة الليبرية، وهما منهكتان الآن. ويجب على الأمم المتحدة أن تقوم بواجبها الصحيح في حشد الموارد المالية والمادية اللازمة لتحويل الأمل في إحلال سلم دائم وحياة مدنية منتظمة في ليبيا إلى حقيقة. ويجب على المجتمع الدولي إذن أن يضطلع بمسؤوليته تجاه ليبيا. ومن الحاسم أن يمدّد مجلس الأمن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا، ولكن في ما يتجاوز ذلك هناك واجب المجلس الإضافي المتمثل في تأييد أيّة تدابير يقترحها الأمين العام من أجل الحصول على الموارد اللازمة للمهام الماثلة. وتتضمن تلك المهام تعزيز قوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعزيزاً كبيراً لتمكين القوة من الوفاء بولايتها المتمثلة في وُزَع قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في جميع أنحاء ليبيا؛ وإحكام إغلاق جميع حدود ليبيا لكفالة عدم إدخال أي أسلحة أو ذخائر إلى ليبيا؛ ووضع المحاربين التابعين لجميع الفصائل في مخيمات وتجريدتهم من السلاح؛ وإقامة نقاط تفتيش على الطرق لمراقبة حركة الأسلحة والمساعدة في توجيه اللاجئين والمشردين في الداخل؛ والقيام بدوريات لبعث الثقة من أجل تهيئة جو يفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة. والمشاركون في معالجة الحالة في ليبيا يشرفون على تحقيق نصر كبير للمجتمع الدولي وعلى تحقيق الأمل الجسّد في الميثاق. وتناشد غانا أعضاء مجلس الأمن الوفاء بمسؤولياتهم^{١٠٠}.

وقال ممثل ليبيا إنّ اتفاق أبوجا يجري تنفيذه وهو ينطوي على آفاق أفضل من أي وقت مضى لإيجاد حل سليم نهائي للأزمة الليبرية. ودكّر بأن المجلس حدد في قراره ١٠٠١ (١٩٩٥) عدداً من الشروط لتمديد ولاية البعثة. ومنذئذ، تم تنصيب مجلس الدولة وتعيين مجلس الوزراء، وهو يحكم حالياً البلد. ولا يزال وقف إطلاق النار سارياً بشكل عام. وفي ظل هذه الخلفية، فإنّ الليبريين يحدوهم الأمل أكثر من أي وقت مضى في إمكانية إحلال سلم دائم. وتضع الحكومة

السياسيين الرئيسيين في ليبيا. وأفادت التقارير أيضاً بأن الأطراف قد شرعت في عملية فض الاشتباك بين قواتها. وعلاوة على ذلك، قامت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية على مدار الأشهر القليلة الماضية بتنسيق سياساتها تجاه ليبيا تنسيقاً فعّالاً. واجتمع ممثلوها بزعماء الفصائل في مناسبات عديدة لتسهيل التوصل إلى إبرام اتفاق نهائي، وبدا أنّه ظهرت روح جديدة من التعاون بين الأطراف الليبرية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وأشار الأمين العام إلى أن نجاح عملية السلام في ليبيا يعتمد أساساً على توفّر حُسن النية لدى الأطراف الليبرية، إلّا أن هناك عدّة عناصر حاسمة في تلك العملية تتطلب المشاركة والدعم الكاملين من المجتمع الدولي. ومن بين هذه العناصر تسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية، وتقديم المساعدة التقنية والسوقية إلى الشرطة الوطنية.

وذكر الأمين العام أنه يعتزم أن يتشاور مع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن إمكانية عقد مؤتمر إعلان التبرعات للبيبريا، من أجل تدبير الموارد المطلوبة لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية والاحتياجات الأخرى اللازمة لتقديم عملية السلام في ليبيا. وقال إنّه يزمع أيضاً إيفاد بعثة إلى ليبيا لتقييم الاحتياجات في ضوء تطور تنفيذ اتفاق أبوجا. وأضاف أنّه يعتزم أيضاً إيفاد ٤٢ مراقباً عسكرياً إضافياً إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا، حتى تتمكن البعثة من الاضطلاع بمسؤولياتها في رصد وقف إطلاق النار وفض اشتباك القوات. وفي الوقت نفسه، ستواصل البعثة العمل مع فريق المراقبين العسكريين من أجل التوصل إلى مفهوم مشترك للعمليات، يُعرض بعدئذ على مجلس الأمن للنظر فيه. وأوصى بأن ينظر المجلس في تمديد ولاية البعثة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ووفقاً لاتفاق أبوجا، فإنّه يتعين على الأطراف خلال تلك الفترة ألاّ تدخّر جهداً من أجل إنجاز فض الاشتباك بين قواتها وتجميعها ونزع سلاحها وتسريحها. وإذا أخفقت الأطراف في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق في أي وقت من الأوقات، فلن يتردد في دعوة مجلس الأمن لإعادة النظر في مشاركة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا.

وفي الجلسة ٣٥٧٧، المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي غانا وليبيريا، بناءً على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهما الحق في التصويت. ووجّه الرئيس (إيطاليا) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أعدّ في سياق مشاورات المجلس السابقة^{٩٦}، وتلا تنقيحاً أدخل على مشروع القرار^{٩٧}. ووجّه أيضاً انتباههم إلى

^{٩٨} S/1995/742.

^{٩٩} S/1995/756.

^{١٠٠} S/PV.3577، الصفحات ٤ إلى ٦.

^{٩٦} S/1995/790.

^{٩٧} انظر S/PV.3577.

الأمين العام عن صواب أنه في حين أنّ نجاح عملية السلام في ليبيريا يعتمد أساساً على توفّر حُسن النية لدى الأطراف الليبرية، إلا أن هناك عدّة عناصر حاسمة في تلك العملية تتطلب المشاركة الكاملة من المجتمع الدولي. وتشمل هذه العناصر نزع السلاح وتسريح المقاتلين، وإعادة إدماج مقاتلين يقدر عددهم من ٥٠.٠٠٠ إلى ٦٠.٠٠٠ في الحياة المدنية، وتقديم المساعدة لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وهناك حاجة للقيام بالمزيد في سبيل دعم فريق الرصد. ويأمل وفد بلده أن يرى النور وشيكاً اقتراح الأمين العام عقد مؤتمر لإعلان التبرعات لليبيريا من أجل جمع الموارد التي يحتاجها الفريق، ويناشد وفد بلده المجتمع الدولي أن يستجيب بسخاء. ويسر وفد بلده أن يوافق على توصية الأمين العام بتجديد ولاية البعثة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، ولكن الوفد كان يأمل أن يبدي المجلس التزاماً بالعمل على استعادة البعثة لقوتها الكاملة كتعبير حازم عن الدعم السياسي وعن دعم المجلس لعملية السلام الليبرية. وأشار إلى أنّ نيجيريا تتطلع إلى توصيات الأمين العام المتعلقة بمفهوم جديد لعمليات البعثة، بما في ذلك علاقتها بفريق الرصد^{١٠٢}.

وقال ممثل الصين إنّ وفد بلده يرى أن عملية السلام في ليبيريا أثبتت أن زخم السلام لا يتوافر إلا عندما تبدي الأطراف المعنية الإرادة الطيبة لتحقيق تسوية سياسية. ففي صراعات في بعض المناطق، وخاصة الصراعات بين أطراف مختلفة داخل بلد، لا يمكن تحقيق السلام بالوسائل الإلزامية ولا يمكن فرض السلام من الخارج. ويرى وفد بلده أيضاً أن المشاركة النشطة من جانب المجتمع الدولي، وخاصة المنظمات الإقليمية، في أنشطة الوساطة وحفظ السلام، قد بسّرت أيضاً عملية السلام في ليبيريا^{١٠٣}.

وبعد ذلك طُرح للتصويت مشروع القرار، بصيغته المنقّحة شفويّاً في شكله المؤقت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠١٤ (١٩٩٥)، وفي ما يلي نصه:

إنّ مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في ليبيريا، وبخاصة القرار ١٠٠١ (١٩٩٥) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا؛

وإذ يرحب باتفاق أبوجا الذي وقعته مؤخراً الأطراف الليبرية في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥، والذي يعدّل ويكتمل اتفاق كوتونو واتفاق أكوسومبو على النحو الذي وضّحه بعد ذلك اتفاق أكرا،

استراتيجيات لبدء إنعاش الاقتصاد، وهي تحاول تلبية احتياجات السكان الغذائية والصحية، وإعادة فتح المدارس في المناطق التي أصبح من الممكن الوصول إليها والتي تقع تحت سيطرتها، وإعادة توفير الطاقة الكهربائية ومياه الشرب والمرافق الاجتماعية الأخرى للعاصمة. وتجري أيضاً مناقشات حول المسألة الجوهرية المتعلقة بإعادة دمج المقاتلين السابقين في المجتمع المدني. ولكن لا يمكن بذل هذه الجهود كلها إلا في جو من السلم والأمن المستدامين. وهكذا، تُنسّق الحكومة عملها مع فريق رصد إطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا كيما تنفذ، في التوقيت المناسب، العنصرين الحاسمين المتمثلين في نزع سلاح المحاربين وتسريحهم، على النحو المنصوص عليه في جميع الاتفاقات ذات الصلة. ويضم وفد بلده صوته إلى النداء الداعي إلى تزويد فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالموارد الإضافية وغير ذلك من الدعم السوقي حتى يتمكن من الاضطلاع بولايته. ولقد تحملت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عبئاً كبيراً لمدة خمسة أعوام لكي تحافظ على وجودها في ليبيريا. وتماشياً مع المادة ٥٢ من الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، التي تشجع دور الترتيبات الإقليمية في سبيل المحافظة على السلم والأمن الدوليين، أكمل مجلس الأمن، بإنشاء وإيفاد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد أدى اشتراك بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا في عملية السلام إلى بعث الثقة لدى الليبريين في أن المجتمع الدولي يؤيد رغبتهم في استعادة السلام وعودة الأمور إلى نصابها في ليبيريا. وكذلك تأمل ليبيريا حكومة وشعباً أن توفّر الأمم المتحدة دعماً مالياً أكبر مما هو متاح الآن لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وذلك لأنّ التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، عندما تنقل السلطة في ليبيريا حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية، سيدوّن بالفعل في سجلات المنظمة بوصفه قصة نجاح فريدة، يمكن تطبيق الدروس المستفادة منها على نزاعات أخرى في العالم^{١٠٤}.

وقال ممثل نيجيريا، متحدثاً قبل التصويت، إنّ ثمة تقدماً في البحث عن السلام في ليبيريا قد تحقق عقب الإبرام الناجح لاتفاق أبوجا. غير أن وفد بلده يدرك أن الاختبار الحقيقي للالتزام الجديد بالسلام يكمن في استعداد الأطراف الليبرية لتنفيذ الجوانب الرئيسية من الاتفاق، وخاصة فض اشتباك القوات، والتجميع في معسكرات، ونزع السلاح، كما ترد في الجدول الزمني المنقّح. ولقد أدى قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دورهم، وقامت الأطراف الليبرية بما طالباها به مجلس الأمن. وهي تنتظر الآن لكن تعرف ما سيفعله المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، من أجل مساعدة الأطراف الليبرية في تنفيذ جميع اتفاقاتها ولدعم فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولقد لاحظ

^{١٠٢} المرجع نفسه، الصفحات ٦ إلى ٨.

^{١٠٣} المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

^{١٠٤} المرجع نفسه، الصفحات ٦ إلى ٨.

ويرحب عن عزمه استعراض توصيات الأمين العام والاستجابة لها بصورة عاجلة؛

٥ - يبحث الدول الأعضاء على أن تقدم دعماً إضافياً إلى عملية السلم في ليبيريا عن طريق المساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبيريا، ويطلب في هذا الخصوص إلى الدول التي تعهدت بتقديم المساعدة الوفاء بالتزاماتها؛

٦ - يبحث أيضاً جميع الدول الأعضاء على توفير المساعدة المالية والسوقية وغيرها من أشكال المساعدة دعماً لفريق الرصد بغية تمكينه من الاضطلاع بولايته، وخاصة في ما يتعلق بتجميع الفصائل الليبيرية ونزع سلاحها؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل في هذا الصدد بذل جهوده الرامية إلى الحصول على موارد مالية وسوقية من الدول الأعضاء، ويرحب بما يتتوهم من القيام، بالتشاور مع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بعقد مؤتمر لإعلان التبرعات لليبيريا في أسرع وقت ممكن لجمع الموارد التي يحتاجها فريق الرصد وغيرها من الاحتياجات الحاسمة اللازمة للهنوز بعملية السلم في ليبيريا؛

٨ - يرحب بعزم الأمين العام على إيفاد بعثة إلى ليبيريا للتشاور مع الزعماء الليبيريين وغيرهم من الأطراف المعنية بشأن الشروط التي ينطوي عليها تطور تنفيذ اتفاق أبوجا، ويتطلع إلى تلقي تقريره عن نتائج البعثة وتوصياتها؛

٩ - يشجع الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان الأفريقية، على النظر في توفير قوات لتوسيع فريق الرصد؛

١٠ - يؤكد أن استمرار الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لعملية السلم في ليبيريا، بما في ذلك استمرار اشتراك البعثة، يتوقف على استمرار التزام الأطراف الليبيرية بتسوية خلافاتها بالوسائل السلمية وتحقيق المصالحة الوطنية؛

١١ - يذكّر جميع الدول بالتزاماتها بأن تمتثل بدقة للحظر المفروض على توريد جميع الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيريا بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، وأن تعرض جميع حالات انتهاك حظر توريد الأسلحة على لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٩٨٥ (١٩٩٥)؛

١٢ - يطلب من فريق الرصد اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير الأمن لمراقبي البعثة والموظفين المدنيين، وفقاً للاتفاق المتعلق بأدوار ومسؤوليات كل من البعثة وفريق الرصد في إطار تنفيذ اتفاق كوتونو؛

١٣ - يطلب مرة أخرى بالاحترام التام من جانب جميع الفصائل في ليبيريا لمركز أفراد فريق الرصد والبعثة فضلاً عن المنظمات والوكالات التي تقوم بإبصال المساعدة الإنسانية إلى جميع أرجاء ليبيريا، ويطلب كذلك بأن تيسر تلك الفصائل عمليات إبصال المساعدة هذه وأن تلتزم بدقة بقواعد القانون الإنساني الدولي السارية؛

وإذ يرحب أيضاً بتنصيب مجلس دولة جديد، وإعادة إقرار وقف شامل وفعل لإطلاق النار، وبدء فض اشتباك القوات، والاتفاق بشأن جدول زمني ومخطط جديدين لتنفيذ جميع أوجه الاتفاق الأخرى،

وإذ يثني على الدور الإيجابي الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في جهودها المستمرة من أجل إعادة إحلال السلم والأمن والاستقرار في ليبيريا،

وإذ يثني على وجه الخصوص على جهود حكومتي نيجيريا وغانا، بوصفهما الحكومة المضيفة والحكومة التي اضطلعت برئاسة اجتماع أبوجا على التوالي، وأسهمت إسهاماً كبيراً في التوصل إلى اتفاق أبوجا في ما بين الأطراف الليبيرية،

وإذ يلاحظ أن الأطراف الليبيرية قد أحرزت بهذه التطورات الإيجابية تقدماً كبيراً نحو حل النزاع بالوسائل السلمية،

وإذ يشدد على ضرورة قيام جميع الأطراف الليبيرية بشكل كامل باحترام وتنفيذ جميع الاتفاقات والالتزامات التي دخلت فيها، وخاصة في ما يتعلق بالإبقاء على وقف إطلاق النار، ونزع سلاح المقاتلين وتسريحهم، والمصالحة الوطنية،

وإذ يشدد مرة أخرى على أن شعب ليبيريا يتحمل المسؤولية في النهاية عن تحقيق السلم والمصالحة الوطنية،

وإذ يعرب عن تقديره للدول الأفريقية التي أسهمت ولا تزال تسهم بقوات في فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا،

وإذ يثني على الدول الأعضاء التي قدمت المساعدة لدعم عملية السلم، بما في ذلك تقديم التبرعات إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبيريا،

وإذ يلاحظ أنه بتوقيع اتفاق أبوجا ستلزم موارد إضافية من القوات والمعدات والدعم بالسوقيات لفريق الرصد حتى يتمكن من الانتشار في جميع أنحاء البلد للإشراف على تنفيذ الأوجه المختلفة للاتفاق، ولا سيما عملية نزع السلاح والتسريح،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥؛

٢ - يقر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا لغاية ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦؛

٣ - يرحب بعزم الأمين العام على القيام فوراً بزيادة عدد المراقبين العسكريين بمقدار اثنين وأربعين مراقباً لرصد وقف إطلاق النار وفض اشتباك القوات، ويرى أن تستند أي زيادة أخرى إلى التقدم المحرز في الواقع في تنفيذ اتفاق السلم؛

٤ - يرحب أيضاً بعزم الأمين العام القيام، قبل نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، بتقديم توصيات، لكي ينظر فيها المجلس، عن مفهوم العمليات الجديد للبعثة، والذي ينبغي أن يتضمن، في جملة أمور، اتخاذ التدابير الكفيلة بتعزيز العلاقة بين البعثة وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجوانب نزع السلاح والتسريح، وبشأن الموارد التي ستحتاج إليها البعثة للاضطلاع بمهامها بكفاءة،

في أبوجا. وقال إنَّ وفد بلده ينتظر أيضاً باهتمام التقرير الذي سيقدمه الأمين العام إلى المجلس بشأن المفهوم الجديد لعمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، ولا سيما في سياق تعزيز العلاقة بين البعثة وفريق رصد وقف إطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويتعلق انخراط الأمم المتحدة أيضاً بالجوانب الإنسانية، وينبغي أن يمتد إلى المجال الاقتصادي. وينبغي لتنفيذ اتفاق السلم أن يرافقه انخراط أكبر من قِبل مؤسسات مالية دولية يمكن أن تكون مساعداً حاسماً في تنفيذ تسريح القوات، الذي تعتمد عليه استعادة السلم.^{١٠٥}

ورحب ممثل المملكة المتحدة بقرار الزيادة الفورية لعدد المراقبين العسكريين في البعثة. وقال إنَّ وفد بلده يأمل أن يتم وُزْعهم في أقرب وقت ممكن، كما يتطلع إلى عرض الأمين العام لمفهوم جديد لعمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في ليبيريا. وسيمثل تحسين التعاون بين البعثة وفريق رصد وقف إطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإضفاء الفعالية على التعاون بينهما مفتاح النجاح في المهمتين. وبينما تقع المسؤولية الأولى عن إعادة تعمير البلد على عاتق الشعب الليبيري، فإنَّ على المجتمع الدولي دوراً هاماً يجب أن يقوم به.^{١٠٦}

وذكر ممثل رواندا أن وفد بلده على اقتناع بأنه لم يكن من الممكن للأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، وضع حد للنزاع في المنطقة من غير مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية. وهذا هو السبب الذي يدفع إلى التوصية بالتعاون بين مجلس الأمن والأمانة العامة والمنظمات الإقليمية الأفريقية. وقال إنَّه لا يمكن الحديث عن السلام في ليبيريا بدون الحديث عن التنمية أيضاً. فتسريح عشرات الآلاف من المتحاربين، بمن فيهم الأطفال، يتطلب مجهوداً اقتصادياً جباراً حتى يتيسر إشراك تلك القوى النشطة في الاقتصاد وكفالة التعليم للأطفال. وينبغي أن يوفر المجتمع الدولي الأموال اللازمة لهذا التسريح حتى لا يُجند من جديد الأفراد الذين سُرحوا. ودعت رواندا أيضاً إلى تقديم الدعم المالي لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حتى يتمكن من المحافظة على السلم في جميع أنحاء البلد، وكفالة الاحترام لاتفاق أبوجا، والعمل الصحيح لمجلس الدولة الجديد.^{١٠٧}

المقرر المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (الجلسة ٣٥٩٢):

القرار ١٠٢٠ (١٩٩٥)

في يومي ٢٣ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وعملاً بالقرار ١٠١٤ (١٩٩٥)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريره المرحلي الثالث

١٤ - يثني على الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، بما فيها البلدان المجاورة، والمنظمات الإنسانية في تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة إلى اللاجئين الليبيريين، ويطلب إليها زيادة الجهود التي تبذلها بالفعل لمعالجة العودة الطوعية والعاجلة للاجئين الموجودين في بلدانهم وغير ذلك من جوانب المساعدة الإنسانية؛

١٥ - يشجع منظمة الوحدة الأفريقية على مواصلة تعاونها المتعلق ببناء السلم بعد انتهاء الصراع مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تشجيع قضية السلم في ليبيريا؛

١٦ - يعرب عن تقديره للأمين العام وممثله الخاص وجميع أفراد البعثة لما يبذلونه من جهود لا تكل من أجل إحلال السلم وتحقيق المصالحة في ليبيريا؛

١٧ - يقرر إبقاء المسألة قيد النظر.

وتحدثت ممثلة الولايات المتحدة بعد التصويت فقالت إنَّ اتخاذ القرار الذي جرى التصويت عليه للتو، القاضي بتجديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، يمثلبادرة على اعتراف المجلس بأنَّ الفصائل المتحاربة في ليبيريا قد اتخذت الخطوات الهامة اللازمة لإعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح. وبدون ذلك، ما كان يمكن للولايات المتحدة أن تؤيد زيادة الدعم لبعثة الأمم المتحدة في ذلك الوقت. ولكن الشوط الذي ينبغي قطعه ما زال طويلاً. ويحث وفد بلدها الحكومة الانتقالية الليبيرية على أن تبني على الخطوات التي سبق اتخاذها حتى يُكتب الدوام للسلام الذي تحقق حتى الآن. ويجب تنفيذ الحظر الذي أعلنه مجلس الأمن على توريد الأسلحة تنفيذاً دقيقاً. وعلى الفصائل الليبيرية والشعب الليبيري أن يضعوا في اعتبارهم، كما يؤكد القرار من جديد، أن استمرار الدعم الدولي، بما في ذلك استمرار اشتراك بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا يتوقف على إبدائهم بالأفعال، التزامهم بحسم خلافاتهم سلمياً. وقبل كل شيء، يتعين على جميع الأطراف أن تتقيد بتقيده صارماً بوقف إطلاق النار. وستكون ليبيريا بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي المستمرة حتى تنسج من جديد النسيج الاجتماعي والمؤسسي لمجتمعها. ولا يؤيد القرار توصيات الأمين العام المباشرة فحسب، بل يُرسي أيضاً الأسس لمزيد من التغييرات والتحسينات لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وعلاقتها بفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقالت إنَّ وفد بلدها يتطلع إلى التقرير الذي سيقدمه الأمين العام في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، ويرى أنه من السابق لأوانه إجراء مزيد من التغييرات، وبخاصة في عدد مراقبي الأمم المتحدة، إلى أن تتاح للمجلس فرصة استعراض تلك التوصيات.^{١٠٤}

وأيد ممثل فرنسا زيادة عدد مراقبي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا لكفالة رصد التقيد بالالتزامات التي تعهدت بها الفصائل الليبيرية

^{١٠٥} المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

^{١٠٦} المرجع نفسه، الصفحتان ١٧ و ١٨.

^{١٠٧} المرجع نفسه، الصفحتان ١٨ و ١٩.

^{١٠٤} المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

انتباه المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد خلال مشاورات المجلس السابقة^{١١١}.

وذكر ممثل ليبيريا أنه للمرة الأولى منذ بدء الصراع الليبيري في ١٩٨٩، اضطلع زعماء الفصائل أنفسهم بمسؤولية إدارة شؤون الحكومة وذلك بالعمل كأعضاء في مجلس الدولة. وتعهدت القيادة الجديدة علناً بالالتزام التام بعملية السلام، وأعلنت أن ذلك لا رجعة فيه. ولعن كانت الأفعال وليس الأقوال هي التي ستقرر النتيجة في نهاية المطاف، فإنَّ وفد بلده يؤمن بإخلاص الزعماء الليبيين. ويعتقد وفد بلده اعتقاداً راسخاً بأن دعم المجتمع الدولي أمر لا غنى عنه. ويؤيد وفد بلده تقرير الأمين العام، الذي يؤكد من جديد على الحاجة الماسة للدعم الدولي من أجل مساعدة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لكي يفي تماماً بولايته، وتوفير المساعدة الإنسانية، وإعادة اللاجئين وتوطينهم، وتسريح المتحاربين وإعادة إدماجهم في المجتمع المدني، وتقديم المساعدة لهيئة تطبيق القانون وهيئة القضائية والعملية الانتخابية. وتوصيات الأمين العام بشأن مفهوم العمليات الجديد لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا تلقى التأييد التام من جانب وفد بلده، الذي يرى أن تنفيذ الولاية الجديدة سيكفل زيادة التنسيق بين البعثة وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية^{١١٢}.

وقال ممثل نيجيريا، متكلماً قبل التصويت، إنَّه في حين تقع على عاتق الأطراف الليبرية المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ اتفاقات السلام، تتطلب المرحلة الحرجة لنزع السلاح وتسريح المقاتلين مساعدة ودعم فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وجميع زعماء المنطقة. وفي هذا الصدد، قررت نيجيريا زيادة عدد جنودها في فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأنفقت أموالاً إضافية لشراء معدات حيوية لفريق الرصد. بيد أنه أشار إلى أنَّ الجهود المبذولة على صعيد المنطقة ينبغي أن تتممها جهود المجتمع الدولي لتزويد فريق الرصد بالدعم السوقي والمساعدة في النقل ومعدات الاتصالات والوقود حتى يتمكن من أداء مهامه بفعالية. وقال إنَّ وفد بلده يؤيد التعديل المقترح إدخاله على ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا حيث إنَّ من شأنه تعزيز قدرة البعثة على أن تتمم على نحو فعال جهود فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عملية السلام^{١١٣}.

وذكر ممثل بوتسوانا أنَّ فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يضطلع بدور هام جداً في تنفيذ وقف إطلاق النار ونزع سلاح المقاتلين وتسريحهم. وأشار إلى الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار، فقال إنَّ الوقت قد حان لكي يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته

عشر عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا^{١١٤}. وأفاد الأمين العام في التقرير أنه في الفترة من ١٩ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر، سافر الفريق التقني إلى ليبيريا للالتقاء بالأطراف الليبرية، ثم أجرى مشاورات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أكرا يومي ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وقد سلَّمت الحكومة الانتقالية بأنها تتحمل مسؤولية تنفيذ اتفاق أبوجا تنفيذاً فعَّالاً، بما في ذلك نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم. كما أعربت عن رغبتها في العمل بصورة وثيقة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا والمجتمع الدولي في سبيل تنفيذ الاتفاق. ووفقاً لاتفاقات السلام، تواصل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الاضطلاع بالدور الرئيسي في عملية السلام في ليبيريا، بينما يتولى فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية المسؤولية الأساسية عن مساعدة الحكومة الانتقالية في تنفيذ الأحكام العسكرية الواردة في الاتفاقات. وفي ما يتعلق بالبعثة، أوصى الأمين العام بأن تستمر في الاضطلاع بولاية مراقبة ورصد تنفيذ اتفاقات السلام، مع إدخال بعض التعديلات عليها^{١١٥}. كما تقدَّم بتوصيات تتعلق بمفهوم العمليات الجديد للبعثة^{١١٦}. ويتطلب المفهوم الجديد ١٦٠ مراقباً عسكرياً. وكان فريق الرصد يقدر أنه سيحتاج إلى قوات إضافية تصل إلى ٧٣١ إلى ٤ فرداً لتنفيذ مفهومه للعمليات. وذكر الأمين العام بأنَّه أشار إلى أنَّه لن يكون بمقدور البعثة الاضطلاع بولايتها إلا إذا توافرت لفريق الرصد الموارد الكافية للنهوض بمسؤولياته. ولذلك، فإنَّه ينوي عقد مؤتمر عن المساعدة المقدمة إلى ليبيريا يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر في نيويورك.

وفي استنتاجاته، أعرب الأمين العام عن القلق إزاء الأنباء التي وردت مؤخراً عن انتهاكات لوقف إطلاق النار، وإزاء التأخيرات التي سببتها هذه الحوادث لعملية فض الاشتباك. وحث الحكومة الانتقالية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع وقوع حوادث أخرى وللحفاظ على زخم عملية السلام.

وفي الجلسة ٣٥٩٢، المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله التقرير المرحلي الثالث عشر المقدم من الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل ليبيريا، بناءً على رغبته، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجَّه الرئيس (عمان)

^{١١٤} Add.1 و S/1995/881.

^{١١٥} ترد هذه التوصيات في الفقرة ٢٣ من التقرير. وتم بعد ذلك تأييدها وإيرادها في الفقرة ٢ من القرار ١٠٢٠ (١٩٩٥).

^{١١٦} ترد هذه التوصيات في الفقرات ٢٤ إلى ٣٤ من التقرير. وتم بعد ذلك الترحيب بها، وإن لم يتم إيرادها، في الفقرة ٤ من القرار ١٠٢٠ (١٩٩٥).

^{١١١} S/1995/923.

^{١١٢} S/PV.3592، الصفحتان ٢ و ٣.

^{١١٣} المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.

وإذ يعرب عن قلقه إزاء حدوث انتهاكات لوقف إطلاق النار وتأخيرات في عملية فض الاشتباك بين القوات،
وإذ يعرب عن تقديره للدول الأفريقية التي أسهمت ولا تزال تسهم بقوات في فريق الرصد،
وإذ يثني على الدول الأعضاء التي قدّمت المساعدة دعماً لعملية السلم بما في ذلك تقديم التبرعات إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبيريا،
١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥؛
٢ - يقرر تعديل ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا بحيث تحدد على النحو التالي:

(أ) بذل مساعيها الحميدة لدعم جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والحكومة الانتقالية الوطنية في ليبيريا من أجل تنفيذ اتفاقات السلم والتعاون معهما لهذا الغرض؛
(ب) التحقيق في جميع ادعاءات انتهاك وقف إطلاق النار التي تبليغ إلى لجنة انتهاكات وقف إطلاق النار، والتوصية بالتدابير اللازمة لمنع تكرار مثل هذه الانتهاكات وموافاة الأمين العام بتقارير بناءً على ذلك؛
(ج) رصد الامتثال للأحكام العسكرية الأخرى لاتفاقات السلم، بما في ذلك فض الاشتباك بين القوات ونزع السلاح والتقييد بحظر الأسلحة، والتحقق من تطبيقها بطريقة غير متحيزة؛
(د) تقديم المساعدة، حسب الاقتضاء، في الحفاظ على مواقع التجميع التي اتفق عليها كل من فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والحكومة الانتقالية والفصائل، وفي تنفيذ برنامج لتسريح المحاربين، بالتعاون مع الحكومة الانتقالية والوكالات المانحة والمنظمات غير الحكومية؛
(هـ) تقديم الدعم، حسب الاقتضاء، لأنشطة المساعدة الإنسانية؛
(و) التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها إلى الأمين العام، وتقديم المساعدة، حسب الاقتضاء للجماعات المحلية لحقوق الإنسان في جمع التبرعات للتدريب والدعم السوقي؛
(ز) مراقبة عملية الانتخاب والتحقق منها، بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية التي ستجرى وفقاً لأحكام اتفاقات السلم؛

٣ - يقرر أن يكون الحد الأقصى لعدد المراقبين العسكريين مائة وستين مراقباً؛

٤ - يرحب في هذا السياق بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن المفهوم الجديد لعمليات البعثة؛

في استعادة السلام في ليبيريا. وأعرب أيضاً عن اتفاقه مع الأمين العام في أنّ تسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في المجتمع أمر ضروري لنجاح عملية السلام. والأمم المتحدة مسؤولة عن ضمان عدم ضياع المكاسب المتحققة حتى الآن نتيجة الافتقار إلى الموارد اللازمة لعملية التسريح. وتؤيد بوتسوانا تأييداً كاملاً توفير الموارد اللازمة لعملية التسريح في إطار الميزانية المقررة، لأنها عملية هامة للغاية بحيث لا يمكن تركها للتبرعات التي قد لا تصل في الموعد المناسب. والفقرات الفرعية (أ) إلى (ز) من الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار تُحدّد بوضوح الولاية المعدّلة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، والنجاح في تنفيذ الولاية يتوقف إلى حد بعيد على تعاون الأطراف الليبيرية مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومع بعثة مراقبي الأمم المتحدة.^{١١٤}

وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن تأييد وفد بلده لتوصيات الأمين العام بتعديل ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا. وأشار إلى الالتزامات التي قطعتها حكومة بلده على نفسها في المؤتمر المعني بتقديم المساعدة إلى ليبيريا، وحث الآخرين على توفير المساعدة لفريق الرصد لتمكينه من الاضطلاع بولايته. فبدون توافر الموارد اللازمة، لن يتمكن الفريق من الاضطلاع بالمهام الموكلة إليه بموجب اتفاق أبوجا^{١١٥}.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٢٠ (١٩٩٥)، وفي ما يلي نصه:

إنّ مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في ليبيريا، وبخاصة القراران ٨٦٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ و ١٠١٤ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا،

وإذ يثني على الدور الإيجابي الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في جهودها المستمرة من أجل إعادة إحلال السلم والأمن والاستقرار في ليبيريا،

وإذ يركّز أهمية التعاون الكامل والتنسيق الوثيق بين البعثة وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنفيذ كل منهما لولايته،

وإذ يلاحظ التقدم الكبير الذي أحرزته الأطراف الليبيرية مؤخراً نحو حل النزاع بالوسائل السلمية، بما في ذلك إعادة قرار وقف إطلاق النار وتنصيب مجلس الدولة الجديد، وإبرام اتفاق بشأن جدول زمني لتنفيذ عملية السلم من وقف إطلاق النار حتى الانتخابات،

وإذ يلاحظ أيضاً أن الأطراف الليبيرية تبدو أكثر تصميماً من أي وقت مضى على اتخاذ خطوات ملموسة نحو استعادة السلم والاستقرار في بلدها،

^{١١٤} المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

^{١١٥} المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

١٦ - يؤكد أيضاً أهمية احترام حقوق الإنسان في ليبيا، وضرورة القيام فوراً بإصلاح نظام السجون في هذا البلد؛

١٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ تقريراً مرحلياً عن الحالة في ليبيا، بما في ذلك تنفيذ الولاية المعدلة للبعثة والمفهوم الجديد لعملياتها؛

١٨ - يعرب عن تقديره للأمين العام وممثله الخاص وجميع أفراد البعثة للجهود الدؤوبة التي يبذلونها من أجل إحلال السلم وتحقيق المصالحة في ليبيا؛

١٩ - يقرر إبقاء المسألة قيد النظر.

وتكلم ممثل فرنسا عقب التصويت، فقال إنّه لا بد من استيفاء عدّة شروط لضمان نجاح عملية السلام. فبادئ ذي بدء، لا يمكن أن يعود السلام إلّا إذا تقيدت الفصائل الليبرية بالكامل بالالتزامات التي تعهدت بها في أبوجا. ومن الضروري، ثانياً، أن تواصل الأمم المتحدة، جنباً إلى جنب مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، دعمها لإكمال عملية السلام. وقد صوّت الوفد الفرنسي لصالح القرار لأنه يوضح تقسيم المهام بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا بقصد تعزيز فعالية الأفراد في الميدان. وأخيراً، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعمه للعاملين من أجل السلام في ليبيا. وكان عقد المؤتمر المعني بتقديم المساعدة إلى ليبيا مبادرة هامة، ويأمل وفد فرنسا من الدول والمنظمات الدولية، ولا سيما المنظمات المالية الدولية، أن تظهر السخاء وتحمل المسؤولية لكي تمكّن، لا هذا البلد وحده بل تلك المنطقة الأفريقية كلها، من استرجاع حالة الاستقرار والسير في طريق التقدم^{١١٦}.

وقال ممثل الاتحاد الروسي إن القرار الذي أخذ لتوه هو تأكيد واضح لاستعداد المجتمع الدولي لتقديم الدعم، لا بالأقوال فحسب بل بالأفعال أيضاً، إلى الجهود التي تبذلها الأطراف الليبرية والدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا وفي منظمة الوحدة الأفريقية لوضع حد للحرب في ليبيا. ومما له أهمية خاصة عامل بناء الثقة بين المشتركين في عملية السلام. ويرى وفد بلده أن هناك أهمية بالغة للحكم الوارد في القرار بالتأكيد على الحاجة إلى إقامة صلات وثيقة وتعاون صادق بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أنشطة عملياتها على جميع المستويات. وهذا الإجراء سيدعم نجاح عملية السلام في ليبيا، والتجربة الإيجابية التي اكتسبت من خلال التعاون العملي بين الأمم المتحدة والمنظمة الإقليمية بغية صيانة السلم والأمن الدوليين

٥ - يطلب إلى جميع الأطراف الليبرية أن تحترم جميع الاتفاقات والالتزامات التي تعهدت بها وأن تنفذها تنفيذاً كاملاً وسريعاً وبخاصة في ما يتعلق بالحفاظ على وقف إطلاق النار ونزع السلاح وتسريح المحاربين والمصالحة الوطنية، واضعة في اعتبارها أنّ مسؤولية استعادة السلم والديمقراطية في ليبيا تقع أساساً على عاتق الأطراف التي وقّعت اتفاق أبوجا المؤرخ ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥؛

٦ - يحث الدول الأعضاء على أن تقدم دعماً إضافياً إلى عملية السلم في ليبيا بالتبرع لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبريا، ويشجع، في هذا الخصوص، الدول التي تعهدت بتقديم المساعدة على الوفاء بالتزاماتها؛

٧ - يحث أيضاً جميع الدول الأعضاء على تقديم المساعدة المالية والسوقية وغيرها من أشكال المساعدة دعماً لفريق الرصد لتمكينه من الاضطلاع بولايته، وبخاصة في ما يتعلق بتجميع الفصائل الليبرية ونزع أسلحتها؛

٨ - يرحب بالالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر تقدمت المساعدة إلى ليبيا الذي عُقد في نيويورك في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥؛

٩ - يؤكد مجدداً أنّ استمرار دعم المجتمع الدولي لعملية السلم في ليبيا مرهون باستمرار التزام الأطراف الليبرية بتحقيق المصالحة الوطنية بما يتسق مع عملية السلم؛

١٠ - يحث الحكومة الانتقالية على اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتجنب وقوع حوادث أخرى لانتهاكات وقف إطلاق النار وللمحافظة على زخم عملية السلم؛

١١ - يندد بجميع الدول بالتزاماتها بالتقييد الصارم بالحظر المفروض على توريد جميع الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيا بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢) وعرض جميع حالات انتهاك حظر توريد الأسلحة على لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٩٨٥ (١٩٩٥)؛

١٢ - يطلب من فريق الرصد اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير الأمن لمراقبي البعثة وموظفيها المدنيين، وفقاً للاتفاق المتعلق بأدوار ومسؤوليات كل من البعثة وفريق الرصد في تنفيذ اتفاق كوتونو والمفهوم الجديد للعمليات؛

١٣ - يؤكد ضرورة توثيق الاتصال وتعزيز التنسيق بين البعثة وفريق الرصد في ما يضطلعان به من أنشطة تنفيذية على جميع الصعد؛

١٤ - يطالب مرة أخرى جميع الفصائل في ليبيا بالاحترام التام لمركز أفراد فريق الرصد والبعثة فضلاً عن المنظمات والوكالات التي تقوم بإيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع أرجاء ليبيا، ويطلب كذلك بأن تيسر تلك الفصائل عمليات إيصال هذه المساعدة وأن تلتزم بدقة بقواعد القانون الإنساني الدولي السارية؛

١٥ - يؤكد ضرورة تحسين التنسيق في تنفيذ عملية إعادة اللاجئين إلى ديارهم وإعادة توطين المشردين داخلياً؛

الأول/ديسمبر فسيُفقد كثير من المتحاربين والمدنيين ثقتهم في عملية السلام^{١١٨}.

وذكر ممثل رواندا أن بلده يود أن يكرّر مرة أخرى نداءه إلى مجلس الأمن والأمانة العامة بالألّا تسوّى المشاكل الأفريقية إلّا من خلال المؤسسات الأفريقية وحدها، نظراً لأنّ الأثر سيكون أكبر والتكلفة أقل. ففي ضوء الحالة الاقتصادية التي تمر بها القارة الأفريقية، فإنّ منظمتها الإقليمية ودون الإقليمية لا تحتاج إلّا إلى الدعم المادي والمعنوي لكي تنجز على نحو أفضل المهام التي كلفتها بها الدول. ولا نستطيع أن نكفل السلام والاستقرار في الصومال ورواندا وليبيريا دون أن نكفل التنمية الاقتصادية في هذه البلدان، ولذلك فإنّ وفد بلده يدعو مجلس الأمن لأن يتخذ نهجاً مختلفاً. وأشار إلى أن إقامة "مشروع مارشال" للصومال ورواندا وليبيريا ليست أمراً ممكن التحقيق ومجدياً فحسب، ولكنه ضروري أيضاً، بل ولا غنى عنه لمساعدة هذه البلدان على الوقوف على أقدامها من جديد. وقد يؤثر إهمال أفريقيا تأثيراً سلبياً لا على البلدان الأفريقية وحدها، ولكن أيضاً على القارات المجاورة لها^{١١٩}.

^{١١٨} المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

^{١١٩} المرجع نفسه، الصفحات ١٥ إلى ١٧.

ستثبت فائدتها بالنسبة لعمليات حفظ السلام الأخرى كذلك^{١١٧}.

وقالت ممثلة الولايات المتحدة إنه وفقاً للمفهوم الجديد للعمليات، سيكون لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا دور رئيسي كما أنها ستتحمل مسؤولية مالية بالنسبة لعملية تسريح القوات. وتعتقد الولايات المتحدة أنّه يجب على الوكالات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تشترك في عملية السلام في أقرب وقت ممكن، لا لأنّ خبرتها ومواردها ستيسر العبء الملقى على عاتق بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا فحسب، بل لكي تكفل أيضاً تنفيذ العملية كلها، من نزع السلاح إلى تسريح القوات إلى إعادة الاندماج في المجتمع، بطريقة تتميز بالكفاءة والسرعة والتنسيق. وتعمل الولايات المتحدة بدأب، إلى جانب بلدان أخرى كثيرة، على تعبئة الموارد اللازمة للدعم الإداري لوزّع فريق الرصد، وهو شرط مسبق لوزّع بعثة المراقبين نفسها والبدء الفعلي لعملية نزع السلاح والتسريح. ولكن الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية والفصائل الليبرية المتحاربة وفريق الرصد يجب عليها أن تبذل قصارى جهدها بالموارد المتاحة لها الآن بغية الاستمرار في تحريك العملية. أما إن لم يوزّع فريق الرصد في كانون

^{١١٧} المرجع نفسه، الصفحة ١٣.